

1940

فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب ^{الغزي} ٢١٧ ر ٣

محمد بن قاسم - ٩١٨ هـ . بخط محمد بن محمد كرداس ف . غ

البارودي سنة ١٢٢٧ هـ .

٩٩ ق ٢٥ س ٢٢٢ ر ٥ × ١٦ اسم

نسخة حسنة ، دخلها نسخ معتاد ، طبع مرات أخرها ١٢١٩ هـ ٦٩٩٥

الاعلام ٢٤٨ : ٧ ايضاح المكنون ١٦٩ : ٢

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلامية

١ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ د - القول ١١١٤٢١

المختار في الاختصار ه - شرح غاية الاختصار ه - شرح ١٢١٠ / ١٢١١

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الزطوانات
 7995 ف 1/14
 رقم القريب المجيب في 14 الفاظ التقريب
 الفري محمد فاسم 911 م
 تاريخ 1425
 اسم الناشر محمد بن عبد الله بن عبد ربه
 عدد الاوراق 44
 ملاحظات:

هذا كما تشرح الامام العالم العلامة

المجتهد ابو عبد الله محمد بن قاسم

القزويني رحمه الله برحمته ورضوانه

ونفعنا به في الدنيا والاخرة

يا رب العالمين وصلي

الله على سيدنا محمد

وعلى اله وصحبه

اجمعين وسلام

على المسلمين والمسلمين

لله رب

العالمين

امين

ر

روى الامام البخاري في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله

تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم يصح

العباد فيه الا ملكان ينزلان فيقول احدهما

اللهم اعط منفقاً خلفاً ويقول الاخر اللهم اعط

منك خلفاً وروى الامام احمد وابن حبان في صحيحه

وصحيحه والبيهقي من طريق اخر عن ابي الذر

رضي الله تعالى عنه بلفظ ما من يوم طلعت فيه

الشمس الا وبجنتها وفي لفظ فيه شمسها الا وكان

بجنتها ملكان يناديان بسمعه خلق الله كلامهم

الثقلين يا ايها الناس اهلموا الى ريسكم ما قل وكفى

ولا غربت شمسها الا وبجنتها ملكان يناديان بسمعه

خلق الله كلامهم غير الثقلين وفي لفظ يسمعان اهل

الارض الا الثقلين اللهم اعط منفقاً خلفاً

تمت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

م

٥٠

والله يدعوني الى دار السلام ويهديني من ضلالي الى صراط مستقيم وانزل في قلوبنا
اللهم اعط منفقاً خلفاً واعط منك خلفاً

بجرتة وغيرها ولو غسل واسد بدل مسحها جاز
وكذا الوضوء يده المبلولة ولم يحركها والخامس
غسل الرجلين مع الكفين ان لم يكن المتوضي لا يمسح
لحظتين وان كان لا يمسحهما وجب عليه مسح الحظتين وغسل
الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلفه واصبع
زايدة كما سبق في اليدين **والسادس الترتيب**
في الوضوء **علي ما** اي الوجه الذي ذكرناه في غسل
الارض فلو تسمى الترتيب لم يكن ولو غسل اربعة
اعضاه دفعة باذن ارتفع حدث وجهه فقط **ونته**
اي الوضوء **عقباتها** وفي بعض نسخ المتن عشر
خصال **التسمية** اوله واقلها بسم الله والكلها
بسم الله الرحمن الرحيم فان ترك التسمية اوله اتي بها
في اقتاير فان فرغ من الوضوء لم يات بها **وغسل**
الكفين الي الكوعين قبل المضمضة ويفسلهما ثلاثا فان
تردد في طهرهما قبل ادخالهما **الاتاء** المشتمل على
مادون القلتين فان لم يفسلهما كره له غسلهما
وان تيقن طهرهما لم يكره غسلهما **والمضمضة** بعد
غسل الكفين ويحصل اصل السنة باذخال الماء
في الفم سوا اذنه فيه ومجده املا فان اراد الاكل
فجه **والاستنشاق** بعد المضمضة وتحصل باذخال
الماء في الانف سوا جذبه بنفسه الي خباشيمه ونثره
املا فان اراد الاكل منثره والجمع بين المضمضة
والاستنشاق بثلاث غوف يتضمن منهما ثم
يستنشق افضل من الفصل بينهما **ومسح جميع الرأس**
وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح

في بعض النسخ
هو المتوضي
في بعض النسخ
او لا
في بعض النسخ
اي بعد
او يروى

اما مسح بعض الرأس فواجب كما سبق ولو لم يرد ترع
ما علي اسد من عاقرة ونحوها كل بالمسح عليها **ومسح**
جميع الاذنين ظاهرهما وباطنهما بما وجد اي
غير بلل الرأس والسنة في كيفية مسحهما ان يدخل
مسيحه في صماخيه ويدبرهما على المعاطف ويمر
ابهاميه على ظهرهما ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان
بالاذنين **وتحليل اللحية الكثة** بمثابة من الرجل
اما لحية الرجل الخفيفة ولحية المرأة والحني فيجب
تحليلها وكيفية ان يدخل الرجل اصابعه من اسفل
اللحية **وتحليل اصابع الرجلين** واليدين ان وصل
الماء اليهما من غير تحليل فان لم يصل الماء الابه
كالاصابع الملتصقة وجب تحليلها وان لم يتأت
تحليلها للتمام حرم قطعها للتحليل وكيفية
تحليل اليدين بالشبك والرجلين بان يبدأ بخنصر
يده اليسرى من اسفل الرجل مبتدأ بخنصر الرجل
اليمنى خاتما بخنصر اليسرى **وتقديم اليمنى** من يديه
ورجليه **علي اليسرى** منهما اما العضوان اللذان
يسهل غسلهما معا كالخدين فلا يقدم اليمنى
منهما بل يطهران دفعة واحدة وذكر المصنف
سنة تثليث المضمضة والمسح في قوله
والطهارة ثلاثا ثلاثا وفي بعض النسخ والتكرار
اي للمفسول والمسح **والموالة** ويعبر عنها
بالتتابع وهي ان لا يحصل بين المضمونين تفريق
كثير بل يطهر العضو بعد العضو بحيث لا يحق
المفسول قبله مع اعتدال الهوي والمراح والرفان

في بعض النسخ
هو المتوضي
في بعض النسخ
او لا
في بعض النسخ
اي بعد
او يروى

في بعض النسخ
هو المتوضي
في بعض النسخ
او لا
في بعض النسخ
اي بعد
او يروى

وإذا ثلث فالاعتبار بأخر غسلته وأما شرب
الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة أما هو
فالموالاة واجبة في حقه وبقي للوضوء سنن
أخرى مذكورة في المطولات **فصل**
في الاستنجاء وأداب قاضي الحاجة والاستنجاء وهو
من نجوت الشئ قطعه فكان المستنجي يقطع به
الأذي عن نفسه **واجب من خروج البول والغائط**
بالماء أو الجرم وفي معناه من كل جامد طاهر قال
غير محتمر ولكن **الأفضل أن يستنجي** أو لا بالأجار
ثم يتيمها ثانيا بالماء الواجب ثلاث مسحات
ولو ثلاث أطراف حجر واحد ويجوز أن يقتصر
المستنجي على الماء أو على ثلاث أجار يفي بجن المحل
أن حصل الأتقاء والأزاد عليها حتى تنقي ويسين
بعد ذلك الايتاء **فإذا أراد الاقتصاد**
على أحدهما فالأفضل أن يزيل عين النجاسة
وأثرها وشرط اجزاء الاستنجاء بالجر أن لا ينجس
النجس ولا يتقل عن محل خروجه ولا يطر عليه
نجس آخر اجنب عنه فإن استفي شرط من ذلك
تقين الماء **ويجيب** وجوب قاضي الحاجة استقبال
القبلة الآن وهي الكعبة **استد بها في الصلوة**
أن لم يكن بينه وبين القبلة سائرا وكان لا يبلغ
ثلاثي ذراع أو يلقها وبعد عنها أكثر من ثلاثة أذرع
بذراع الأدمي كما قال بعضهم والبيان في هذا
كالصلوة بالشرط إلا البناء المعد لتقصاء
الحاجة فلا حرج فيه مطلقا وخرج بقولنا

وإذا ثلث فالاعتبار بأخر غسلته وأما شرب
الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة أما هو
فالموالاة واجبة في حقه وبقي للوضوء سنن
أخرى مذكورة في المطولات
في الاستنجاء وأداب قاضي الحاجة والاستنجاء وهو
من نجوت الشئ قطعه فكان المستنجي يقطع به
الأذي عن نفسه
واجب من خروج البول والغائط
بالماء أو الجرم وفي معناه من كل جامد طاهر قال
غير محتمر ولكن
الأفضل أن يستنجي
أو لا بالأجار
ثم يتيمها ثانيا بالماء
الواجب ثلاث مسحات
ولو ثلاث أطراف حجر واحد
يجوز أن يقتصر
المستنجي على الماء
أو على ثلاث أجار
يفي بجن المحل
أن حصل الأتقاء
والأزاد عليها
حتى تنقي ويسين
بعد ذلك الايتاء
فإذا أراد الاقتصاد
على أحدهما
فالأفضل أن يزيل
عين النجاسة
وأثرها وشرط
اجزاء الاستنجاء
بالجر أن لا ينجس
النجس ولا يتقل
عن محل خروجه
ولا يطر عليه
نجس آخر اجنب
عنه فإن استفي
شرط من ذلك
تقين الماء
ويجيب
وجوب قاضي
الحاجة استقبال
القبلة الآن
وهي الكعبة
استد بها في
الصلوة
أن لم يكن بينه
وبين القبلة
سائرا وكان لا
يبلغ ثلاثي
ذراع أو يلقها
وبعد عنها أكثر
من ثلاثة أذرع
بذراع الأدمي
كما قال بعضهم
والبيان في هذا
كالصلوة بالشرط
إلا البناء المعد
لتقصاء الحاجة
فلا حرج فيه
مطلقا وخرج
بقولنا

قليلًا كما ذكره

الآن ما كان قبله ولا كبت المقدس فاستقباله
واستد بآره مكروه **ويجيب** إذا قاضي الحاجة
البول والغائط في الماء الراكد أما الجاري
فيكره في الغائط ذوقه الكثير قليلًا كان أو كثر
فصل الشافعي رضي الله عنه في البول يطهر على كونه
البيضاء والراكد الغليل يطهر في المذهب
اتفاق الأصحاب **أما الجاري فيكره في القليل**
منه دون الكثير ويحبث النووي تحريمه في القليل
جاءه ما كان أو راكدا **ويجيب** أيضا البول والغائط
تحت الشجرة المثمرة وقت الثمرة وغيره **ويجيب**
ما ذكره في الطائفة المسلوكة للناس وفي موضع
الظل صيفا وموضع الشمس شتاء **وفي الثقب**
في الأرض وهو النازل المستدير ونقطة الثقب
ساقطة في بعض نسخ المتن **ولا يتكلم** أو بالغير
ضرورة قاضي الحاجة **علي البول والغائط** فإن
دعت ضرورة الكلام لم يكن رأي حجة تقصد أناسا
لم يكره له الكلام حينئذ بل أقرب الاحتمالين عند
المصنف أن يجز **ولا يستقبل الشمس والشمس ولا**
يستد بها أي يكره له ذلك حال قضاء حاجته
لكن النووي في الروضة وشرح المذهب قال
أن استد بآره غير مكروه وقال في شرح الوسيط
أن ترك استقبالها واستد بآرها سواء أي
فيكون مباحا وقال في التحقيق أن كراهة استقبالها
لا أصل له وقوله **ولا يستقبل** أي آخره ساقط في بعض
نسخ المتن **فصل** في نواقض الوضوء

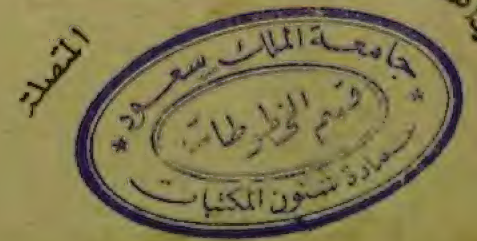
سنة ١١٩٢
١١٩٣
١١٩٤
١١٩٥
١١٩٦
١١٩٧
١١٩٨
١١٩٩
١٢٠٠
١٢٠١
١٢٠٢
١٢٠٣
١٢٠٤
١٢٠٥
١٢٠٦
١٢٠٧
١٢٠٨
١٢٠٩
١٢١٠
١٢١١
١٢١٢
١٢١٣
١٢١٤
١٢١٥
١٢١٦
١٢١٧
١٢١٨
١٢١٩
١٢٢٠
١٢٢١
١٢٢٢
١٢٢٣
١٢٢٤
١٢٢٥
١٢٢٦
١٢٢٧
١٢٢٨
١٢٢٩
١٢٣٠
١٢٣١
١٢٣٢
١٢٣٣
١٢٣٤
١٢٣٥
١٢٣٦
١٢٣٧
١٢٣٨
١٢٣٩
١٢٤٠
١٢٤١
١٢٤٢
١٢٤٣
١٢٤٤
١٢٤٥
١٢٤٦
١٢٤٧
١٢٤٨
١٢٤٩
١٢٥٠
١٢٥١
١٢٥٢
١٢٥٣
١٢٥٤
١٢٥٥
١٢٥٦
١٢٥٧
١٢٥٨
١٢٥٩
١٢٦٠
١٢٦١
١٢٦٢
١٢٦٣
١٢٦٤
١٢٦٥
١٢٦٦
١٢٦٧
١٢٦٨
١٢٦٩
١٢٧٠
١٢٧١
١٢٧٢
١٢٧٣
١٢٧٤
١٢٧٥
١٢٧٦
١٢٧٧
١٢٧٨
١٢٧٩
١٢٨٠
١٢٨١
١٢٨٢
١٢٨٣
١٢٨٤
١٢٨٥
١٢٨٦
١٢٨٧
١٢٨٨
١٢٨٩
١٢٩٠
١٢٩١
١٢٩٢
١٢٩٣
١٢٩٤
١٢٩٥
١٢٩٦
١٢٩٧
١٢٩٨
١٢٩٩
١٣٠٠
١٣٠١
١٣٠٢
١٣٠٣
١٣٠٤
١٣٠٥
١٣٠٦
١٣٠٧
١٣٠٨
١٣٠٩
١٣١٠
١٣١١
١٣١٢
١٣١٣
١٣١٤
١٣١٥
١٣١٦
١٣١٧
١٣١٨
١٣١٩
١٣٢٠
١٣٢١
١٣٢٢
١٣٢٣
١٣٢٤
١٣٢٥
١٣٢٦
١٣٢٧
١٣٢٨
١٣٢٩
١٣٣٠
١٣٣١
١٣٣٢
١٣٣٣
١٣٣٤
١٣٣٥
١٣٣٦
١٣٣٧
١٣٣٨
١٣٣٩
١٣٤٠
١٣٤١
١٣٤٢
١٣٤٣
١٣٤٤
١٣٤٥
١٣٤٦
١٣٤٧
١٣٤٨
١٣٤٩
١٣٥٠
١٣٥١
١٣٥٢
١٣٥٣
١٣٥٤
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠
١٤٠١
١٤٠٢
١٤٠٣
١٤٠٤
١٤٠٥
١٤٠٦
١٤٠٧
١٤٠٨
١٤٠٩
١٤١٠
١٤١١
١٤١٢
١٤١٣
١٤١٤
١٤١٥
١٤١٦
١٤١٧
١٤١٨
١٤١٩
١٤٢٠
١٤٢١
١٤٢٢
١٤٢٣
١٤٢٤
١٤٢٥
١٤٢٦
١٤٢٧
١٤٢٨
١٤٢٩
١٤٣٠
١٤٣١
١٤٣٢
١٤٣٣
١٤٣٤
١٤٣٥
١٤٣٦
١٤٣٧
١٤٣٨
١٤٣٩
١٤٤٠
١٤٤١
١٤٤٢
١٤٤٣
١٤٤٤
١٤٤٥
١٤٤٦
١٤٤٧
١٤٤٨
١٤٤٩
١٤٥٠
١٤٥١
١٤٥٢
١٤٥٣
١٤٥٤
١٤٥٥
١٤٥٦
١٤٥٧
١٤٥٨
١٤٥٩
١٤٦٠
١٤٦١
١٤٦٢
١٤٦٣
١٤٦٤
١٤٦٥
١٤٦٦
١٤٦٧
١٤٦٨
١٤٦٩
١٤٧٠
١٤٧١
١٤٧٢
١٤٧٣
١٤٧٤
١٤٧٥
١٤٧٦
١٤٧٧
١٤٧٨
١٤٧٩
١٤٨٠
١٤٨١
١٤٨٢
١٤٨٣
١٤٨٤
١٤٨٥
١٤٨٦
١٤٨٧
١٤٨٨
١٤٨٩
١٤٩٠
١٤٩١
١٤٩٢
١٤٩٣
١٤٩٤
١٤٩٥
١٤٩٦
١٤٩٧
١٤٩٨
١٤٩٩
١٥٠٠
١٥٠١
١٥٠٢
١٥٠٣
١٥٠٤
١٥٠٥
١٥٠٦
١٥٠٧
١٥٠٨
١٥٠٩
١٥١٠
١٥١١
١٥١٢
١٥١٣
١٥١٤
١٥١٥
١٥١٦
١٥١٧
١٥١٨
١٥١٩
١٥٢٠
١٥٢١
١٥٢٢
١٥٢٣
١٥٢٤
١٥٢٥
١٥٢٦
١٥٢٧
١٥٢٨
١٥٢٩
١٥٣٠
١٥٣١
١٥٣٢
١٥٣٣
١٥٣٤
١٥٣٥
١٥٣٦
١٥٣٧
١٥٣٨
١٥٣٩
١٥٤٠
١٥٤١
١٥٤٢
١٥٤٣
١٥٤٤
١٥٤٥
١٥٤٦
١٥٤٧
١٥٤٨
١٥٤٩
١٥٥٠
١٥٥١
١٥٥٢
١٥٥٣
١٥٥٤
١٥٥٥
١٥٥٦
١٥٥٧
١٥٥٨
١٥٥٩
١٥٦٠
١٥٦١
١٥٦٢
١٥٦٣
١٥٦٤
١٥٦٥
١٥٦٦
١٥٦٧
١٥٦٨
١٥٦٩
١٥٧٠
١٥٧١
١٥٧٢
١٥٧٣
١٥٧٤
١٥٧٥
١٥٧٦
١٥٧٧
١٥٧٨
١٥٧٩
١٥٨٠
١٥٨١
١٥٨٢
١٥٨٣
١٥٨٤
١٥٨٥
١٥٨٦
١٥٨٧
١٥٨٨
١٥٨٩
١٥٩٠
١٥٩١
١٥٩٢
١٥٩٣
١٥٩٤
١٥٩٥
١٥٩٦
١٥٩٧
١٥٩٨
١٥٩٩
١٦٠٠
١٦٠١
١٦٠٢
١٦٠٣
١٦٠٤
١٦٠٥
١٦٠٦
١٦٠٧
١٦٠٨
١٦٠٩
١٦١٠
١٦١١
١٦١٢
١٦١٣
١٦١٤
١٦١٥
١٦١٦
١٦١٧
١٦١٨
١٦١٩
١٦٢٠
١٦٢١
١٦٢٢
١٦٢٣
١٦٢٤
١٦٢٥
١٦٢٦
١٦٢٧
١٦٢٨
١٦٢٩
١٦٣٠
١٦٣١
١٦٣٢
١٦٣٣
١٦٣٤
١٦٣٥
١٦٣٦
١٦٣٧
١٦٣٨
١٦٣٩
١٦٤٠
١٦٤١
١٦٤٢
١٦٤٣
١٦٤٤
١٦٤٥
١٦٤٦
١٦٤٧
١٦٤٨
١٦٤٩
١٦٥٠
١٦٥١
١٦٥٢
١٦٥٣
١٦٥٤
١٦٥٥
١٦٥٦
١٦٥٧
١٦٥٨
١٦٥٩
١٦٦٠
١٦٦١
١٦٦٢
١٦٦٣
١٦٦٤
١٦٦٥
١٦٦٦
١٦٦٧
١٦٦٨
١٦٦٩
١٦٧٠
١٦٧١
١٦٧٢
١٦٧٣
١٦٧٤
١٦٧٥
١٦٧٦
١٦٧٧
١٦٧٨
١٦٧٩
١٦٨٠
١٦٨١
١٦٨٢
١٦٨٣
١٦٨٤
١٦٨٥
١٦٨٦
١٦٨٧
١٦٨٨
١٦٨٩
١٦٩٠
١٦٩١
١٦٩٢
١٦٩٣
١٦٩٤
١٦٩٥
١٦٩٦
١٦٩٧
١٦٩٨
١٦٩٩
١٧٠٠
١٧٠١
١٧٠٢
١٧٠٣
١٧٠٤
١٧٠٥
١٧٠٦
١٧٠٧
١٧٠٨
١٧٠٩
١٧١٠
١٧١١
١٧١٢
١٧١٣
١٧١٤
١٧١٥
١٧١٦
١٧١٧
١٧١٨
١٧١٩
١٧٢٠
١٧٢١
١٧٢٢
١٧٢٣
١٧٢٤
١٧٢٥
١٧٢٦
١٧٢٧
١٧٢٨
١٧٢٩
١٧٣٠
١٧٣١
١٧٣٢
١٧٣٣
١٧٣٤
١٧٣٥
١٧٣٦
١٧٣٧
١٧٣٨
١٧٣٩
١٧٤٠
١٧٤١
١٧٤٢
١٧٤٣
١٧٤٤
١٧٤٥
١٧٤٦
١٧٤٧
١٧٤٨
١٧٤٩
١٧٥٠
١٧٥١
١٧٥٢
١٧٥٣
١٧٥٤
١٧٥٥
١٧٥٦
١٧٥٧
١٧٥٨
١٧٥٩
١٧٦٠
١٧٦١
١٧٦٢
١٧٦٣
١٧٦٤
١٧٦٥
١٧٦٦
١٧٦٧
١٧٦٨
١٧٦٩
١٧٧٠
١٧٧١
١٧٧٢
١٧٧٣
١٧٧٤
١٧٧٥
١٧٧٦
١٧٧٧
١٧٧٨
١٧٧٩
١٧٨٠
١٧٨١
١٧٨٢
١٧٨٣
١٧٨٤
١٧٨٥
١٧٨٦
١٧٨٧
١٧٨٨
١٧٨٩
١٧٩٠
١٧٩١
١٧٩٢
١٧٩٣
١٧٩٤
١٧٩٥
١٧٩٦
١٧٩٧
١٧٩٨
١٧٩٩
١٨٠٠
١٨٠١
١٨٠٢
١٨٠٣
١٨٠٤
١٨٠٥
١٨٠٦
١٨٠٧
١٨٠٨
١٨٠٩
١٨١٠
١٨١١
١٨١٢
١٨١٣
١٨١٤
١٨١٥
١٨١٦
١٨١٧
١٨١٨
١٨١٩
١٨٢٠
١٨٢١
١٨٢٢
١٨٢٣
١٨٢٤
١٨٢٥
١٨٢٦
١٨٢٧
١٨٢٨
١٨٢٩
١٨٣٠
١٨٣١
١٨٣٢
١٨٣٣
١٨٣٤
١٨٣٥
١٨٣٦
١٨٣٧
١٨٣٨
١٨٣٩
١٨٤٠
١٨٤١
١٨٤٢
١٨٤٣
١٨٤٤
١٨٤٥
١٨٤٦
١٨٤٧
١٨٤٨
١٨٤٩
١٨٥٠
١٨٥١
١٨٥٢
١٨٥٣
١٨٥٤
١٨٥٥
١٨٥٦
١٨٥٧
١٨٥٨
١٨٥٩
١٨٦٠
١٨٦١
١٨٦٢
١٨٦٣
١٨٦٤
١٨٦٥
١٨٦٦
١٨٦٧
١٨٦٨
١٨٦٩
١٨٧٠
١٨٧١
١٨٧٢
١٨٧٣
١٨٧٤
١٨٧٥
١٨٧٦
١٨٧٧
١٨٧٨
١٨٧٩
١٨٨٠
١٨٨١
١٨٨٢
١٨٨٣
١٨٨٤
١٨٨٥
١٨٨٦
١٨٨٧
١٨٨٨
١٨٨٩
١٨٩٠
١٨٩١
١٨٩٢
١٨٩٣
١٨٩٤
١٨٩٥
١٨٩٦
١٨٩٧
١٨٩٨
١٨٩٩
١٩٠٠
١٩٠١
١٩٠٢
١٩٠٣
١٩٠٤
١٩٠٥
١٩٠٦
١٩٠٧
١٩٠٨
١٩٠٩
١٩١٠
١٩١١
١٩١٢
١٩١٣
١٩١٤
١٩١٥
١٩١٦
١٩١٧
١٩١٨
١٩١٩
١٩٢٠
١٩٢١
١٩٢٢
١٩٢٣
١٩٢٤
١٩٢٥
١٩٢٦
١٩٢٧
١٩٢٨
١٩٢٩
١٩٣٠
١٩٣١
١٩٣٢
١٩٣٣
١٩٣٤
١٩٣٥
١٩٣٦
١٩٣٧
١٩٣٨
١٩٣٩
١٩٤٠
١٩٤١
١٩٤٢
١٩٤٣
١٩٤٤
١٩٤٥
١٩٤٦
١٩٤٧
١٩٤٨
١٩٤٩
١٩٥٠
١٩٥١
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨
١٩٥٩
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
١٩٦٣
١٩٦٤
١٩٦٥
١٩٦٦
١٩٦٧
١٩٦٨
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩
٢٠٢٠
٢٠٢١
٢٠٢٢
٢٠٢٣
٢٠٢٤
٢٠٢٥
٢٠٢٦
٢٠٢٧
٢٠٢٨
٢٠٢٩
٢٠٣٠
٢٠٣١
٢٠٣٢
٢٠٣٣
٢٠٣٤
٢٠٣٥
٢٠٣٦
٢٠٣٧
٢٠٣٨
٢٠٣٩
٢٠٤٠
٢٠٤١
٢٠٤٢
٢٠٤٣
٢٠٤٤
٢٠٤٥
٢٠٤٦
٢٠٤٧
٢٠٤٨
٢٠٤٩
٢٠٥٠
٢٠٥١
٢٠٥٢
٢٠٥٣
٢٠٥٤
٢٠٥٥
٢٠٥٦
٢٠٥٧
٢٠٥٨
٢٠٥٩
٢٠٦٠
٢٠٦١
٢٠٦٢
٢٠٦٣
٢٠٦٤
٢٠٦٥
٢٠٦٦
٢٠٦٧
٢٠٦٨
٢٠٦٩
٢٠٧٠
٢٠٧١
٢٠٧٢
٢٠٧٣
٢٠٧٤
٢٠٧٥
٢٠٧٦
٢٠٧٧
٢٠٧٨
٢٠٧٩
٢٠٨٠
٢٠٨١
٢٠٨٢
٢٠٨٣
٢٠٨٤
٢٠٨٥
٢٠٨٦
٢٠٨٧
٢٠٨٨
٢٠٨٩
٢٠٩٠
٢٠٩١
٢٠٩٢
٢٠٩٣
٢٠٩٤
٢٠٩٥
٢٠٩٦
٢٠٩٧
٢٠٩٨
٢٠٩٩
٢١٠٠
٢١٠١
٢١٠٢
٢١٠٣
٢١٠٤
٢١٠٥
٢١٠٦
٢١٠٧
٢١٠٨
٢١٠٩
٢١١٠
٢١١١
٢١١٢
٢١١٣
٢١١٤
٢١١٥
٢١١٦
٢١١٧
٢١١٨
٢١١٩
٢١٢٠
٢١٢١
٢١٢٢
٢١٢٣
٢١٢٤
٢١٢٥
٢١٢٦
٢١٢٧
٢١٢٨
٢١٢٩
٢١٣٠
٢١٣١
٢١٣٢
٢١٣٣
٢١٣٤
٢١٣٥
٢١٣٦
٢١٣٧
٢١٣٨
٢١٣٩
٢١٤٠
٢١٤١
٢١٤٢
٢١٤٣
٢١٤٤
٢١٤٥
٢١٤٦
٢١٤٧
٢١٤٨
٢١٤٩
٢١٥٠
٢١٥١
٢١٥٢
٢١٥٣
٢١٥٤
٢١٥٥
٢١٥٦
٢١٥٧
٢١٥٨
٢١٥٩
٢١٦٠
٢١٦١
٢١٦٢
٢١٦٣
٢١٦٤
٢١٦٥
٢١٦٦
٢١٦٧
٢١٦٨
٢١٦٩
٢١٧٠
٢١٧١
٢١٧٢
٢١٧٣
٢١٧٤
٢١٧٥
٢١٧٦
٢١٧٧
٢١٧٨
٢١٧٩
٢١٨٠
٢١٨١
٢١٨٢
٢١٨٣
٢١٨٤
٢١٨٥
٢١٨٦
٢١٨٧
٢١٨٨
٢١٨٩
٢١٩٠
٢١٩١
٢١٩٢
٢١٩٣
٢١٩٤
٢١٩٥
٢١٩٦
٢١٩٧
٢١٩٨
٢١٩٩
٢٢٠٠
٢٢٠١
٢٢٠٢
٢٢٠٣
٢٢٠٤
٢٢٠٥
٢٢٠٦
٢٢٠٧
٢٢٠٨
٢٢٠٩
٢٢١٠
٢٢١١
٢٢١٢
٢٢١٣
٢٢١٤
٢٢١٥
٢٢١٦
٢٢١٧
٢٢١٨
٢٢١٩
٢٢٢٠
٢٢٢١
٢٢٢٢
٢٢٢٣
٢٢٢٤
٢٢٢٥
٢٢٢٦
٢٢٢٧
٢٢٢٨
٢٢٢٩
٢٢٣٠
٢٢٣١
٢٢٣٢
٢٢٣٣
٢٢٣٤
٢٢٣٥
٢٢٣٦
٢٢٣٧
٢٢٣٨
٢٢٣٩
٢٢٤٠
٢٢٤١
٢٢٤٢
٢٢٤٣
٢٢٤٤
٢٢٤٥
٢٢٤٦
٢٢٤٧
٢٢٤٨
٢٢٤٩
٢٢٥٠
٢٢٥١
٢٢٥٢
٢٢٥٣
٢٢٥٤
٢٢٥٥
٢٢٥٦
٢٢٥٧
٢٢٥٨
٢٢٥٩
٢٢٦٠
٢٢٦١
٢٢٦٢
٢٢٦٣
٢٢٦٤
٢٢٦٥
٢٢٦٦
٢٢٦٧
٢٢٦٨
٢٢٦٩
٢٢٧٠
٢٢٧١
٢٢٧٢
٢٢٧٣
٢٢٧٤
٢٢٧٥
٢٢٧٦
٢٢

نوي بعد غسل جزوه وجب اعادته **واحدة**
الخامسة ان كانت على بدن ابي لمقتل وهذا
ما رجه الرافعي وعليه فلا تكتفى بغسله واحدة
عن الحدث والخامسة ورجح النووي الاكتفاء
بغسله واحدة عنهما ومجمله اذا كانت
حكيمية اما اذا كانت عينية وجب غسلتان عنهما
اتفاقا عندهما **وايضال الماء الى جميع الشعر**
والشعر وفي بعض نسخ المتن بدل جميع اصول
ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الحقيق
منه والكثيف والشعر المصفور ان لم يصل الماء
الى باطنه الا بالانقض وجب تقصيره والاداء بالشعر
ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من صماخي اذنيه
ومن اتقى مجذوم ومن شقوق بدن ويجب
ايصال الماء الى ما تحت الثقلقة من الاقلن والى
ما يدور من فرج المرأة عند قعودها القضاء
حاجتها وما يجب غطله المستبرأ لانها تظلم
في وقت قضاء الحاجة قصير من ظهور البدن
وسنة اي الغسل **بمئة** شيئا احدها
التسمية والوضوء كما ملا قبله وينوي به
الغسل سنة الغسل ان تجردت جنباً عن الحدث
الا صفر والا نوي به الا صفر **وامرأ اليد علي**
ما وصلت اليد اليه من **المجسد** ويصير عن هذا
الامور بالذلك **والحوالة** وسبق معناها
في الوضوء **وتقديم المتي** من شقيقه **علي السري**
وبقي من سنن الغسل امور مذكورة في المسبوط

منها التلث وتحليل الشعر **فصل في الاغتسال**
المسنونة تسعة عشر غسلا غسل الجمعة
لحاضرها ووقت من الجأ الصادق وغسل
الميد من العطر والاضحى ويدخل وقت هذا
الغسل ينطق الليل **والاستسقاء** اي طلب
السقيان من الله **والحنسوف للقر والكسوف**
لششمس **والغسل من اجل غسل الميت** مسلما
كان او كافرا **وغسل الكافر** اذا اسلم ان لم يجنب
في كفره او لم تحض الكافة والا وجب الغسل بعد
الاسلام في الاصح وقيل يسقط **اذا اسلم والمجنون**
والمنفي عليه اذا قا ولم يتحقق منهما اقراران
تحقق منهما وجب الغسل على كل منهما **والغسل**
عند اعادة الاحرام ولا فرق في هذا الغسل بين
باله وغيره ولا بين مجنون وعاقول ولا بين حايض
وطاهر فان لم يجد الحرم الماء تيمم والغسل
لدخول مكة لمخرج او عمره **والوقوف برفة**
في قاسع الحجة **واللميت بمئة لغة ولرمي الجمار**
الثلاثة في ايام التشريق الثلاثة فيغتسل
لرمي الجمار كل يوم منها غسلا امار مئة مرة المقبة
في يوم النحر فلا يغتسل له لقرب زحفه من غسل
الوقوف والغسل **للطواف** الصادق بطواف
القدوم والافاضة والوداع وبقي الاغتسال
المسنونة مذكورة في الموطا **فصل**
والمسح على الحيتين جاز في الوضوء لا في غسل
فرض او نفل ولا في ازالة نجاسة فلو اجنب
او دميت رجله فاراد المسح بدلا عن

منها التلث وتحليل الشعر **فصل في الاغتسال**
المسنونة تسعة عشر غسلا غسل الجمعة
لحاضرها ووقت من الجأ الصادق وغسل
الميد من العطر والاضحى ويدخل وقت هذا
الغسل ينطق الليل **والاستسقاء** اي طلب
السقيان من الله **والحنسوف للقر والكسوف**
لششمس **والغسل من اجل غسل الميت** مسلما
كان او كافرا **وغسل الكافر** اذا اسلم ان لم يجنب
في كفره او لم تحض الكافة والا وجب الغسل بعد
الاسلام في الاصح وقيل يسقط **اذا اسلم والمجنون**
والمنفي عليه اذا قا ولم يتحقق منهما اقراران
تحقق منهما وجب الغسل على كل منهما **والغسل**
عند اعادة الاحرام ولا فرق في هذا الغسل بين
باله وغيره ولا بين مجنون وعاقول ولا بين حايض
وطاهر فان لم يجد الحرم الماء تيمم والغسل
لدخول مكة لمخرج او عمره **والوقوف برفة**
في قاسع الحجة **واللميت بمئة لغة ولرمي الجمار**
الثلاثة في ايام التشريق الثلاثة فيغتسل
لرمي الجمار كل يوم منها غسلا امار مئة مرة المقبة
في يوم النحر فلا يغتسل له لقرب زحفه من غسل
الوقوف والغسل **للطواف** الصادق بطواف
القدوم والافاضة والوداع وبقي الاغتسال
المسنونة مذكورة في الموطا **فصل**
والمسح على الحيتين جاز في الوضوء لا في غسل
فرض او نفل ولا في ازالة نجاسة فلو اجنب
او دميت رجله فاراد المسح بدلا عن

عسل الرجل لم يجز له لا بد من الفسل واشتد له
جايز ان غسل الرجلين افضل من المسح وانما يجوز
مسح الحقيقتين لاحدهما فقط الا ان يكون فاقد
الاخرى **ثلاثة شرايط ان يبتدي** اي الشخص
لبسهما بعد كمال الطهارة فلو غسل رجلا
ولبس خفاه ثم فعل بالرجل الاخرى كذا لم
يكن ولو ابتد لبسهما بعد كمال الطهارة ثم
احدث قبل وصول الرجل قدم الحق لم يجز له
المسح **وان يكونا اي الحتان ساترين لمحل غسل**
الفرص من القدمين بكمية مما فلو كان دون
الكعبين كالمدا لم يكن المسح عليه والمراد
بالساتر هنا الحائل لا مانع الروية وان يكون
الستر من جوانب الحقيقتين لا من اعلاها **وان يكونا**
مما يمكن تتابع المشي عليهما لتردد مسافر
في حوائج من حط وترحال ويؤخذ من كلام
المصنف كونهما قوبلين بجيش عريان نفوذ
الماء ويشترط طهارتهما ولو لبس خفاف فوق
خف لشدة البرد مثلا فان كان الاعلى صالحا
للمسح دون الاسفل فله المسح على الاعلى وان
كان الاسفل صالحا للمسح دون الاعلى فله المسح
الاسفل **صدا والا على فوصل البيل للاسفل** **صم**
ان قصد الاسفل او قصدتهما الا ان قصد
الاعلى فقط وان لم يقصد واحدا منهما بل قصد
المسح في الجملة اجزا في الاعم **ويسمى المقيم**
يوما وليلة ويسمى **المسافر ثلاثة ايام** **والليل**



المصلة بينهما سواء تقدمت او تأخرت **وابتدا**
المدة تحسب من حين يحدث اي من انقضاء الحدث
الكاين **بعد تمام لبس الحقيقتين** لا من ابتداء الحدث
ولا من وقت المسح ولا من ابتداء اللبس والعالم به
بفسره والهايم يمحان مسح مقيم ودايم الحدث
اذا احدث بعد لبس الحقيقتين حدثا اخر معحدث
الدايم قبل ان يصلي به فربما يصحح ويستحب ما كان
يستحب له لو بقي طهره الذي لبس عليه خفيرو وهو
فرض ونوافل فلو صلى بطهره فربما قبل ان يحدث
مسح واستباح نوافل فقط **فان مسح الشخص**
في الحضرة سافرا او مقيم في السفر ثم اقام قبل
يوم وليلة اتم مسحه مقيم والواجب في مسح الحف
ما يطلق عليه اسم المسح ان كان على ظاهر الحق ولا يجزى
المسح على باطنه ولا على عقب الحق ولا على حرفه ولا
على اسفله والسنن في مسح ان يكون خطوطا بان
يفرج الماسح بين اصابعه ولا يعضها **ويبطل المسح**
على الحقيقتين **ثلاثة اشياء** **بخلعها** او خلع احدها
او تخللا عدا وخرج الحق عن صلاحية المسح
كخرقة **وانقضاء مدة المسح** من يوم وليلة لمقيم
وثلاثة ايام لبلي المسافر وبعده **مما يجب**
الفسل الجائبة او حيضا ونفاس للابس الحف
فصل في التيمم وفي بعض نسخ المتن تقدم
هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة التقصد
وشرعا ايصال تراب طهور للوجه واليدين بدلا
عن وضوء او غسل او غسل عضو بشرايط مخصوصة

المسح على الرجلين لا بد من الفسل واشتد له
جايز ان غسل الرجلين افضل من المسح وانما يجوز
مسح الحقيقتين لاحدهما فقط الا ان يكون فاقد
الاخرى
ثلاثة شرايط ان يبتدي اي الشخص
لبسهما بعد كمال الطهارة فلو غسل رجلا
ولبس خفاه ثم فعل بالرجل الاخرى كذا لم
يكن ولو ابتد لبسهما بعد كمال الطهارة ثم
احدث قبل وصول الرجل قدم الحق لم يجز له
المسح وان يكونا اي الحتان ساترين لمحل غسل
الفرص من القدمين بكمية مما فلو كان دون
الكعبين كالمدا لم يكن المسح عليه والمراد
بالساتر هنا الحائل لا مانع الروية وان يكون
الستر من جوانب الحقيقتين لا من اعلاها وان يكونا
مما يمكن تتابع المشي عليهما لتردد مسافر
في حوائج من حط وترحال ويؤخذ من كلام
المصنف كونهما قوبلين بجيش عريان نفوذ
الماء ويشترط طهارتهما ولو لبس خفاف فوق
خف لشدة البرد مثلا فان كان الاعلى صالحا
للمسح دون الاسفل فله المسح على الاعلى وان
كان الاسفل صالحا للمسح دون الاعلى فله المسح
الاسفل صدا والا على فوصل البيل للاسفل صم
ان قصد الاسفل او قصدتهما الا ان قصد
الاعلى فقط وان لم يقصد واحدا منهما بل قصد
المسح في الجملة اجزا في الاعم ويسمى المقيم
يوما وليلة ويسمى المسافر ثلاثة ايام والليل

الشي من صفة الى صفة اخرى فقال **واذا اخلت**
الحمة وهي المحضة من ماء العنب محترمة كانت الحمة
اولا ومعنى تخلت اي صارت خلا وكانت صورتها
خلا بنفسها طهرت وكذا لو تخلت بتقلها من شمس
الي ظل وعكسه وان لم تتحل الحمة بنفسها بل **اخلت**
بطح شي فيها لم **تطهر** واذا طهرت الحمة طهر
ظرفها تبعها **فصل** في بيان الحيض والنفاس
والاستحاضة ويخرج من الفرج ثلاثة دماء **الحيض**
والنفاس والاستحاضة فالحيض هو الدم الخارج
في سنن الحيض وهو تسع سنين فالكثر من فرج **الماء**
على سبيل الصحة اي لا لعلته بل للجيلة من غير سبب
الولادة وقوله ولو ذر اسود محترم **لذاع** ليش اكثر
نسخ المتز وفي الصحيح احترم الدم اي استندت
حرمة حتى اسود ولزعت النار حرمة **والنفاس**
هو الدم الخارج عقب الولادة فالخارج مع الولد
او قبله لا يسمى نفاسا وزيادة الباء في عقب لفظة
قليلة والاكثر حذفها **والاستحاضة** اي دمها
هو الخارج في غير ايام الحيض والنفاس ولا على سبيل
الصحة **واقل الحيض** زمان يوم وليلة اي مقدار
ذلك وهو اربعة وعشرون ساعة على الاتصال
المتاد في الحيض **واكثره خمسة عشر يوما** بليا لها
فان زاد عليها فهو استحاضة وغالبه ست
اوسم والمعتمد في ذلك الاستقرا **واقل النفاس**
لحظة واريد بها من يسير ابتداء النفاس
من انفصال الولد **واكثره ستون يوما** والاربعون

قوله واذا اخلت
قوله الحمة
قوله خلا بنفسها
قوله بطح
قوله فصل
قوله النفاس
قوله الاستحاضة
قوله الفرج
قوله الثلاثة
قوله سبب
قوله ولادة
قوله ليش اكثر
قوله استندت
قوله حرمة
قوله النفاس
قوله الخارج
قوله مع الولد
قوله او قبله
قوله لا يسمى
قوله نفاسا
قوله وزيادة
قوله الباء
قوله في عقب
قوله لفظة
قوله قليلة
قوله والاكثر
قوله حذفها
قوله الاستحاضة
قوله اي دمها
قوله هو الخارج
قوله في غير
قوله ايام
قوله الحيض
قوله والنفاس
قوله ولا على
قوله سبيل
قوله الصحة
قوله اقل
قوله الحيض
قوله زمان
قوله يوم
قوله وليلة
قوله اي مقدار
قوله ذلك
قوله وهو
قوله اربعة
قوله وعشرون
قوله ساعة
قوله على
قوله الاتصال
قوله المتاد
قوله في
قوله الحيض
قوله واكثره
قوله خمسة
قوله عشر
قوله يوما
قوله بليا
قوله لها
قوله فان
قوله زاد
قوله عليها
قوله فهو
قوله استحاضة
قوله وغالبه
قوله ست
قوله اوسم
قوله والمعتمد
قوله في ذلك
قوله الاستقرا
قوله واقل
قوله النفاس
قوله لحظة
قوله واريد
قوله بها
قوله من يسير
قوله ابتداء
قوله النفاس
قوله من
قوله انفصال
قوله الولد
قوله واكثره
قوله ستون
قوله يوما
قوله والاربعون

قوله ليش اكثر
قوله استندت
قوله حرمة
قوله النفاس
قوله الخارج
قوله مع الولد
قوله او قبله
قوله لا يسمى
قوله نفاسا
قوله وزيادة
قوله الباء
قوله في عقب
قوله لفظة
قوله قليلة
قوله والاكثر
قوله حذفها
قوله الاستحاضة
قوله اي دمها
قوله هو الخارج
قوله في غير
قوله ايام
قوله الحيض
قوله والنفاس
قوله ولا على
قوله سبيل
قوله الصحة
قوله اقل
قوله الحيض
قوله زمان
قوله يوم
قوله وليلة
قوله اي مقدار
قوله ذلك
قوله وهو
قوله اربعة
قوله وعشرون
قوله ساعة
قوله على
قوله الاتصال
قوله المتاد
قوله في
قوله الحيض
قوله واكثره
قوله خمسة
قوله عشر
قوله يوما
قوله بليا
قوله لها
قوله فان
قوله زاد
قوله عليها
قوله فهو
قوله استحاضة
قوله وغالبه
قوله ست
قوله اوسم
قوله والمعتمد
قوله في ذلك
قوله الاستقرا
قوله واقل
قوله النفاس
قوله لحظة
قوله واريد
قوله بها
قوله من يسير
قوله ابتداء
قوله النفاس
قوله من
قوله انفصال
قوله الولد
قوله واكثره
قوله ستون
قوله يوما
قوله والاربعون

قوله واقل النفاس
قوله لحظة
قوله واريد بها
قوله من يسير
قوله ابتداء النفاس
قوله من
قوله انفصال الولد
قوله واكثره
قوله ستون يوما
قوله والاربعون

يومها والمعتمد في ذلك الاستقرا ايضا واقل الطهر
الفصل بين الحيضتين خمسة عشر يوما واحترز
بقوله بين الحيضتين عن الفاصل بين حيض
ونفاس اذا قلنا بالاصح ان الحامل تحيض فانه
يجوز ان يكون دون خمسة عشر يوما **واحد**
لا اكثره اي الطهر فقد تكت المأة دهرها بلا حيض
اما غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض فان كان
الحيض ستا فالتطهر اربعة وعشرون يوما
وان كان الحيض سبعا فالتطهر ثلاثة وعشرون
يومها واقل زمان تحيض فيه المرأة وفي بعض النسخ
الجارية تسع سنين قرينة فلوراته قبل عام التسع
بمن يضيئ عن حيض وطهر فهو حيض ولا فلا
واقل الحمل زمانه ستة اشهر ولحظان **واكثره** زمان
اربعة سنين وغالبه زمانه ستة اشهر والمعتمد في
الوجود **ويحرم بالحيض** وفي بعض النسخ ويحرم على
الحائض ثمانية اشيا احدها **الصلاة** فرضا او نفلا
وكذا سجدة التلاوة والشكر **والثاني الصور** فرضا
او نفلا **والثالث قراءة القرآن** والراب **سر المصنعي**
وهو اسم المكتوب من كلام الله تعالى بين الدفتين
وحمل الا اذا خافت عليه والخامس **دخول المسجد**
ان خافت تلويثه **والسادس الطواف** فرضا او نفلا
والسابع الرمي وبين من وطئ في اقبال الدم الصدق
بدنار وطم وطئ في اذار الدم الصدق بنصف
دينار **والثامن الاستمتاع** بما بين السر والركبة
من المأة اماها فلا يحرم الاستمتاع بها ولا بما

قوله واقل النفاس
قوله لحظة
قوله واريد بها
قوله من يسير
قوله ابتداء النفاس
قوله من
قوله انفصال الولد
قوله واكثره
قوله ستون يوما
قوله والاربعون

قوله واقل النفاس
قوله لحظة
قوله واريد بها
قوله من يسير
قوله ابتداء النفاس
قوله من
قوله انفصال الولد
قوله واكثره
قوله ستون يوما
قوله والاربعون

قوله واقل النفاس
قوله لحظة
قوله واريد بها
قوله من يسير
قوله ابتداء النفاس
قوله من
قوله انفصال الولد
قوله واكثره
قوله ستون يوما
قوله والاربعون

قوله لدراسة
لذلك ما حقه ان يذكر فيما سبق في فصل من جبال الفصل
فقال **وحرر على الجنب خمسة اشياء احدها الصلاة**
فرضا ونقلا **والثاني قراءة القرآن** غير منسوخ للثلاوة
ايه كان اوحى فاسرا وحيلا وخرج بالقران التوراة
والانجيل اما اذ كان القرآن فحق لا يقصد قران
والثالث مس المصحف وحمله من ياد يولى والرابع
الطواف فرضا ونقلا **والخامس اللبث في المسجد**
لجنب مسلم الا لضرورة كمن احتل في المسجد وقدر
خروجه منه لحوائج على نفسه او ماله اما عبور
المسجد ما زاد من غير لبث فلا يحرم بل يكره فالحق
وتورد الجنب في المسجد بمئة البت وخرج بالمسجد
المدارس والربط ثم استطد المصنف فقال
من احكام الحديث الاكبر الى احكام الاصغر فقال
وحرر على المحدث حديثا صغرا ثلاثة اشياء
الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله وكذا خريطة
وضدوق فيها مصحف وجمل حمله في امتعة وفي تفسير
اكثر من القران وفيه نافع ودرهم وخواتم
نقش على كل منهما قرانا ولا يمنع المحرم بالحديث
من مس مصحف ولو ح دراسة وتقليد
كتاب احكام الصلاة وهي لغة العامة
وشرعا كما قال الرافعي قال والفعال مفتحة بالتكبير
مختمة بالتسليم بشرائط **الصلاة المفروضة**
وفي بعض النسخ الصلاة المفروضة خمس يجب
كل منها ابا اول الوقت وجوبا موسعا الى ان

نقلا على المختار في شرح المذهب ثم استطد المصنف
لذلك ما حقه ان يذكر فيما سبق في فصل من جبال الفصل
فقال **وحرر على الجنب خمسة اشياء احدها الصلاة**
فرضا ونقلا **والثاني قراءة القرآن** غير منسوخ للثلاوة
ايه كان اوحى فاسرا وحيلا وخرج بالقران التوراة
والانجيل اما اذ كان القرآن فحق لا يقصد قران
والثالث مس المصحف وحمله من ياد يولى والرابع
الطواف فرضا ونقلا **والخامس اللبث في المسجد**
لجنب مسلم الا لضرورة كمن احتل في المسجد وقدر
خروجه منه لحوائج على نفسه او ماله اما عبور
المسجد ما زاد من غير لبث فلا يحرم بل يكره فالحق
وتورد الجنب في المسجد بمئة البت وخرج بالمسجد
المدارس والربط ثم استطد المصنف فقال
من احكام الحديث الاكبر الى احكام الاصغر فقال
وحرر على المحدث حديثا صغرا ثلاثة اشياء
الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله وكذا خريطة
وضدوق فيها مصحف وجمل حمله في امتعة وفي تفسير
اكثر من القران وفيه نافع ودرهم وخواتم
نقش على كل منهما قرانا ولا يمنع المحرم بالحديث
من مس مصحف ولو ح دراسة وتقليد
كتاب احكام الصلاة وهي لغة العامة
وشرعا كما قال الرافعي قال والفعال مفتحة بالتكبير
مختمة بالتسليم بشرائط **الصلاة المفروضة**
وفي بعض النسخ الصلاة المفروضة خمس يجب
كل منها ابا اول الوقت وجوبا موسعا الى ان

قوله
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال

يبقى من الوقت ما لا يسعها فتضيق حينئذ الظاهر
اي صلاة قال النووي وسيت بذلك لانها ظاهرة
وسط النهار **واول وقتها زوال اي ميل الشمس**
عن وسط المصنف السماء لا بالظل لنفس الامر
بل لما يظهر لها ويعرف ذلك الميل تجوز للظل الى جهة
المشرق بعد تنافس قمره الذي هو غاية ارتفاع الشمس
واخره اي وقت الظهور اذا صار ظل كل شئ مثله
بعد اي غير ظل الزوال والظل لغة السرت تقول انا
في ظل فلان اي ستره وليس الظل عدم الشمس
كما قد يتوهم بها هو امر وجودي بخلفه الله لنسخ
البطن وغيره **والعصر اي صلاتها** وسيت
بذلك لمعاصرتها وقت الغروب **واول وقتها**
الزيادة على ظل المثل والمصنف خمسة اوقات احدها
وقت النضلة وهو فعلها اول الوقت والثاني
وقت الاختيار وشار اليه المصنف بقوله **واخره**
في الاختيار الى ظل المثليين والثالث وقت الجواز
واشار اليه بقوله **وفي الجواز الى غروب الشمس**
والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل
مثليين الى الاصفر والخامس وقت تحريم وهو
تاخيرها الى ان يبقى من الوقت ما لا يسعها **والغروب**
اي صلاتها وسيت بذلك لتقلها وقت الغروب
ووقتها واحد وهو غروب الشمس اي يجمع
قصرها ولا يضر بقاء شعاع بعده **وبقدر**
ما يؤذن الشخص ويتوضي او يتيمم وستر الموضي
ويقيم الصلاة ويصل خمس ركعات وقوله ويقتدر

قوله
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال

قوله
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال
فرضا ونقلا
ايه كان اوحى
والانجيل
فقال

30

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مجلس اول

[illegible]

المطلق في الليل افضل من النفل المطلق في النهار
والنفل اوسط الليل افضل ثم اخرة افضل
وهذا المقتضى لليل الليل اثلاثا **والثاني**
صلاة الضحى واقلها ركعتان واكثرها اثني
عشر ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس الى
زوالها كما قال النووي في المحقق في شرح
المهذب **والثالث صلاة التراويح** وهي
عشر من ركعة بشرت نبيات في كل ليلة من رمضان
وجملتها خمسة من ريجات وينوي الشخص بكل
ركعتين منها التراويح او قيام رمضان ولو ضل
اربعا منها بتسليم واحدة لم يصح وقتها بين
صلاة المشاء وطلوع الفجر **فصل في شرائط**
الصلاة قبل الدخول فيها خمسة اشياء
والشرط اجمع شرط وهو لغة الصلاة وشرعا
ما يتوقف صحة الصلاة عليه وليس جزء منها
وخارج بهذا القيد الركن فان جزءا من الصلاة
الشرط الاول **طهارة الاعضاء من الخوض**
الاصفر والاكبر اما فاذا الطهورين فصلا
صحيحة مع وجوب الاعادة عليه وطهارة
النجس الذي لا ينفى عنه في ثوب وبدن ومكان
وسيد كالمصنوع هذا الاخر قريبا **والثاني**
لون المودة عند القدرة ولو كان الشخص خاليا
في طهارة فان عجز عن سترها صلى عاريا ولا يومي
بالركوع والسجود بل يمتنع ولا اعادة عليه
ويكون ستر المودة **بلباس طاهر** ويجب

قوله في الليل اي وان لم يكن سجدة
قوله في التراويح اي وان لم يكن سجدة
قوله في المشاء اي وان لم يكن سجدة
قوله في الخوض اي وان لم يكن سجدة
قوله في النجس اي وان لم يكن سجدة
قوله في اللون اي وان لم يكن سجدة
قوله في الطهارة اي وان لم يكن سجدة
قوله في المودة اي وان لم يكن سجدة
قوله في البلباس اي وان لم يكن سجدة

سجدها

سترها ايضا في غير الصلاة عن الناس وفي الخلوة
الاحاجة من اغتسال وخوض واما سترها عن
نفسه فلا يجب لكنه يكره نظره اليها وعورته
الذكر ما بين السرة والركبة وكذا الامة وعورة
الحرة في الصلاة ماسوي وجهها وكفيها ظهرها
وبطنها الى الكوعين اما عورة الحرة خارج الصلاة
فجميع بدنها وعورتها في الخلوة كالذكر والمؤن
لغة النقص وتطلق شرعا على ما يجب ستره
وهو المراد هنا وعلى ما يحرم نظره وذكره
الاصحاب في النكاح **والثالث الوقوف على مكان طاهر**
فلا يصح صلاة شخص بلا يقين بدنه
اولبائه نجاسة في قيام او قعود او ركوع او سجود
والرابع العلم بدخول الوقت او ظن دخوله
بالاجتهاد فلو صلى بغير ذلك لم تصح صلاته
وان صادف الوقت **والخامس استقبال القبلة**
اي الكعبة وسهيت قبلته لان المصلي يباينها
ركبة لا ارتفاعها واستقبالها بالصدر
شرط لمن قدر عليه واستثنى المصنوع ذلك
ما ذكره في قوله **ويحوز ترك استقبال القبلة**
في الصلاة في حالتين **في شدة الخوف** في قتال
مباح فرضا كانت الصلاة او نفلا **وفي النافذة**
في السور على الرحلة فلمسافر ستر امباها ولو
تصل التلصل صوب مقصده ولا كيد الدابة
لا يجب عليه في سجوده وضع جبهته على سرجها
مثلا بل يومي بركوعه ويكون سجوده اخفض

قوله في الخلوة اي وان لم يكن سجدة
قوله في النكاح اي وان لم يكن سجدة
قوله في الوقوف اي وان لم يكن سجدة
قوله في الطاهر اي وان لم يكن سجدة
قوله في العلم اي وان لم يكن سجدة
قوله في الوقت اي وان لم يكن سجدة
قوله في القبلة اي وان لم يكن سجدة
قوله في الخوف اي وان لم يكن سجدة
قوله في الرحلة اي وان لم يكن سجدة
قوله في السور اي وان لم يكن سجدة

سجدها

من ركوعه واما الماشي فيتم ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيهما وفي احرامه ولا يشي الا في قيامه وشهد في اركان الصلاة وتقدر معنى الصلاة لغة وشرعا **واركان الصلاة ثمانية عشر ركنا** احدها **النية** وهي قصد الشيء مقربا بقلبه ومحلها القلب فان كانت الصلاة فرضا وجب نية الفرضية وقصد فعلها وتبينها من صحتها وظهر مثلاً او كانت الصلاة نفلاً ذا وقت لكرتبة او ذاسب كاستسقاء وجب قصد فعله وتبينه لانية الظلية والثاني **القيام مع القدرة** عليه فان عجز عن القيام فقد كفى شأه وقعوده مفترشا افضل **الثالث تكبيرة الاحرام** وتبين على التقدير بالنطق بها ان يقول الله اكبر فلا يصح الركوع على البسطة كقوله الله اكبر ومن عجز عن النطق بها باليد يبرج عنها بأي لغة شاء ولا يبدل عنها الى ذكر اخر ويجب قرن النية بالكبير واما النووي فاختلفت الاكتفا بالمقارنة الفرضية بحيث يبدع فانه مستحب للصلاة **والرابع قراءة الفاتحة** او بدلهما لم يحفظها فرضا كانت الصلاة او نفلاً **وليسم الله الرحمن الرحيم اية منها** كاملة ومن استقط من الفاتحة حرفاً او شديدة او ابدل حرفاً منها بحرف لم يقع قراءته ولا صلاته ان تقدم والا ويجب اعادة القراءة ويجب ترتيبها بان يقرأ اياتها واحابتها على نظرها الموقوف ويجب ايضا موالاة ايتها بان يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل الا بتدوير التنفس فان تحلل الذكر بين موالاة ايتها

تطوعها الا ان يتعلق بالذكر بمصلحة الصلاة كتمامين المأمور في أثناء فاتحة لقراءه امامه فانه لا يقطع الموالاة ومن جهل الفاتحة وتقدر عليه لعدم معلم مثلاً واحسن غيرها من القراءة وجب عليه سبع ايات من القرآن متواليه او متفرقة فان عجز عن القرآن اتي بذكر بدلا عنها بحيث لا يتنص من حرفها فان لم يحسن واناب ولا ذكر او قفد الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي اية منها **الحامسة الركوع** واقل فرضه لقيام قادر على الركوع معتد الحلقه سليم يدير ركبتيه ان ينجني بغير الخناس قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو اراده وضعا عليها فان لم يقدر على هذا الركوع اخرجي مقدوره وامر بطرفه واكمل الركوع تسوية الركع ظهره وعنفه بحيث يصير ان كصحنه ونصب ساقيه واحذر ركبتيه يدير **السادس السجدة** او ركوعه **الطائفة** وهي سكون بدمركة **فاته** اي الركوع والمنص بحيل الطائفة في الاركان ركنا مستقلا ومشى عليه النووي في التحقيق والمنص بحيلها هيئة تابعة للاركان **والسابع الركوع من الركوع والاعتلال** قايما على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز عن القيام **والثامن الطائفة فيه اي الاعتلال والتاسع السجود** مرتين في كل ركعة واقل مباشرة بعض جهة المصلي موضع سجود

تطوعها الا ان يتعلق بالذكر بمصلحة الصلاة كتمامين المأمور في أثناء فاتحة لقراءه امامه فانه لا يقطع الموالاة ومن جهل الفاتحة وتقدر عليه لعدم معلم مثلاً واحسن غيرها من القراءة وجب عليه سبع ايات من القرآن متواليه او متفرقة فان عجز عن القرآن اتي بذكر بدلا عنها بحيث لا يتنص من حرفها فان لم يحسن واناب ولا ذكر او قفد الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي اية منها **الحامسة الركوع** واقل فرضه لقيام قادر على الركوع معتد الحلقه سليم يدير ركبتيه ان ينجني بغير الخناس قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو اراده وضعا عليها فان لم يقدر على هذا الركوع اخرجي مقدوره وامر بطرفه واكمل الركوع تسوية الركع ظهره وعنفه بحيث يصير ان كصحنه ونصب ساقيه واحذر ركبتيه يدير **السادس السجدة** او ركوعه **الطائفة** وهي سكون بدمركة **فاته** اي الركوع والمنص بحيل الطائفة في الاركان ركنا مستقلا ومشى عليه النووي في التحقيق والمنص بحيلها هيئة تابعة للاركان **والسابع الركوع من الركوع والاعتلال** قايما على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز عن القيام **والثامن الطائفة فيه اي الاعتلال والتاسع السجود** مرتين في كل ركعة واقل مباشرة بعض جهة المصلي موضع سجود

من اراد ان يصلي في بيته فليصلي في بيته ولا يصلي في غيره من الارض وغيرها واكثره يكبره ويديه للعبادة بلا رفع يديه ويضع ركبتيه ثم يجثو وانفذ العاشر

الطائفة الثانية فيه اي السجود بحيث ينال موضع سجوده ثقل راسه ولا يركن اساس راسه موضع سجوده بل يتجامل بحيث لو فرض حجة قطن مثلاً لنكسر وظهائرته على يد لو فرضت تحته والحادي عشر **الجلوس بين السجودتين** في كل ركعة سواء كان المصلي قائماً او مضطجعا واقله يكون بعد حركة اعضايد واكثره الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه فلولم يجلس بين السجودتين بل صار الى الجلوس اقرب لم يجز والثاني عشر **الطائفة الثالثة فيه** اي الجلوس بين السجودتين والثالث عشر **الجلوس الاخير** اي الذي يقبض السلام والرابع عشر **التشهد فيه** اي الجلوس الاخير واقل التشهد التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله واكمل التشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله والخامس عشر **الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم** اي الجلوس الاخير بعد الفراغ من التشهد واقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واشهر الكلام اي كلام المصطفى

قوله في بيته اي في بيته لا في غيره من الارض وغيرها واكثره يكبره ويديه للعبادة بلا رفع يديه ويضع ركبتيه ثم يجثو وانفذ العاشر

قوله المبارك اي المصطفى

من اراد ان يصلي في بيته فليصلي في بيته ولا يصلي في غيره من الارض وغيرها واكثره يكبره ويديه للعبادة بلا رفع يديه ويضع ركبتيه ثم يجثو وانفذ العاشر

بان الصلاة على الال لاجب وهو كذا الك بل هي ستة والسادس عشر **التسليم الاول** ويجب ايقاع السلام حال التمود واقله السلام عليكم مرة واحدة واكثره عليكم ورحمة الله مرتين يمينا وشمالا والسابع عشر **سنة الخروج من الصلاة** وهذا وجه مرجوح وقيل لا يجب ذلك اي نية الخروج وهذا الوجه هو الاصح والثامن عشر **ترتيب الاركان** حتى بين التشهد الاخير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله **علي ما ذكرناه** يستثنى من وجوب مقارنة النية لتكبيره الزم ومقارنته لجلوس الاخير للتشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام والصلوة **سنتها قبل الدخول فيها** ان الاذان وهو لغة الاعلام وشرعا ذكر مخصوص للاعلام بدخول صلاة مفروضة والفاضة مثني لا التكبير اوله فاربع والا التوحيد اخيه فزاحد **والا** وهي مصدر اقام ثم سمي بها الذكر المخصوص لانه يقيم الى الصلاة وانما يشترع في كونه الاذان والاقامة للمكتوبة واما غير هاتين ادي لهما الصلاة جامعة **وسنتها بعد الدخول فيها** **شيانا** **التشهد الاول** والقنوت في الصلوة اي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعا ذكر مخصوص وهو اللهم هديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الى اخره والقنوت **القنوت الثاني من شهر رمضان** وهو قنوت

من اراد ان يصلي في بيته فليصلي في بيته ولا يصلي في غيره من الارض وغيرها واكثره يكبره ويديه للعبادة بلا رفع يديه ويضع ركبتيه ثم يجثو وانفذ العاشر

من اراد ان يصلي في بيته فليصلي في بيته ولا يصلي في غيره من الارض وغيرها واكثره يكبره ويديه للعبادة بلا رفع يديه ويضع ركبتيه ثم يجثو وانفذ العاشر

قوله المبارك اي المصطفى

عن الشرح ومن عجز عن القيام في الركعة المشقة
تلقه في قيامه **صلي جالساً** على أي هيئة شاء
ولكن افترشه في موضع قيامه افضل من تربعه
في الاظهر **ومن عجز عن الجلوس صلي مضطجعا**
فان عجز عن الاضطجاع صلي مستقيماً على
ظهره ورجلاه القليلة ويجب عليه استقباله
بوجهها بوضع شئ تحت راسه ويومي
براسه في ركوعه وسجوده فان عجز عن الایماء
بها اجري اركان الصلاة على قلبه فالمصلي
قاعد لا قضاء عليه ولا ينقص اركانه لانه
معدور وما قوله صلي الله عليه وسلم من صلي
قاعد فله نصف اجر القائم ومن صلي ناعا فله
نصف اجر القاعد محمول على النقل عند القدرة
فصل في المترك من الصلاة ثلاثاً شيئاً
فرض ويسمى بالركن ايضاً **وسنة** وهيئة
وهما معا الفرض وبين المصنوع الثلاثة بقوله
فالفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل ان ذكره
اي الفرض وهو في الصلاة اتي بدو وقت صلاته
او ذكره بعد السلام والزمان قريب اتي به
وبني هاتين من الصلاة عليه وسجد السهو وهو
سنة كما سياتي لكن عند ترك ما هو بدو في الصلاة
او فعل منه عجز فيها والسنة اذا تركها المصلي
لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض فمترك
الشهادة الاول مثلاً فذكره بعد اعتداله
مستوي لا يعود اليه فان عاد اليه عامداً

علا يتج عيه بطلت صلاته او فاسيا اذ في الصلاة اجهلا
فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند كونه **لكنه**
يسجد السهو عن صورة عدم العود والعود
وان كان مأمورا بعبادة وجوبها بعبادة امامه
ناسيا واراد المصنوع بالسنه هنا الابعاض الستة
وهي الشاهد الاول وقعوده والقنوت في الصبح
وفي آخر الوتر في المنصوب الثاني من رمضان والقيام
للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في الشاهد الاول والصلاة على الال في الشاهد الاخير
واللهية كالسبحات ونحوها مما لا يجبر بها السجود
لا يعود المصلي اليها بعد تركها ولا يسجد للسهو
عنها سوا تركها سهوا او عملا **وان اشك المصلي**
في عدده ما بقي من الركعات كمن شك هل صلى
ثلاثا او اربعين **عليه اليقين وهو الاقل** كالثلثة
في هذا المثال واقي بركعة **ويسجد للسهو** ولا تستفد
غلبة الظن ان صلى اربع او لا يفعل بقول غيره
له ان صلى اربع او لم يبلغ ذلك القابل عدد التواتر
وسجود السهو ستة كما سبق **ومحلله قبل**
السلام فان سلم المصلي عمدا عاكفا بالسهو
او ساهيا وطال الفصل عرفا فاقبل محله وان
قص الفصل عرفا لم يفت وحينئذ فله السجود
وتركه **فصل** في الاوقات التي تكره
الصلاة فيها تحريما كما في الروضة وشرح المذهب
هنا وتزويها كما في التحقيق وشرح المذهب
في نواقض الوضوء **وخمس اوقات لا يصلي فيها**
الاصلاة لها سبب اما متقدم كالغايبة

او مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء والاول
من خمسة الصلاة التي لا سبب لها اذا فعلت
بعد صلاة الصبح وتسمى الكراهة حتى تطلع
الشمس الثاني الصلاة عند طلوعها **فان اذا**
طلعت حتى تكامل وترتفع قدر ربح في راي
العين الثالث الصلاة اذا استوت حتى
تروى عن وسط السماء ويستثنى من ذلك
يوم الجمعة فلا تترك الصلاة فيه وقت الاستوى
وكذا احرمة المسجد وغيره فلا تترك الصلاة
فيه في هذه الاوقات سواء سنة الطواف
او غيرها **والرابع من بعد صلاة العصر حتى تغرب**
الشمس الخامس **عند الغروب للشمس** لاذ
دنت للغروب حتى تكامل غروبها **فصل**
وصلاة الجماعة للرجال في الغرض غير الجمعة
سنة عند المصنق والرافى والواضح عند النوى
انها فرض كفاية ويذكر امام الجماعة مع الامام
في غير الجمعة ما لم يسلم التسليمة الاولى وان لم يقعد
معها اما الجماعة في الجمعة فرض عين ولا تحصل باقل
من ركعة **ويجب على المأموم ان يولي الاتمام**
او الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي
الاقتداء بالخاضر وان لم يعرفه فان عينته
واخطأ بطلت صلاته الا ان انضمت اليه
اشارة كقوله نويت الاقتداء بهذا فلان
عمر وقصم **دون الامام** فلا تجب في صحة الاقتداء
به في غير الجمعة ميتة للامامة بل هي مستحبة في حق

فان لم ينفصلت فداويحوز ان ياتم الخ **والعبد**
والبيان بالماحق اما الذي غير المعين فلا يصح الاقتداء
به **ولا يصح قدوة رجل وامرأة ولا جنس مشكل**
ولا قدوة خنثي مشكل بامراة ولا مشكل ولا قاري
وهو من جنس الفاتحة لا يصح اقتداؤه **بامي** وهو
من نخل الجرفا وتشد يده من الفاتحة ثم اشار
المصنف لشرط القدوة بقوله **واي موضع صلي**
في المسجد بصلاة الامام فيه اي المسجد وهو اي
المأموم عالم بصلاة اي الامام بمشاهدة
المأموم له او بمشاهدة قدومه من اجزاء اي كناه
ذلك في صحة الاقتداء به **ما لم يتقدم عليه** فان
تقدم عليه بمقبة في جهته لم تنفقد صلاته ولا
تفرض مساوئته الا امامه فان كانت الصلاة حول
الكعبة فلا يضرب تقدم المأموم على امامه في غير
جهته ويؤيد بخلفه عن امامه قليلا ولا يصير
بهذا التخلل منفردا عن الصق حتى لا يجوز فضيلة
الجماعة **وان صلي الامام في المسجد والمأموم**
خارج المسجد حال كونه **قريباً** اي الامام
بان لم يزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع
تقريباً **وهو اي المأموم عالم بصلاة** اي الامام
ولا حائل هناك اي بين الامام والمأموم **جاء**
الاقتداء وقبيل المسافة المذكورة من اخر المسجد
فان كان الامام والمأموم في غير المسجد امثلاً
فضلاً او بنافاً الشرط ان لا يزيد ما بينهما على
ثلاثمائة ذراع وان لا يكون بينهما حائل

فان لم ينفصلت فداويحوز ان ياتم الخ **والعبد**
والبيان بالماحق اما الذي غير المعين فلا يصح الاقتداء
به **ولا يصح قدوة رجل وامرأة ولا جنس مشكل**
ولا قدوة خنثي مشكل بامراة ولا مشكل ولا قاري
وهو من جنس الفاتحة لا يصح اقتداؤه **بامي** وهو
من نخل الجرفا وتشد يده من الفاتحة ثم اشار
المصنف لشرط القدوة بقوله **واي موضع صلي**
في المسجد بصلاة الامام فيه اي المسجد وهو اي
المأموم عالم بصلاة اي الامام بمشاهدة
المأموم له او بمشاهدة قدومه من اجزاء اي كناه
ذلك في صحة الاقتداء به **ما لم يتقدم عليه** فان
تقدم عليه بمقبة في جهته لم تنفقد صلاته ولا
تفرض مساوئته الا امامه فان كانت الصلاة حول
الكعبة فلا يضرب تقدم المأموم على امامه في غير
جهته ويؤيد بخلفه عن امامه قليلا ولا يصير
بهذا التخلل منفردا عن الصق حتى لا يجوز فضيلة
الجماعة **وان صلي الامام في المسجد والمأموم**
خارج المسجد حال كونه **قريباً** اي الامام
بان لم يزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع
تقريباً **وهو اي المأموم عالم بصلاة** اي الامام
ولا حائل هناك اي بين الامام والمأموم **جاء**
الاقتداء وقبيل المسافة المذكورة من اخر المسجد
فان كان الامام والمأموم في غير المسجد امثلاً
فضلاً او بنافاً الشرط ان لا يزيد ما بينهما على
ثلاثمائة ذراع وان لا يكون بينهما حائل

باب المصلي في جماعة مسجد وغيره من موضع جماعة
بمعيد عرفا ويتأذي لذهاب المسجد وغيره من
موضع الجماعة بالمطر في طريقة **فصل**
وشروط وجوب الجمعة تسعة اشياء الاسكندرية
والبلوغ والعقل وهذه شروط ايضا لغير الجمعة
من الصلوات **والحرية والذكورية والصحة**
والاستيطان فلا تجب الجمعة على كافر وصبي
ورقيق ومجنون ومريض وانثى ونحوه ومسافر
وشروط صحة فعلها ثلاثا اشياء الاول
دار الاقامة التي يستوطنها العدد المجمعون
سواء في ذلك البلد والقرى التي تتخذوطنا
وعبر المصنوع عن ذلك بقوله **ان تكون البلد**
مما كانت اوقريه والثاني ان يكون العدد
في جماعة الجمعة **اربعين رجلا من اجل الجمعة**
وهم الكاهنون الذكور الاحرار المستوطنون
بحيث لا يطمعون عما استوطنوه شتاء ولا
صيفا **واللحاجة والثالث الوقت** وهو وقت
الظهر فيشترط ان تقع الجمعة كلها في الوقت
فلو ساق وقت الظهر عنها بان لم يبق منه
ما يسع الذي لا يد منه منها من خطبتها وركعتيها
صليت ظهر فان خرج الوقت **وعدمت الشروط**
اي جميع وقت الظهر قتيلا وهم فيها **صليت ظهر**
بناء على ما فعل منها وفاشت الجمعة سواء اذكرها
منها ركعة ام لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم
فيها اتوها جماعة على الصحيح **وقرأ فيها ومنهم**

من غير عنها بالشروط **ثلاثة احدها وثانيها**
خطبتان يقوم الخطيب فيهما ويجلس بينهما
قال المصنف بقدر الطمانينة بين المحدثين ولو
عجز عن القيام وخطب قاعدا او مضطجعا
صح وجاز الاقتداء به ولو مع جهل حاله وحيث
خطب قاعدا فصل بين الخطبتين بسكينة
لا بالاضطجاع **واركان الخطبتين خمسة** حمد
الله تعالى ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ولفظها متين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين
لفظها على الصحيح وقراءة آية في احدها والادعاء
للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط
ان يسمع الخطيب اركان الخطبتين اربعين تنقصد
بهم الجمعة ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة
وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعد
بطلت ويشترط فيهما ستر العورة وطمهارة
الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان **وثالث**
فرايض الجمعة **ان تصلي بهم اولة** **وتكاتف في جماعة**
تنقصد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة
بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فانها قبل
الخطبتين **وهياتها** وسبق معنى الهيئة **اربع**
حصال احدها الفصل لم يرد حضورها من
ذكر واشتراطها وعبد مقيم او مسافر ووقت
غسلها من الجهر الثاني ووقت يديه من ذهابه
افضل فان عجز عن غسلها اتيمم بنية
الفصل الثاني **تنطق بالحس** بالزالة الريح

باب المصلي في جماعة مسجد وغيره من موضع جماعة
بمعيد عرفا ويتأذي لذهاب المسجد وغيره من
موضع الجماعة بالمطر في طريقة **فصل**
وشروط وجوب الجمعة تسعة اشياء الاسكندرية
والبلوغ والعقل وهذه شروط ايضا لغير الجمعة
من الصلوات **والحرية والذكورية والصحة**
والاستيطان فلا تجب الجمعة على كافر وصبي
ورقيق ومجنون ومريض وانثى ونحوه ومسافر
وشروط صحة فعلها ثلاثا اشياء الاول
دار الاقامة التي يستوطنها العدد المجمعون
سواء في ذلك البلد والقرى التي تتخذوطنا
وعبر المصنوع عن ذلك بقوله **ان تكون البلد**
مما كانت اوقريه والثاني ان يكون العدد
في جماعة الجمعة **اربعين رجلا من اجل الجمعة**
وهم الكاهنون الذكور الاحرار المستوطنون
بحيث لا يطمعون عما استوطنوه شتاء ولا
صيفا **واللحاجة والثالث الوقت** وهو وقت
الظهر فيشترط ان تقع الجمعة كلها في الوقت
فلو ساق وقت الظهر عنها بان لم يبق منه
ما يسع الذي لا يد منه منها من خطبتها وركعتيها
صليت ظهر فان خرج الوقت **وعدمت الشروط**
اي جميع وقت الظهر قتيلا وهم فيها **صليت ظهر**
بناء على ما فعل منها وفاشت الجمعة سواء اذكرها
منها ركعة ام لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم
فيها اتوها جماعة على الصحيح **وقرأ فيها ومنهم**

الركعة منه كصنان فيسقط ما يليه من مرتك
وخوة **والثالث لبس الثياب البيض** فانها افضل
الثياب **والرابع اخذ الطهر ان طال والشعر**
كذاك فينقى ابطه ويقص شاربه ويحلق
عانت **والطيب** باحسن ما وجدته **وستحب**
الانصاف وهو السكوت مع الاصفاء **وقد**
الخطبة ويستثنى منها الانصاف امرسه
مذكوره في المطولات منها انذار العمي
ان يقع في بياض من دبره عقيب مثلاً **ومن**
دخل المسجد والامام فخطب صلى ركعتين
خفيفتين ثم جلس وقصير المصنوع بدخل
يفهم ان الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء
صلى سنة الجمعة ولا ولا يظهر من هذه
المفهوم ان فعلها حرام ومكره لكن النووي
في شرح المذهب مرجح بالحكمة ونقل الاجماع
عليها عن الماوردي **فصل صلاة العيد**
العيد اي العطر والاذن هي سنة مؤكدة
وتشرع جماعة ولمفرد ومسا فر وعبد وخني
وامرأة لا جملة وذات هيئة اما الجهور
فتحضر العيد في ثياب بذلة بلا طيب ووقت
صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها
وهي اي صلاة العيد **ركعتان** يحرم بها ابتداء
عيد العطر والاذن ويأتي بدعاء الافتتاح
ويكبر في الركعة الاولى سبعاً وسوا تكبيرة الاحرام
ثم يتقو ثم يقرأ الفاتحة ثم يقرأ سورة ق

جهاد يكبر الثانية خمساً وسوي تكبيرة القيام
ثم يتقو ويقرأ سورة الفاتحة وسورة اقرب
جهاد يخطب ندبا بعد ما اي الركعتين خطبتين
يكبر في ابتداء الاولى وتسبعا ولا يكبر في ابتداء
الثانية سبعاً ولا ولو فصل بينهما تحميد
وتحليل وثناء كان حسناً والتكبير على قسمين
مرسل وهو ما يكون عقب صلاة ومقيد وهو
ما يكون عقبها وبدا المصنوع بالاول فقال
ويكبر ندبا كل من ذكر واثني وحاضر ومسا
في المنازل والطرق والمساجد والاسواق
من غروب الشمس من ليلة العيد اي عيد
العطر ويستمر هذا التكبير الى ان يدخل الامام
في الصلاة للعيد ولا يسبق التكبير ليله عيد
العطر عقب الصلوات لكن النووي في الاذكار
اختار ان يسبق ثم شرع في التكبير المقيد فقال
ويكبر في الاولى في كل الصلوات الموضوعة
من مودة وفايتة وكذا خلق راتبة ونافلة
مطلقة وصلاة جنازة **من يوم عرفه الى**
العيد من اخذ يوم التشريق وصيغة التكبير الله
الأكبر الله الأكبر لا اله الا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد لله أكبر كبير والحمد لله كثير
وسبحان الله بكرة والهيلا لا اله الا الله وحده
صدق وعده ونصر عبده واعز حدينه وهزم
الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر
فصل صلاة الكسوف للشمس وصلاة

الركعة منه كصنان فيسقط ما يليه من مرتك
وخوة **والثالث لبس الثياب البيض** فانها افضل
الثياب **والرابع اخذ الطهر ان طال والشعر**
كذاك فينقى ابطه ويقص شاربه ويحلق
عانت **والطيب** باحسن ما وجدته **وستحب**
الانصاف وهو السكوت مع الاصفاء **وقد**
الخطبة ويستثنى منها الانصاف امرسه
مذكوره في المطولات منها انذار العمي
ان يقع في بياض من دبره عقيب مثلاً **ومن**
دخل المسجد والامام فخطب صلى ركعتين
خفيفتين ثم جلس وقصير المصنوع بدخل
يفهم ان الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء
صلى سنة الجمعة ولا ولا يظهر من هذه
المفهوم ان فعلها حرام ومكره لكن النووي
في شرح المذهب مرجح بالحكمة ونقل الاجماع
عليها عن الماوردي **فصل صلاة العيد**
العيد اي العطر والاذن هي سنة مؤكدة
وتشرع جماعة ولمفرد ومسا فر وعبد وخني
وامرأة لا جملة وذات هيئة اما الجهور
فتحضر العيد في ثياب بذلة بلا طيب ووقت
صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها
وهي اي صلاة العيد **ركعتان** يحرم بها ابتداء
عيد العطر والاذن ويأتي بدعاء الافتتاح
ويكبر في الركعة الاولى سبعاً وسوا تكبيرة الاحرام
ثم يتقو ثم يقرأ الفاتحة ثم يقرأ سورة ق

الحسوف للقرن كل منهما سنة مؤكدة فان فاتت
هذه الصلاة لم تقضى اي لم يشترع قضاءها
ويصلي لكسوف الشمس وحسوف القمر ركعتين
بحر بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح
والقعود يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من
الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانيا ثم يركع
ثانيا اخف من الذي قبله ثم يعتدل ثانيا ثم
يسجد السجدة ببطء مائة في الكل ثم يصلي
ركعة ثانية بقيامين وقرأتين وركوعين
واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله في كل ركعة
منهما قيامان يطيل القراءة فيهما كما سيأتي وفي
كل ركعة منهما ركوعان يطيل التسبيح فيهما دون
السجود فلا يطوله وهذا احد وجهين لكن
الصحيح انه يطوله نحو الركوع الذي قبله
ويخطب الامام بعدها اي صلاة الكسوف
والحسوف خطبتين كخطبة الجمعة في الاركان
والشروط ومحيط الناس في الخطبتين على
التوبة من الذنب وعلي فقل الخير من صدقة
وعتق ونحو ذلك ويسير بالقراءة في كسوف
الشمس ونحوه بالقراءة في حسوف القمر وتكون
صلاة كسوف الشمس بالاجل للاجلا للمكسوف
وبغيرها كاسفة وتكون صلاة خسوف
القمر بالاجل وطول الشمس لا يطول
الجزء ولا يغرب خاسفا فلا تغتفر الصلاة
فصل في احكام صلاة الاستسقاء

اي طلب السقياء من الله وصلاة الاستسقاء
مسنونة لمقيم ومسافر عند الحاجة من انقطاع
غيث او عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة
الاستسقاء ثانيا واكثر من ذلك ان لم
يستقوا حتى يسقيهم الله فيامره ندبا
الامام ونحوه بالتوبة ويلزمهم امثال
امره كما في بد النوري والتوبة من الذنب
واجبة امر بها الامام املا والصدقة
والخرج من المظالم للعباد ومصالحه الاعدا
وصيام ثلاثة ايام قبل مياد الخروج
فيكون بد اربعة ثم يخرج بهم في اليوم الرابع
صيا ما غير متطيين ولا مترينين
بل يخرجون في ثياب بدلة بموعدة مكسوة
وذال مجبة ساكنة ما يلبس من ثياب
المهنة وقت العمل واستكانة اي خشوع
وتضرع اي خضوع وذل وخروجهم معهم
الصبيان والشيخوخ والجمان والبهايم
ويصلي بهم الامام او نائبه ركعتين كصلاة
العيدين في كيفيتهما من الافتتاح والقعود
والتكبير سبعا في الركعة الاولى وحسنا
في الثانية برفع يديه ثم يخطب ندبا
خطبتين كخطبتي العيدين في الاركان
وبغيرها لكن يستغفر الله في الخطبتين بتدل
التكبير او لهما في خطبتي العيدين فيفتتح
الخطبة الاولى بالاستغفار سبعا وصيغة

اي طلب السقياء من الله وصلاة الاستسقاء
مسنونة لمقيم ومسافر عند الحاجة من انقطاع
غيث او عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة
الاستسقاء ثانيا واكثر من ذلك ان لم
يستقوا حتى يسقيهم الله فيامره ندبا
الامام ونحوه بالتوبة ويلزمهم امثال
امره كما في بد النوري والتوبة من الذنب
واجبة امر بها الامام املا والصدقة
والخرج من المظالم للعباد ومصالحه الاعدا
وصيام ثلاثة ايام قبل مياد الخروج
فيكون بد اربعة ثم يخرج بهم في اليوم الرابع
صيا ما غير متطيين ولا مترينين
بل يخرجون في ثياب بدلة بموعدة مكسوة
وذال مجبة ساكنة ما يلبس من ثياب
المهنة وقت العمل واستكانة اي خشوع
وتضرع اي خضوع وذل وخروجهم معهم
الصبيان والشيخوخ والجمان والبهايم
ويصلي بهم الامام او نائبه ركعتين كصلاة
العيدين في كيفيتهما من الافتتاح والقعود
والتكبير سبعا في الركعة الاولى وحسنا
في الثانية برفع يديه ثم يخطب ندبا
خطبتين كخطبتي العيدين في الاركان
وبغيرها لكن يستغفر الله في الخطبتين بتدل
التكبير او لهما في خطبتي العيدين فيفتتح
الخطبة الاولى بالاستغفار سبعا وصيغة

فإذا سجد الإمام في الركعة الأولى سجد معه
أحد من الصنفين سجدتني ووقى الصنف
الأخر من سخطهم فإذا رفع الإمام رأسه
سجدوا وطعوه وتشهد الإمام بالصنفين
وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم بسفان وهي قريئة في طريق الحج
المصري بينها وبين مكة مرحلتان سميت
بذلك لعساق السيل فيها والثالث أن يكون
المد في شدة الحق والحق الحارب هو
نبأته عن شدة الاختلاط بين القوم بحيث
يلتصق بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك
القتال ولا يقدرون على التزول أن كانوا
ركبانا ولا على الإخفاف أن كانوا مشاة
فيسلي كل من القوم كمن يمكن وإجلال ما شيا
أوراحيا مستقبل القبلة أو غير مستقبل
لها ويغذرون في الأغال الكثيرة في الصلاة
كضرات نوات فصلا في اللباس ويرم
علي الرجال لبس الحرير واتخاذ في حال
الاختيار وكذا الحر استعمال ما ذكر على جهة
الاقتراض وغير ذلك من وجوه الاستحالة
والجتم بالذهب والحل للرجال لبسه لفور
كروبرد مهلكين ويحل للنساء لبس الحرير
واقتراضه وحل للولي اللباس العبي الحرير قبل
سبع سنين ومعهها وقيل الذهب وكثيره
في التحريم سواء كان بعض الثوب أبيض

أي حرير أو بفضه الآخر قطنا أو كتانا مثلاً جاز
للرجل لبسه ما لم يكن الأبريسم غالباً على غيره
فإن كان غير الأبريسم غالباً حل وكذا إن استو
في الأبريسم فصلا فيما يتعلق بالميت من
غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه ويلزم
على طريق فرض الكفاية في الميت المسلم غير المحرم
والشهادتين أو بعضاً من غسله وتكفينه
والصلاة عليه ودفنه وإن لم يعلم بحال الميت
الأواحد تعين عليه ما ذكر وأما الميت الكافر
فالأصل الصلاة عليه حرام حرمياً كان أو ذمياً ويجوز
غسله في الحالين ويجب تكفينه الذي ودفنه دون
الحري والمتردد وأما المحرم إذا كفن فلا يستقر
رأسه ولا وجهه المحرمه واثنان لا يفسلان ولا
يصل عليه أحدهما الشهيد في موكبة المشركين
وهو من مات في قتال الكفار بسببه سوا قتله
كافر مطلقاً أو مسلم خطاء أو عاد سلاحاً إليه
أو سقط عن دابته ونحو ذلك في الأظهر فإن
مات بعد انقضاء الحرب بقتال الجراحة فيه يقطع
بموتة فغير شهيد في الأظهر وكذا الوصاة
في قتال الهفاة أو مات في القتال لا يسب القتال
والثاني السقوط الذي لم يستعمل أي لم يرفع صوته
صارحاً فإن استعمل صارحاً أو بكى بحم كالكبير
والسقوط بثلاثين السنين الولد النازل قبل
تمام ما خوذ من السقوط ويسب الميت ولو
ثلاثاً أو خمساً وأكثر من ذلك

فإذا سجد الإمام في الركعة الأولى سجد معه
أحد من الصنفين سجدتني ووقى الصنف
الأخر من سخطهم فإذا رفع الإمام رأسه
سجدوا وطعوه وتشهد الإمام بالصنفين
وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم بسفان وهي قريئة في طريق الحج
المصري بينها وبين مكة مرحلتان سميت
بذلك لعساق السيل فيها والثالث أن يكون
المد في شدة الحق والحق الحارب هو
نبأته عن شدة الاختلاط بين القوم بحيث
يلتصق بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك
القتال ولا يقدرون على التزول أن كانوا
ركبانا ولا على الإخفاف أن كانوا مشاة
فيسلي كل من القوم كمن يمكن وإجلال ما شيا
أوراحيا مستقبل القبلة أو غير مستقبل
لها ويغذرون في الأغال الكثيرة في الصلاة
كضرات نوات فصلا في اللباس ويرم
علي الرجال لبس الحرير واتخاذ في حال
الاختيار وكذا الحر استعمال ما ذكر على جهة
الاقتراض وغير ذلك من وجوه الاستحالة
والجتم بالذهب والحل للرجال لبسه لفور
كروبرد مهلكين ويحل للنساء لبس الحرير
واقتراضه وحل للولي اللباس العبي الحرير قبل
سبع سنين ومعهها وقيل الذهب وكثيره
في التحريم سواء كان بعض الثوب أبيض

في زيادة الشئ وجملة ذلك ما يربى واربعون يستقيم
 الحساب علي ان في كل اربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة ففي مائة واربعين حقتان وبذلك
 لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات **فصل**
اول نصاب البقر ثلاثون وفيها وفي بعض
 النسخ وفيه اي النصاب تسع اي ابن سنة ودخل
 في ثمانية سمي بذلك لتبعه اقر في الحرمي ولو اخرج
 تبعة اجزات بطريق اولي ويجب **فاربعة**
مسنة لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت
 بذلك لتكامل اسنانها ولو اخرج عن اربعين
 تبعية اجز علي الصحيح **وعلي هذا فقس** وفي
 مائة وعشرين ثلاث مسنات او اربعة تبعة
فصل **اول نصاب الغنم اربعون وفيها**
شاة اي جذعة من الضان او شنية من المعز
 وسبق بيان الجذعة والشنية وقوله **وفي مائة**
اي اخه غني عن الشرح **فصل** **الحليطان**
في كيان بكسر الكاف **زكاة** الشخص الواحد
 والحلطة قد يفيد الشريكين تخفيفا بان يملك
 غائين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة
 وقد تفيد تثقيلا بان يملك اربعين شاة بالسوية
 بينهما وقد تفيد تخفيفا علي احدها وتثقيلا علي
 الاخر كان يملك اثنين لاحدهما ثلثها والاخر
 ثلثها او قد لا تفيد تثقيلا ولا تخفيفا كان يملك
 مائتي شاة بالسوية بينهما وانما يركبان
 زكاة الواحد **سبع شرايط اذا كان** وفي بعض

في زيادة الشئ وجملة ذلك ما يربى واربعون يستقيم
 الحساب علي ان في كل اربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة ففي مائة واربعين حقتان وبذلك
 لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات **فصل**
اول نصاب البقر ثلاثون وفيها وفي بعض
 النسخ وفيه اي النصاب تسع اي ابن سنة ودخل
 في ثمانية سمي بذلك لتبعه اقر في الحرمي ولو اخرج
 تبعة اجزات بطريق اولي ويجب **فاربعة**
مسنة لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت
 بذلك لتكامل اسنانها ولو اخرج عن اربعين
 تبعية اجز علي الصحيح **وعلي هذا فقس** وفي
 مائة وعشرين ثلاث مسنات او اربعة تبعة
فصل **اول نصاب الغنم اربعون وفيها**
شاة اي جذعة من الضان او شنية من المعز
 وسبق بيان الجذعة والشنية وقوله **وفي مائة**
اي اخه غني عن الشرح **فصل** **الحليطان**
في كيان بكسر الكاف **زكاة** الشخص الواحد
 والحلطة قد يفيد الشريكين تخفيفا بان يملك
 غائين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة
 وقد تفيد تثقيلا بان يملك اربعين شاة بالسوية
 بينهما وقد تفيد تخفيفا علي احدها وتثقيلا علي
 الاخر كان يملك اثنين لاحدهما ثلثها والاخر
 ثلثها او قد لا تفيد تثقيلا ولا تخفيفا كان يملك
 مائتي شاة بالسوية بينهما وانما يركبان
 زكاة الواحد **سبع شرايط اذا كان** وفي بعض

في زيادة الشئ وجملة ذلك ما يربى واربعون يستقيم
 الحساب علي ان في كل اربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة ففي مائة واربعين حقتان وبذلك
 لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات **فصل**
اول نصاب البقر ثلاثون وفيها وفي بعض
 النسخ وفيه اي النصاب تسع اي ابن سنة ودخل
 في ثمانية سمي بذلك لتبعه اقر في الحرمي ولو اخرج
 تبعة اجزات بطريق اولي ويجب **فاربعة**
مسنة لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت
 بذلك لتكامل اسنانها ولو اخرج عن اربعين
 تبعية اجز علي الصحيح **وعلي هذا فقس** وفي
 مائة وعشرين ثلاث مسنات او اربعة تبعة
فصل **اول نصاب الغنم اربعون وفيها**
شاة اي جذعة من الضان او شنية من المعز
 وسبق بيان الجذعة والشنية وقوله **وفي مائة**
اي اخه غني عن الشرح **فصل** **الحليطان**
في كيان بكسر الكاف **زكاة** الشخص الواحد
 والحلطة قد يفيد الشريكين تخفيفا بان يملك
 غائين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة
 وقد تفيد تثقيلا بان يملك اربعين شاة بالسوية
 بينهما وقد تفيد تخفيفا علي احدها وتثقيلا علي
 الاخر كان يملك اثنين لاحدهما ثلثها والاخر
 ثلثها او قد لا تفيد تثقيلا ولا تخفيفا كان يملك
 مائتي شاة بالسوية بينهما وانما يركبان
 زكاة الواحد **سبع شرايط اذا كان** وفي بعض

في زيادة الشئ وجملة ذلك ما يربى واربعون يستقيم
 الحساب علي ان في كل اربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة ففي مائة واربعين حقتان وبذلك
 لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات **فصل**
اول نصاب البقر ثلاثون وفيها وفي بعض
 النسخ وفيه اي النصاب تسع اي ابن سنة ودخل
 في ثمانية سمي بذلك لتبعه اقر في الحرمي ولو اخرج
 تبعة اجزات بطريق اولي ويجب **فاربعة**
مسنة لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت
 بذلك لتكامل اسنانها ولو اخرج عن اربعين
 تبعية اجز علي الصحيح **وعلي هذا فقس** وفي
 مائة وعشرين ثلاث مسنات او اربعة تبعة
فصل **اول نصاب الغنم اربعون وفيها**
شاة اي جذعة من الضان او شنية من المعز
 وسبق بيان الجذعة والشنية وقوله **وفي مائة**
اي اخه غني عن الشرح **فصل** **الحليطان**
في كيان بكسر الكاف **زكاة** الشخص الواحد
 والحلطة قد يفيد الشريكين تخفيفا بان يملك
 غائين شاة بالسوية بينهما فيلزمهما شاة
 وقد تفيد تثقيلا بان يملك اربعين شاة بالسوية
 بينهما وقد تفيد تخفيفا علي احدها وتثقيلا علي
 الاخر كان يملك اثنين لاحدهما ثلثها والاخر
 ثلثها او قد لا تفيد تثقيلا ولا تخفيفا كان يملك
 مائتي شاة بالسوية بينهما وانما يركبان
 زكاة الواحد **سبع شرايط اذا كان** وفي بعض

النسخ ان كان **الزكوة** واحدا بضم الميم ما وري
 الماشية ليلا **والمسرح** واحد والماد بالمسرح
 الموضع الذي تشرح اليه الماشية **والمرعى** والرعي
واحد **والفحل** واحد اي ان اتخذ نوع الماشية
 فان اختلف نوعهما كضان ومفرنجي وان يكون
 لكل منهما فحل يطر قالماشية **والمشربة** الذي
 تشرب منه الماشية كعين او نهر او غيرهما
واحد وقوله **والحالب** واحد هو واحد
 الوجهين في هذه المسألة والاصح عدم الاتحاد
 في الحالب وكذا الحلب بكسر الميم وهو الاناء
 الذي يحلب فيه **وموضع الحلب** بفتح اللام
واحد وحكي النووي اسكان اللام وهو اسم
 اللبن المحلوب ويطلق على المصدر قال
 بعضهم وهو المراد هنا **فصل** **ونصاب**
الذهب **عشرين مثقالا** تحديد ابو وزن
 مكة والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم
 وفيه اي نصاب الذهب ربع العشر وهو نصف
 مثقال وفيما زاد على عشرين مثقالا **بجساب**
 وان قل الزايد **ونصاب الورق** بكسر اللام وهو
 الفضة ما يتا درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة
 دراهم وفيما زاد على المائتين **بجساب** وان قل
 الزايد ولا شيء في الغشوش من ذهب وفضة
 حتى يبلغ خالصه نصابا **ولا تجب الزكاة في الحلي**
المباح اما الحلي المحرم كسوار وخلائع الرجل
 وخنثي فيجب الزكاة فيه **فصل** **ونصاب الزروع**

والثمار خمسة **اوسق** **واحد** الجواهر فلا زكاة فيها
 كالتولود لم يرد فيه نقص والاحتمال ان لا زكاة
 فيها حتى يرد النص على الاصح من اوسق مصدر
 بمعنى الجمع لان اوسق جمع الصيمان **وهي** اي الحنطة
 اوسق **الن** **وستماية رطل** **بالواقف** وفي بعض
 النسخ **بالبغداد** **وما زاد** **بجساب** **ورطل**
 بغداد على الاصح عند النووي مائة وثمانية
 وعشرون درهما واربعة اسباع **والزروع** **وفيها**
 اي الزروع والثمار **ان سقيت بماء السماء** وهو
 المطر ونحوه كالثلج **او السقي** وهو الماء الجاري
 على الارض بسبب سد النهر فيصعد الماء
 على وجه الارض فيسقيها **العشر** **ان سقيت**
 بدولاب بضم الدال وفتحها اي ما يدبره
 الحيوان **اوسق** **بنفخ** من نضار وبيير يجوان
 كغيره او بقة **نصف العشر** وفيما سقي بماء السماء
 والدولاب مثلا سوا ثلثة ارباع العشر
فصل **وتقوم عروض التجارة** **عند اخذ**
الحول **بما اشترى به** سوا كان مال التجارة
 نصابا ام لا فان بلغت ثلثا قيمة العروض
 اخذ الحول نصابا زكاهها والا فلا **ويخرج من**
ذلك **بعد بلوغ** قيمة التجارة نصابا **ربع**
العشر **منه في الحال** **وما استخرج من معدن**
الذهب والفضة **يخرج منه** ان بلغ نصابا **ربع**
العشر **الحال** ان كان المستخرج من اهل وجوب
 الزكاة والمعادن جمع معدن بفتح دال

وكسرها اسم لما كان خلق الله فيه ذاك من موات
او ملك وما يوجد من الركاك وهو دين الجاهلية
وهي الحالة التي كانت العرب عليها قبل الاسلام من
الجهل بالله ورسوله وشرايع الاسلام فقيل
اي الركاك **المس** ويصرف مصرف الزكاة علمي
المشهور ومقابلته انه يصرف في اهل البيت المذكور
في آية التي **فصل** **ويجب زكاة الفطر** ويقال لها
زكاة الفطرة اي الخلقة **ثلاثة اشياء الاسلام**
فلا فطرة علي كافر اصلي الا في رقيقه وقريبه من
المسلمين **ويجب زكاة الفطر** من آخر يوم من شهر
رمضان وحينئذ يخرج زكاة الفطر عن من مات
بعد الغروب دون من ولد بعده **وجوب الفضل**
وهو يسار الشخص بما يفضل عن قوته وقوت
عيله في ذلك اليوم اي يوم عيد الفطر وكذا
ليلتها ايضا **ويجب** الشخص عن نفسه وعن من
تلقاه نفقته من المسلمين فلا يلزم المسلم فطرة
عيد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم
واذا وجبت الفطرة علي الشخص فخرج **صاعا من**
قوت بلده ان كان بلديا فان كان في البلد
اقوات غلب بعضها وجب الاخراج منه ولو
كان الشخص في بادية لا اقوات فيها اخرج
من قوت اقرب البلاد اليه ومن لم يوسس
بصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض **وقدره**
اي الصاع **خمس اوتال وثلاث رطل** البغدادي
وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع

فضل

فصل **وتدفع الزكاة للاصناف الثمانية**
الدين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله
تعالى **اغنا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين**
عليها والمولقة قلوبهم وفي الرقاب والفارسين
وفي سبيل الله وابن السبيل ظاهر غني عن الشرح
الا معرفة الاصناف الثمانية فالفقير في الزكاة
هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من كفايته
اما فقير المايا فهو من لا نقد بيده والمساكين
من قدر علي مال او كسب يقع كل منهما موقعا من
كفايته ولا يكفي كمن يحتاج الي عشرة دراهم
وعنده سبعة والعاملين من استعمله الامام
علي اخذ الصدقات ودفعها المستحقين والمولقة
قلوبهم وهم اربعة اقسام احدها مولقة
المسلمين وهو من اسلم ونيتهم ضمنية فيقال
يدفع الزكاة له وبقية الاقسام في المبسوطات
والرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة اما
المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من سهم
المكاتبين والفارسين علي ثلاثة اقسام احدها
احدها من استدان دينه لم يكن فتنه بين
طائفتين في قتل لم يظهر قاتله فتجوز دينه
بسبب ذلك فيعطي من سهم الفارسين غنيا
كان او فقيرا واغا يعطي الفارم عند بقا الدين
فان اداه من ماله اودفعه ابتداء لم يعط من
سهم الفارمين وبقية اقسام الفارمين
في المبسوطات واما سبيل الله فهم الفقراء

يحتاج الي عشرة دراهم وقد روي عن ابي ثعلبة مع

الذين لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم
متطوعون بالجهاد واما ابن السبيل فهو من
ينشوا سفر من بلد الزكاة او يكون محتارا
ببلدها ويشترط في اعطائه الحاجة وعدم
المعصية وقوله **والى من يوجد منهم اى الاصل**
فيه اشارة الى ان اذا فقد بعض الاصناف
ووجد البعض يصرف لمن وجد فان فقدوا
كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم او بعضهم
ولا يقتصر اى في اعطاء الزكاة على اقل من
ثلاثة من كل صنف من الاصناف الثمانية الا
العامل فانه يجوز ان يكون واحدا ان حصلت
به الكفاية واذا صرف لاثنتين من كل صنف
غرم للثالث اقل ممتول وقيل يقيم له الثلث
وخمس لا يجوز دفعها اليهم اى الزكاة الغني
بمال او كسب والبذر وبنواها شمس وبنوا
المطلب سوا منعوا حقهم من خمس الحرام
وكذا اعتقاهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز
لكل منهم اخذ صدقة التطوع على المشهور
ومن تلزم الخبز تنقذ لا يدفعها اى الزكاة
اليهم بسم الفقر والمساكين ويجوز دفعها
اليهم بسم كونهم غزاة او غارمين مثلاً
كتاب احكام الصيام
وهو الصوم مصدر ان صفاهم الفة الامساك
وشرعا امساك عن مفط بنية مخصوصة جميع
نهار قابل للصوم من مسام عاقل طاهر من

حيض ونفاس وشرائط وجوب الصوم ثلاثة
اشياء وفي بعض النسخ اربعة اشياء الاسلام
والبلوغ والعقل والقدره على الصوم وهذا
هو الساقط في شحنة الثلاثة فلا يجب الصوم
على احد ذلك **وفرايض الصوم اربع خصال**
احدها النية بالقلب فان كان الصوم فرضا
كومضان او كنذر فلا بد من ايقاع النية ليلا
وجيب التبيين في صوم الفرض كصوم رمضان
واكل نية صومه ان يقول الشخص نويت صوم
غدا عن اذ فرض رمضان هذه السنة لله تعالى
والثاني الامساك عن الاكل والشرب وان قل
الماكول والمشروب عند التمد فان اكل ناسيا
لم يفترا وجاهلا لم يفترا ان كان قريب عهد
بالاسلام او نشاء بعيدا عن العلم والا فطلى
والثالث الجماعة عامدا واما الجماعة ناسيا فكاله
ناسيا **والرابع تعمم القتي** فلو غلبه القتي فلا يبطل
صومه **والذي يد الصائم عشرة اشياء** احدها
وثانيها ما وصل عمدا الى الجوف المنفتح او غيب
المنفتح كالوصول من مامرة الى الراس والمراد
بامساك الصائم عن وصول عين الى ما يسمى جوف
والثالث الحقة من احد السبلين وهي دو الحقة
به المريض في قبل او دبل لمغير عنهما في المنى بالسبلين
والرابع القتي عامدا فان لم يتعمد لم يبطل صومه
كما سبق **والخامس الوطي عمدا في العنج** فلا يفترا
الصائم بالجماع ناسيا **والسادس الانزال** وهو

يفطر

ومن الحديث تجلو النفل
واخر السور

خروج النبي عن مباشرة بلا جماع محرما كانه
كاخراجه بيده او غير محرما كاخراج بيده
زوجته او جاريتها واحترق بماء شدة عن خروج
النبي باحتلام فلا افطار وبدجز ما والسابع
الي اخرا العشرة الحيفن والتعاس والجنون والرجل
عقبي طاشي منها في اثناء الصوم بطله **وتحجب**
في الصوم ثلاثة اشياء احدها تحجب النظر **الفتق**
الصائم غروب الشمس فان شك فلا يجزى النظر
ويسن ان ينظر على تمر والا فاء **والثاني تاخير**
السجود ما لم يقع في شك فان وقع في شك فلا
يؤخر السجود ويحصل السجود بقليل الا كل الماء
والثالث ترك الجري اي العيش من الكلام **الفتق**
فيصون الصائم لسانه عن الكذب والغيبة ونحو
ذلك كالشتم فان شتمه احد فليقل مرتين
او ثلاثا في صايه اما بلسانه كما قال النوري
في الاذكار او قلبه كما نقله الرازي عن الائمة
واقصر عليه **ويحرم صيام خمسة ايام العيدان**
اي صوم عيد الفطر وعيد الاضحى **وايام التشرع**
وهي الثلاثة عامدا بعد يوم عيد النحر **ويكره**
تحريم صوم يوم الشك بلا سبب يقتضي صوم
واشار المصنف لبعض صور هذا السبب بقوله
الا ان يوافق عادة له في تطوعه كان عادته
صوم يوم وافطار يوم فوافق صوم يوم
الشك وله صوم يوم الشك ايضا عن قضا ونذر
ويوم الشك هو يوم الثلاثاء من شعبان اذا لم

ومن الحديث عن صام يوم
الشك فقد عصا ابا القاسم

يرا الهلال ليلا مع الصبح او يحدث الناس
برؤيته ولم يعلم عدل رآه او شهد برؤيته
خبيرا وصيانا او فسقة **ومن وطئ في نهار**
رمضان حال كونه عامدا في الفرج وهو مكلف
بالصوم ونوي من الليل وهو انشأ بهذا الوطئ
لأجل الصوم **فعليه القضاء والكفارة وهي**
عقوبة رقية مؤمنة وفي بعض النسخ سليمة من
اليوب المضره بالعمل **فان لم يجد نصيام**
شهرين متتابعين فان لم يستطع صومهما
فاطعام ستين مسكينا او فقيرا كل مسكين
مداي ما يجزي في صدقة الفطر فان عجز
عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فان
قدر بعد ذلك على خصلته من خصال الكفارة
ففلها **ومن مات وعليه صيام** فایت من رمضان
بعد ركن افطر فيه لمرض قلتم يتمكن من قضايه
يا ان استمر مرضه حتى مات فلا اثم في هذا القضا
ولا تدارك له بالعدية وان كان بغير عذر
ومات قبل التمكن من قضايه **اطعم عنه اي**
اخفج الولي عن الميت من تركته **لكل يوم**
فات **مد طعام** وهو رطل وثلث بالبنفاداي
وهو بالكيل نصف قرح مصري وهذا ذكره
المصنف هو القول الجديد والعقديم لا يتمين
الا طعام بل يجوز للولي ايضا ان يصوم عنه
بل ليس له ايضا ذلك كما في شرح المذهب وصوب
في الروضة الجزم بالعقديم **والشيخ** والجمهور

عليه

والمرضى الذي لا يرجى بشفائه **ان يخرج** كل منهم
 عن الصوم **فيظروا** يطعم عن كل يوم **مدا** ولا يجوز
 تعجيل المد قبل رمضان ويجوز بعد فجر كل يوم
 والحامل والمرضع اذا خافتا على نفسيهما ضررا
 بالحمل أو بالصوم كضرر المريض **فطرتا** ووجب
 عليهما القضاء وان خافتا على ولدهما اي اسقاط
 الولد في الحامل وقلته اللبن في المرضع **افطرتا**
 وعليهما القضاء للافطار والكفارة ايضا
 والكفارة ان يخرج عن كل يوم **مدا** وهو كما سبق
 رطل وثلاث بالعماليق ويمبر عند ايضا باليقداوي
 والمرضى والمسافر **سفر** طويلا مباحا ان تضره
 بالصوم **فيظروا** ان يقضيان والمرضى ان كان
 مرضه مطبقا ترك النية من الليل وان لم يكن
 مطبقا كما لو كان يحيم وقتادون وقت وكان وقت
 الشروع في الصوم محموا فله ترك النية والا فعليه
 النية ليلا فان اعتادت الحمى واحتاج للقط
 افطر وسكت المصن عن صوم القطوع وهو
 مذكور في المطولات ومن صوم عرفة وعاشورا
 واما البقي من شوال **فصل**
في احكام الاعتكاف وهو لغة
 الاقامة على الشيء من خيرا وبشر وشرا اقامة
 بمسجد بصفة مخصوصة **والاعتكاف** سحر
 في كل وقت وهو في العشر الاخر من رمضان
 افضل منه في غيره لاجل طلب ليلة القدر وهي
 عند الشافعي رضي الله عنه منحصرة في العشر الاخير

فكل ليلة منه محتملة لها لكن ليالي الوتر ارجاها
 وارجي ليالي الوتر ليلة الحادي والثالث والعشرين
ولاد اي الاعتكاف **شرطان** احدهما النية ويؤي
 في الاعتكاف المنذور والفرصة **والثاني البيت**
في المسجد ولا يكفي في البيت قدر الطهارة بل
 الزيادة عليها بحيث يسمى ذلك البيت عكوا
 وشرط المتمكن اسلام وعقل ونقا عن حيض
 وتما من وجنابة فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون
 وحائض ونفسا وجنب ولو ارتد المتمكن وسكر
 بطل اعتكافه **ولا يخرج** المتمكن من الاعتكاف
المندوب والاحتاجة **الامساك** من بول وغايط
 وما في معناها كفسل جنابة **وعذر من حيض**
او نفاس فخرج المرأة من المسجد لاجلها **وعذر**
 من مرض لا يمكن المقام معه في المسجد بان يحتاج
 لغرض وخادما وطيبيا ويخاف تلويث المسجد
 كاسهال وادار بول وخروج بقول المصن لا يمكن
 الي اخره المرض الحقيق كمن خفيفة فلا يجوز
 الخروج من المسجد بسببها **بطل** الاعتكاف
بالوطي بختار اذا اكمل للاعتكاف عالما بالتحريم
 واما مباشرة المتمكن بشهوة فيبطل اعتكافه
 ان انزل والا فلا **كتاب احكام**
الحج وهو لغة القصد وشرعا قصد البيت
 الحرام ينسلك **وقرأ** وجوب **الحج** سبعة اشيا
 الاسلام والبلوغ والعقل والحرية فلا يجب
 الحج على المتصق بقصد ذلك **وجوب الزاد**

واوعيته ان احتاج اليها وقد لا يحتاج كشخص
قريب من مكة ويشترط ايضا وجود الماء في الموضع
المعتاد حمل الماء منها بمن المثل **وجود المرحلة**
التي تصلح لمثل بشراء او استئجار هذا اذا كان
الشخص بين وبين مكة مرحلتين فاكثر سواء
قدر على المشي ولا فان كان بينه وبين مكة
دون مرحلتين وهو قوي على المشي لزم المراح
بلا رحلة ويشترط كون ما ذكره فاضلا عن بينه
وعن موفته من غير موقوفهم مدة ذهابه وايامه
فاضلا ايضا عن مسكنه اللاتي يبر وعن عياله
يليق به **وتخليه الطريق** والمراد بالتخليه هنا
امن الطريق ظنا بحسب ما يليق بكل مكان فلو لم
يا من الشخص على نفسه او ماله او بضعه لم يجب
عليه المراح وقوله **وامكان السير** ثابت في بعض النسخ
والمراد بهذه الامكان ان يبقى من الزمان بعد
وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المصروف
الى الحج فان امكن الا انه يحتاج انقطع مرحلتين
في بعض الايام لم يلزم المراح للضرورة **واركان الحج**
اربعة احدها **الاحرام مع النية** اي نية الدخول
في الحج **والثاني الوقوف بعرفة** والمراد حضور
الحرم بالح لخطه بعد زوال الشمس يوم عرفة
وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون
الواقف اهلا للعبادة لا مغمي عليه ويستمر وقت
الوقوف الى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة
والثالث الطواف بالبيت سبع مرات جا علا

في طواف البيت عن يساره مبتدئا بالح الى الاسود
محاذا له في مروره بجميع بدنه فلو بدا بغير الحجر
لم يحسب **والرابع السعي بين الصفا والمروة**
سبع مرات بشرط ان يبدا في كل مرة بالصفا
ويحتم بالمروة ويحسب ذهابه من الصفا الى
المروة مرة وعوده منها اليه مرة اخرى
والصفا بالقصر طرف جبل ابي قبيس والمروة
بفتح الميم علم على الموضع المعروف بمكة وبقي من
اركان الحج الخلق والتقصير ان جعلنا كلا منهما
نسكا وهو المشهور فان قلنا ان كلا منهما
استباحة محظورة فليس من اركان الحج ويحسب
تقديم الاحرام على كل الركان السابقة **واركان**
العمرة ثلاثة كافي بمعنى النسخ وفي بعضها اربعة
اشياء **الاحرام والطواف والسعي والخلق**
او التقصير **في احد القولين** وهو الرابع كما سبق
والا فلا يكون من اركان **العمرة واجبات**
الحج غير الركان ثلاثة اشياء احدها **الاحرام**
من الميقات الصادق بالزمان والمكان والزمان
بالنسبة الى شوال وذو القعدة وعشرهما
من ذي الحجة اما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت
لا احرامها والميقات المكافي بالحج في حق المقيم
بمكة نفس مكة مكملا كان او افاقيا واما غير
المقيم بمكة فيمقات المتوجه من المدينة الشريفة
ذو الحليفة والمتوجه من الشام ومصر ومن
المغرب الى مكة والمتوجه من تهاة اليمن الى مكة

والمتوجه من بخذا اليمن وبخذا الحجاز قرن والمتوجه من
 المشرق ذات الحرقية **الثاني** من واجبات الحج **رمي**
الجمار الثلاث يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم جيرة
 العقبة ويمر كل سبع حصيات واحدة واحدة
 فلورمي حصاتين دفعة حسب واحدة ولورمي
 حصاة واحدة سبع مرات كفي ويشترط كون
 المرمي بجرا فلا يكفي غيره ككلوه وحصى **الثالث**
الحلق أو التقصير والافضل للرجل الحلق وللرأس
 التقصير وقل الحلق ازالة ثلاث شعرات من الرأس
 حلقا او تقصيرا او تنغا او احراقا وقصا ومن لا
 شعر به اسر يسن له امر او الموسى عليه ولا يقوم
 شعر غيره اي الرأس من الخيطة مقام شعر الرأس **سنن**
الحج سبع أحدها **الأفراد** وهو تقديم **الحج** علي
العمرة بأن يحرم أولا بالحج من ميقاته ويغني عنه
 ثم يخرج من مكة الي ادى الجبل فيحرم بالعمرة ويأتي
 بعلمها ولو عكس لم يكن مفرا **والثاني التلبية**
 ويسن الاكثار منها في دوام الاحرام ورفع الرجل
 صوتها والمراة اخفض منه ولفظها **لبا اللهم**
لبيك لبيا لا شريك لك لبيا ان الحمد والثناء لك
 والملك لا شريك لك فاذا فرغ من التلبية صلى علي
 النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة
 ورضوانه واستعاذ به من النار **والثالث طواف**
القدوم ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة
 والمعتمر اذا طاف للمرة اخراة عن طواف القدوم
والرابع البيت بمنى لغة وعده من السنن وهو

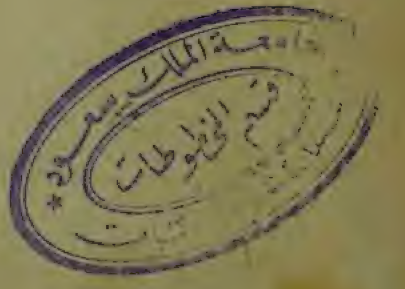
ما يقتضيه كلام الرافعي لكن الذي في زيادة الروضة
 وشرح المذهب ان البيت بمنى لغة واجبة **الخامس**
ركعتا الطواف بعد الفراغ منه ويصليهما خلف
 مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسير المرأة
 فيها فخارا ويحصر بها ليلا واذا لم يصلها خلق
 المقام في الحجر والا ففي المسجد والا ففي اي موضع
 شاء من الحرم وغيره **والسادس المبيت بمكة**
 وهذا ما صححه الواقعي لكن الذي صححه النووي
 في زيادة الروضة الوجوب **والسابع طواف**
الوداع عند اعادة الخروج من مكة لسفر حاسا
 كان او لا طويلا كان السفرا وقصيرا وما ذكره
 المصنف من سنن قول مرجوح لكن الاظهر وجوبه
 ويحرم **الرجل** حتما كما في شرح المذهب **عند الاحرام**
 عن الخيط من الثياب ومسوحها ومعقودها
 وعن غير الثياب من خنق وفعل **وليس اذا را**
وردا البيهقيين جد يدين والا فتظيفين
قص في احكام محرمات
 الاحرام وهي ما يحرم بسبب الاحرام **والحرم علي**
الحرم عشرة اشياء احدها **لبس الخيط**
 كقبض وقباض وخنق ولبس المنسوج كدرع او المشق
 كلبد في جميع بدنه **والثاني تغطية الرأس** ويعقدها
 من الرجل بما يدر ساترا كعامة وطبق فان لم يدر
 ساترا لم يضر كوضع يده علي بعض راسه وكانها
 في ماء واستظلا لرأسه وان مسح راسه **وتغطية**
الوجه او بعضه **من المواة** بما يدر ساترا ويحجب عليها

ان تستر من وجهها ما لا يتاقي ستر جميع الوسائل
 به ولها ان تستدل على وجهها ثوبا متخافيا عنه
 بخشب ونحوها والخشب قال القاضي ابو الطيب
 يومر بالستر ولبس الخيط واما الفدية فالذي
 عليه المصنف انه ان ستر وجهها وراسه لم تجب
 الفدية للشك وان سترها وجبت **والثاني في رجل**
 اي تسري **الشعر** كذا عده المصنف من الحرامات
 لكن الذي في شرح المذهب انه مكروه وكذا حك
 الشعر بالظفر **الرابع حلقه** اي الشعر وانتفذه
 او احواله والمراد ان الله باي طريق كان ولو ناسيا
والخامس تقليم الاظفار اي ازالته من يدا ورجل
 بقلم وغيره الا ان انكسر بعض ظفر الحريم وتا اذي
 به فله ازالة المنكسر فقط **والسادس الطيب** اي
 استعماله قصد بما يقصد منه رائحة الطيب نحو مسك
 وكافور في ثوبه بان يلصقه به على الوجه المعتاد
 في استعماله او بدنه ظاهره او باطنه كاكله الطيب
 ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه رجلا او امرأة
 اخشم كان اولا وخرج بقصد اما لو القى اليه عليه
 طيبا او اكره على استعماله او جعل تحت عيره او شيئا منه
 محرم فانه لا فدية عليه فان علم تحريمه وجعل الفدية
 وجبت **والسابع قتل الصيد البري** المأكول او ما في اصله
 مأكول من وحش وطير وحرم ايضا صيده ووضع
 اليد عليه والتعرض لجذبه وريشه وشعره **الثامن**
عقد النكاح فحرم على الحريم ان يعقد النكاح لنفسه
 او غيره بوكالة او ولاية **والتاسع الوطى** من عاقل

عالم بالتحريم سواء جامع في حج او عمة في قبل او في يد
 من ذكر او انثى زوجا ومملوكة او اجنبية
والعاشر المباشرة فيما دون الفرج كالمس وقبلة
بشهوة اما بغير شهوة فلا يحرم **وفي جميع**
 اي الحرامات السابقة **الفدية** وسياقي بيانها
 والجماع المذكور يفسد به المرة المفردة اما التي
 في ضمن حج في قرآن فهي ثابتة له صحة وفسادا واما
 الجماع فيفسد الحج قبل التحلل الاول وبعد الوقوف
 برفقة او قبله اما بعد التحلل الاول بعد الوقوف
 فلا يفسد **الاعتد النكاح** فان لا ينفقد
ولا يفسده الا الوطى في الفرج بخلاف المباشرة
 في غير الفرج فانها لا تقسده **ولا يخرج** بالحرم
منه بالنسبة بل يجب عليه المضي وسقط في بعض
 قوله **في فساد** اي النكاح من حج او عمة بان ياتي
 بقية اعمالها **ومن** اي الحاج الذي **فانقذ الوقوف**
برفقة بعد رايه **تحلل** حتما **برفقة** فنيا في بطون
 وسمي ان لم يكن سمي بعد طواف القدوم **وعليه**
 اي الذي فاقه الوقوف **القضا** فورا فرضا كان
 نسكه او ندلا وانما يجب القضا في الفوات لم يشأ
 عن حصر فان احصر شخص وكان له طريق غير
 التي وقع الحصر فيها لزم سلوكها وان علم
 الفوات فان مات لم يقض عنه في الراح وعليه
 مع القضا **المهدي** ويوجد في بعض النسخ زياد
وهي ومن ترك ركنا مما يتوقف الحج عليه **لم يحل**
من احرامه حتى ياتي به ولا يجبر ذلك لو كن يده

في فساد

ومن ترك واجبا من واجبات الحج الزم الدم
وسياق بيان الدم ومن ترك ستة من سنن
الحج لم يلزم بتركها شي وظاهر من كلام المصنف
الفرق بين الركن والواجب والسنة **فصل**
في انواع الدماء الواجبة بترك واجبا وفعل حرام
والدماء الواجبة في الاحرام ثمة احدها الدم
الواجب بترك نسك اي ترك ما مود به
كثر الاحرام من الميقات وهو اي هذا الدم على
الترتيب فيجب اوله بترك المامور به شاة يجزي
في الاضحية فان لم يجد لها اصلا او وجدها
بزيادة على ثمن مثلها فصيام عشرة ايام ثلاثة
في الحج تسن قبل يوم عرفة فيصوم سادس
الحجة وسابع وثامنه وصيام سبعة اذ رجع
الي اهل ووطنه ولا يجزي صومها في اثناء
الطريق فان اراد الاقامة عكة صامها كما
في الحور فلو لم يصم الثلاثة في الحج ورجع لوفى
صوم العشرة و فرق بين الملائكة والسبعة باربعة
ايام ومدة امكن السير الي الوطن وما ذكره
المصنف من كون الدم المذكور من ترتيب وتقديم
موافق للروضة واصلا وشرح المذهب لكن الذي
في المحتاج تبعا للحج وان دم ترتيب وتقديم
فيجب اوله شاة فان عجز عنها اشترى ب قيمتها
طها ما وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوما
والثاني الدم الواجب بالخلق والتفرع كالقطيس
والدهن والخلق ما لم يجمع الراس او ثلاث شوات



وهو اي هذا الدم على التحريم فحيا ما شاة تجزي
في الاضحية او صوم ثلاثة ايام او التصديق بثلاثة
اصح على ستة مساكين او فقرا اكل منهم نصف صاع
يجزي في الفطرة **والثالث الدم الواجب بالاحرام**
فتخلل الحرم بنية التحلل بان يقصد الخروج من
نسكه بالاحصار ويهدي اي يذبح شاة حيث
احصر ويحلق راسه بعد الذبح **والرابع الدم**
الواجب بقتل الصيد وهو اي هذا الدم على التحريم
بين ثلاثة امور ان كان الصيد ماله مثل المراد
يقتل الصيد ما يقارب في الصورة وذكر المصنف
الاول من هذه الثلاثة في قوله اخذ المثل من
النعم اي يذبح المثل من النعم ويتصدق به على
مساكين الحرم وفقرا به فيجزي قتل النعام بدنة
وفي بقا الوحش وحماره بقرة وفي الفزال غنر وبقية
صور الذي له مثل من النعم مذكور في المطولات
وذكر الثاني في قوله او فوم اي المثل بد راحهم
بقيمة مكة يوم الاخراج واشترى ب قيمته طها ما
يجزي ما في الفطرة وتصدق به على مساكين الحرم
وفقرا به وذكر الثالث في قوله او صام عن كل مديوما
وان بقي اقل من مديوم عشرة يوما وان كان الصيد
مما لا مثل له فيخير بين امرين ذكرهما في قوله اخراج
بقيمة طها ما وتصدق به او صام عن كل مديوما
فان بقي اقل من مديوم عشرة يوما **والخامس الدم**
الواجب بالوطي من عاقل عالم بالتحريم سواء
جامع في قبل او دبر كما سبق وهو اي هذا الدم

واجب على الترتيب فيجب به اولا بدقة وتطلق
على الذكر والا نفي من الابل فان لم يجد هافس
من الغنم فان لم يجد هافس البدنة بدراهم يسير
مكة وقت الوجوب واشترى بيمينها طعاما يبتدئ
به على مساكين الحرم وفقرائه ولا تقدر في الذي
يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزه فان لم
يجد طعاما صار عن كل مد يومها واعلم ان الهدى
على قسمين احدهما كان عن احصار وهذا لا يجب
بعده الى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني
الهدى الواجب بسبب ترك واجب او فعل حرام
ويختص ذبحه بالحرم وذكر المصنف هذا في قوله
ولا يجزى به الهدى ولا الاطعام الا بالحرم ولا
يجزى ان يدفع الهدى الا الى ثلاثة مساكين
او فقرا ويجزى به ان يصوم حيث شاء من حرم
او غيره ولا يجوز قتل صيد الحرم ولو كان مكرها
على القتل ولو احرم ثم جن فقتل صيده لم يضمنه
في الاظهر ولا يجوز قطع شجرة اي الحرم وتضمن
الكبيرة ببقرة والصغيرة ببشاة كل منهما بصفة
الا ضحية ولا يجوز ايضا قطع او قلع نبات الحرم
الذي لا يستنبته الناس بل بنت بنفسه اما
الحشيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه والمحل
بضم الميم اي الحلال والحرم في ذلك الحكم السابق
سواء وما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهي
العبادات اخذ في معاملة الخلاق فقال
كتاب احكام

نبذة فان
لم يجد هافس

اليوم

اليوم وغيرهما من المعاملات كقراض وشركة
واليوم جمع بيع وهو لغة مقابل شي شي فدخل
ما ليس بمالكين وما شرعا فاحسن ما قيل في تقديره
انك عليك عين ما لته بما وضعت باذن شرعي او عليك
منفعة مباحة على التابيد بتمن مالي فخرج بمعاوضة
القراض وبما ان شرعي الربا ودخل في منفعة عليك
حق البناء وخرج بتمن الاجرة في الاجارة فانها
لا تسمى شئنا البيوع ثلاثة اشياء احدها بيع
عين مشاهدة اي حاضرة فجاز اذا وجدت
الشروط من كون المبيع طاهرا منتفعا به مقبولا
على تسليمه للعاقد عليه ولاية ولا بد للبيع من
اليجاب وقبول فالاول كقول البائع او القاييم
مقام بعثتك او ملكتك بكذا والثاني كقول المشتري
او القاييم مقام اشتريت او تملكته ونحوها والثاني
من الاشياء موصوف في الذمة ويسمى هذا بالسلم
فجاز اذا وجدت فيه الصفة على ما وصف به من
صفات السلم الا تية في فصل السلم والثالث بيع
عين غائبة لم تشاهد للمتعاقدين فلا يجوز
بيعها والمراد بالجواز في هذه الصور الثلاثة
الصحة وقد يشتر قوله لم تشاهد انها ان
شوهدت ثم غابت عند العقد اذ يجوز ولكن
محل هذا في عين لا تتميز غالبا في المدة المتخللة
بين الروية والشر ويصح بيع كل طاهر مملوك
منتفع به وصرح المصنف بمفهوم هذه الاشياء
في قوله ولا يبيع بيع عين نجسة ولا متنجسة

كمن ودهن او خل متنجس ونحوه مما لا يمكن به
 تظهيره **ولا يبيع ما لا منفعة فيه** كمقرب وغل
 وذياب وسبع لا ينفع **والربا** بالقر مقصورة
 لفظة الزيادة وشرعا مقابلة عوض باخر مجهول
 التماثل في معيار الشرع حالة العقد ومع تاخير
 في الموضعين او احدهما والربا انما يكون **في الذهب**
والفضة وفي المظنومات وهي ما يقصد غالبيا
 للطعام اقتياتا او تفكها او تداويا ولا يجري
 الربا في غير ذلك **ولا يجوز بيع الذهب بالذهب**
ولا الفضة كذا لك اي بالفضة مضروبين كائنا
 او غير مضروبين **الا مماثلا** اي مثلا بمثل فلا
 يبيع ببيع شي من ذلك متفاضلا وقوله **نقدا**
 اي حاله اذا بيد فلو بيع شي من ذلك موحلا
 لم يبيع **ولا يبيع ما ابتاعه الشخص حتى**
يقبضه سوا باعه للبايع او لغيره **ولا يجوز بيع**
اللحم بالحيوان سوا كان من جنسه كببيع لحم بشاة
 بشاة **او من غير جنسه** لكن من مأكول كببيع لحم
 بقرة بشاة **ولا يجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلا**
 لكن **نقدا** اي حاله مقبوضا قبل التفريق **وكذا لك**
المظنومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثلها
الا مماثلا نقدا اي حاله مقبوضا قبل التفريق
ولا يجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلا
 لكن **نقدا** اي حاله مقبوضا قبل التفريق فلو
 تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل او بعد قبض
 بعضه فغيره قولا تفرق الصفقة **ولا يجوز بيع**

الزهر

الفضة كببيع عبده من عبده او طيره في الهوى **والمتبايعان**
بالخيار بين امضا البيع او فسخه اي ثبت لهما خيار
 المجلس في انواع البيع كالسالم **ما لم يتفرقا** اي مدة
 عدم تفرقهما عرفا اي ينقطع خيار المجلس اما بتفرق
 المتبايعين بيده فلهما عن مجلس العقد او بان يختار
 المتبايعان لزوما العقد فلو اختارا احدهما لزوما
 العقد ولم يختار الاخر فورا اسقط حقه من الخيار
 وبقي الحق للاخر **ولهما** اي المتبايعين وكذا للاحدهما
 اذا وافقه الاخر **ان بشرط الخيار** في انواع البيع
الي ثلاثا **يا** ويجوز من العقد له من التفريق
 فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان
 ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشترطة بطل
 العقد **واذا وجد بالمبيع عيب** اي عيب موجود
 قبل القبض تنقص به القيمة او العين تنقصا يفتوت
 به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك
 المبيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته
 واباقه **فالمشتري رده** اي المبيع **ولا يجوز بيع الثمرة**
 المنفردة عن الشجرة **مطلقا** اي عن شرط القطع
الا بعد بدو اي ظهور صلاحها وهو فيما يتلون
 انتهاء حالها الي ما يقصد منها غالبا كحلاوة
 قصب وحموضة رمان ولين تين وفيما يتلون
 بان ياخذ في حمة او سوادا وصفة كالمناب
 والاباص والبلح اما قبل بدو صلاحه فلا يبيع
 ببعضها مطلقا لا من صاحب الشجرة ولا من
 غيره الا بشرط القطع سوا جرت العادة بقطع

لا

الثمرة امر لا ولو قطعت شجرة عليها ثم جاز
 بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع
 الا خضر في الارض الا بشرط قطعه او قلعها فان
 بيع الزرع مع الارض او منفردا عنها لكن بعد
 اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع غرا او زرا
 لم يبيد وصلاحه لزمه مسقيه قدر ما تنمو به
 الثمرة وتسلم من التلف سواء خلت البايع بين
 المشتري والمبيع امر لم يخل ولا يجوز بيع **الحبوب**
ما فيه الربا بخمس وطبا يسكون الطاء المصنعة
 واشارة بذلك اليه انه يعتبر في بيع الربويات
 حالة الكمال فلا يبيع مثلا يبيع عن يمين شمس
 استثنى المصنف مما سبق قوله **الا اللبن** اي
 فانه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تجسيده واطلق
 المصنف اللبن فشمل الحليب والرائب والمخيض
 والحامض والمعاير في اللبن الكليل حتى يبيع
 الرائب بالحليب كيلا وان تقاوتا واما **فصل**
 في احكام السلم وهو السلقي
 لغة بمعنى واحد وشرعا يبيع شي موصوف في الذمة
 ولا يبيع الا باليجاب وقبول **وبيع السلم حاله**
وموجله فان اطلق السلم انعقد حاله في الاصح
 وانما يبيع السلم فيما اي في شي **تكمالت فيه من**
شرائط احدها ان يكون المسلم فيه مضبوطا
بالصفة التي يخلق بها الغرض في المسلم فيه
 بحيث ينتفي بالصفة الجهالة فيه ولا يكون
 ذكره الا وصاف علي وجه يودي لغرض الوجود

في المسلم فيه كل ولو كيار وجارية واختها
 او ولدها **والثاني ان يكون جنسا لم يختلط بغيره**
 فلا يبيع المسلم في المختلط المقصود الاجزا التي
 لا تنضب كهريسة ومجوف فان انضبطت
 اجزاه صح السلم كجين والشرط الثالث
 مذكور في قوله **ولم تدخل النار ولا حالت**
 اي بان دخلت لهط او شئ فان دخلته للتمييز
 كالعسل والسمن صح السلم فيه **والرابع لا يكون**
 المسلم فيه **معينا** بل دينا فلو كان معينا كاسلمت
 اليك هذا الثوب مثلا في هذا العبد فليس بسلم
 قطعا ولا ينقذ بيعه ايضا في الاظهر **والخامس**
 ان لا يكون **من معين** كاسلمت اليك هذه الدراهم
 في صاع من هذه الصبرة **ثم لصحة السلم فيه ثمانية**
شرائط وفي بعض النسخ يبيع السلم بثمانية
 شروط الاول مذكور في قول المصنف **وهو**
 ان يصغر بعدد كجينة ونوعه بالصفات
 التي يخلق بها **الثنى** فيذكر في السلم في رقيق
 مثلا نوعه كترك او هندي وذكور شاة ونوثة
 وسنة تقريبا وقده طول او قصر وربية
 ولو ذكرها ابيض ويصق بياضه بسمة او شقرة
 ويذكر في الابل والبق والغنم والخيول والبعال
 والحير الذكورة والانوثة والسق واللون
 والنوع ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر
 والذكورة والانوثة والسق ان عرف ويذكر
 في الثوب الجنس كقطن او كتان او حرير والنوع

كتعن عراقي والطول والعرض والغلظ والرقعة
 والنقومة والخشونة ومقاس هبده العصور
 غيرها ومطلق السلم في الثوب يحمل على الخامر
 لا المقصور **والثاني ان يذكرك قدره بما ينبغي**
الجمل العشرة وهو ان يكون المسلم فيه معلوم
 القدر كيلا في كيل ووزن في موزون وعدا
 في معدود وزرع في مزرع والثالث مذكور
 في قول المصنف **وان كان السلم موجلا ذكروا**
 القادر وقت محله اي الاجل كشهركذا فلو اجل
 السلم بقدر موزون مثلا لم يصح **والرابع ان يكون**
 المسلم فيه موجودا عند الاستحقاق في الغالب
 اي استحقاق تسليم المسلم فيه فلو سلم فيما
 لا يوجد عند اجل كرتب في الشتاء لم يصح **والخامس**
ان يذكرك موضع قبضه اي محل التسليم ان كان
 الموضع لا يصلح له او يصلح له ولكن لم يكن له
 التسليم موقتا **والسادس ان يكون الثمن معلوما**
 بالقدرا والروية **والسابع ان يتقارب قبضاه**
 اي المسلم والمسلم اليه في مجلس العقد قبل التفرق
 فلو تفرقا قبل قبض راس المال بطل العقد وبعد
 قبض بعضه فغير خلاف في تفرق الصنف والمقبض
 القبض الحقيقي فلو حال المسلم براس مال
 المسلم وقبضه المحتمل وهو المسلم اليه من
 الحال عليه في المجلس لم يكن **والثامن ان يكون**
 المقدر ناجزا لا يذخل خيار الشرط اي يجلا في
 خيار المجلس فاذا زيد حله **فصل**

في احكام الرهن وهو لغة الشئ بشرعا
 جعل عين مالية وثيقة بدين مستوفى منها
 عند تعذر استيفائه ولا يصح الرهن الا
 باليجاب وقبول وشرط كل من الراهن والمقترض
 ان يكون مطلق التصرف وذكر المصنف ضابط
 الرهن في قوله **وكما اجاز بيعه جاز وهنته**
في الديون اذا استقرت ثبوتها في الذمة واحترز
 المصنف بالديون عن الاعيان فلا يصح الرهن
 عليها كعين مضمونة ومستفارة ونحوها من
 الاعيان المضمونة واحترز باستقرا عن
 الديون قبل استقراها كدين السلم وعن
 الثمن مدة الخيار **والراهن الرجوع فيه ما لم**
يقبضه اي المرصن فان قبض العين المرهونة
 من يصح اقباضه لزم الرهن وامتنع علي
 الراهن الرجوع فيه والرهن وضعه علي
 الا ما قد رخصه **لا يقبض المرهون المرهون**
الا بالالتصدي فيه ولا يسقط بثلثه شيء
 من الدين ولو ادعي ثلثه ولم يذكر سببا
 لثلثه صدق بيمينه فان ذكر شيئا ظاهرا
 لم يقبل الا ببينة ولو ادعي المرهون رده
 المرهون علي الراهن لم يقبل الا ببينة **وانما**
قبض المرهون بمقتضى الحق الذي علي الراهن
لم يخرج اي لم يتفك شيء من الرهن حتى يقبض
 جميعه اي الحق الذي علي الراهن **فصل**
 في جواز السفير والمفلس **والخمس** لغة المنع وشرعا

المرهون مع

منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره كالمطلقة
 فينفذ من السفينة وجعل المصنف **الحج علي ستة** من
 الأشخاص **الصبي والمجنون والسفيه** وفسر المصنف
 بقوله **المبذر** أي مبدد ماله في غير مصارفه
والمفلس وهو لفته من صار ماله فلو سأنش
 كتي به علي قلة المال أو عدمه وشرعا الشخص
الذي ارتكب الديون ولا يقي ماله بدينه
 أو ديونه **والمريض المخوف عليه** من مرضه الحج
 عليه **فما زاد علي الثلث** وهو ثلثا التركة لأجل
 حق الورثة هذا إن لم يكن علي المريض دين فإن
 كان عليه دين يستغرق تركته حج عليه في الثلث
 وما زاد عليه **والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة**
 فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت المصنف
 عن أشياء من الحج مذكورة في المطولات منها الحج
 علي المقلد لحق المسلمين ومنها الحج علي الراهن
 لحق الموهن **وتصرف الصبي والمجنون والسفيه**
غير صحيح فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة
 ولا غيرها من التصرفات وأما السفينة فيصح
 فكاحد باذن وليه **وتصرف المفلس يصح في ذمته**
 فلو باع المفلس سلما طعاما أو غيره أو اشتري
 كلاً منهما بشئ في ذمته **صحيح دون** تصرفه في
في عيان ماله فلا يصح **وتصرفه في كساح مثلاً**
 أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة
 فإن اختلفت علي عيني لم يصح أو دين في ذمته
صحيح وتصرف الملك المريض فيما زاد علي الثلث

٢٥
موقوف علي إجازة الورثة فإن إجازة والري
 علي الثلث صحيح **والأفلا** وإجازة الورثة وروى
 حال المرض لا يعتبران وإنما يعتبر ذلك **من بعده**
 أي موت المريض وإذا إجاز الوارث ثم قال
 إنما أجزت لظني أن المال قليل وقد بان خلافه
 صدق بيمينه **وتصرف العبد الذي لم يؤذن**
 له في التجارة **يكون في ذمته** ومعني كونه في ذمته
 أنه يتبعه إذا عتق بعد عتقه فإن أذن له
 السيد في التجارة صح تصرفه بحسب الكالاذن
فصل في الصلح وهو لغة قطع
 المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها **وبصح**
الصلح مع الأقرار بالمدعي به **في الأموال** وهو
 ظاهر وكذا ما يقضي اليها أي الأموال كمن ثبت
 له علي شخص قضا من قضا له عليه علي مال
 بلفظ الصلح فإن دفعها وبلفظ البيع فلا وهو
 أي الصلح **نوعان** أبرأ ومما وضعت **فالأبرأ** أي
اقتصاؤه من حقه أي دينه علي يعينه فإذا
 صالح من الألف الذي له في ذمته شخص علي
 خمسمائة منها فكان قد أقال له أعطى خمسمائة
 وأبرأ تلك عن خمسمائة **ولا يجوز** بمعنى لا يصح **فصل**
 أي تعليق الصلح بمعنى الأبرأ علي شرط كقولنا إن
 جاء الفلأشهر فقد صالحتك **قال المأوضنة** أي
 صلحها **عدوله من حقه الي غيره** كأن ادعي عليه
 دوا أو شقصا منها فأقر له بذلك وصالحه
 منها علي معين كثوب **ويجوز عليه** أي علي هذا

الصلح **حكم البيع** فكان في المثال المذكور باعه
 الدار بالشوب نخير فيثبت في المصالح عليه
 احكام البيع كما ورد بالبيع ومنع التصرف قبل
 القبض ولو صالحه علي بمض العين المدعاة
 فثبتت له بمضها المتروك منها فيثبت في هذه
 المصبة احكامها التي تذكر في بابها ويسمى هذا
 الصلح صلح الحطيطة ولا يصح بلفظ البيع **فصل**
 للبعض المتروك كان يبيع العين المدعاة ببعضها
ويجوز للاسنان المسلم ان يستخرج بضم اوله اي
 يخرج **روشنا** ويسمى ايضا بالجناح وهو خارج
 خشب علي جدار في هو اي **طريق نافذ** ويسمى ايضا
 بالشارع بحيث **لا يستغنى** بالاريد اي الروشن
 بل يرفع بحيث يمر تحت المار التام الطويل متصفا
 واعتبر المارودي ان يكون علي راسه الحولة
 العالية وان كان الطريق النافذ ممر فريسان
 وقوافل فليرفع الروشن بحيث يمر تحت الحمل علي
 البعير مع اخشاب المظلة الكائنة فوق الحمل اما
 الذي فتم من اشرع الروشن والسباباط وان جاز
 له المرو في الطريق النافذ **ولا يجوز** اشرع الروشن
في الدرب المشترك الا باذن الشركاء في الدرب
 والمراد بهم من نفذ باب داره منهم الي الدرب
 وليس المراد بهم من لا صفة منهم جداره بلا
 نفوذ باب اليه وكل من الشركاء يستحق الانتفاع من
 باب داره الي راس الدرب دون ما يلي اخر الدرب
ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز

تأخير

تأخير اي لا يبا **الا عن اذن** من الشركاء بحيث
 منعه لم يجز تأخير فضا له شركا الدرب بال
فصل في الحواله **فصل** في الحواله
 كسرها وهي لغة مشتقة من التحويل اي الاستقال
 وشرعا نقل الحق من ذمة الحيل الي ذمة الحال عليه
ومشروط الحواله اربعة احدها **رضي الحيل** وهو
 من عليه الدين لا الحال عليه فانه لا يشترط
 رضاه في الاصل ولا تقع الحواله علي من لا دين
 عليه **والثاني قبول المحتال** وهو مستحق الدين
 علي الحيل **والثالث كون الحق** للحال عليه **مستقرا**
في الذمة والتقييد بالاذن مستقرا موافقا لما قال
 الرافعي لكن النووي استدرك عليه في الروضة
 وحينئذ فالاعتبار في ذمة الحواله ان يكون لازما
 او يؤول الي الزموم **والرابع اتفاق** ما اي الدين
 الذي في ذمة الحيل **والحال عليه في الجنس** والقدرة
والنوع والحلول والتأجيل والصحة والتكسير
ومبرأ اي با الحواله **ذمة الحيل** اي عن دين
 المحتال ويبرأ بها ايضا الحال عليه عن دين
 الحيل ويتحول حق المحتال الي ذمة الحال عليه
 حتي لو تعذر اخذه من الحال عليه بفلس
 او تجد للدين ونحوها لم يرجع علي الحيل ولو كان
 الحال عليه مفلسا عند الحواله وجهله للمحتال
 فلا رجوع له ايضا علي الحيل **فصل**
 في الضمان وهو مصدر ضمانت الشيء ضمانا اذا
 كفله وشرعا التزام ما في ذمة الغير من المال

وحيث منع من التأخير

وشرط الضمان من اهلية التصرف **ويصح ضمان**
الدين المستقر في الذمة اذا علم قدرها
 والتقدير بالمستقر يشكك عليه صحة ضمان
 الصلح في قبل الدخول فانه حينئذ غير
 مستقر ولهذا لم يعتبر الرافعي والنووي
 الا كون الدين ثابتا لا زما وخرج بقوله
 علم قدرها الدين المحبولة فلا يصح ضمانها
 كما سياتي **ولصاحب الحق اي الدين مطالبة من**
شاء من الضامن والمضمون عنه وهو من عليه
 الدين وقوله اذا كان الضمان علي ما بيناه هو
 ساقط في بعض نسخ المتن **واذا عزم الضامن**
رجع على المضمون عنه بالشرط المذكور في قوله
اذا كان الضمان والعطاء اي كل منهما با اذنه
 اي المضمون عنه ثم صرح بمفهوم قوله سابقا
 اذا علم قدرها بقوله **هنا ولا يصح ضمان المحبولة**
 كقولهم فلا ناكذا وعلي ضمان من الثمن ولا يصح
 ضمان **مال محجب** كضمانه ماية تحجب علي زيد
 في المستقبل **الا ذرك** اي ضمان ذرك المبيع بان
 يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا ويضمن
 للبائع المبيع ان خرج الثمن مستحقا **فصل**
 في ضمان غير المال من الابدان ويسمي كفالة
 البدن كما قال **والكفالة يا البدن ما يقره**
اذا كان المكفول له اي ببذنه حق لا اذمي
 كعصا او وحد قذف وخرج بحق الاذمي حق
 الله تعالى فلا تصح الكفالة ببذنه من عليه

او يؤهل الى الروم
 ح

على

حق الله تعالى كحد سرقة وحد زنا وسب
 الكفيل بتسليم المكفول ببذنه في مكان التسليم
 بلا حائل يمنع المكفول له عنده امان مع وجود الحائل
 فلا يبطل الكفيل **فصل** في الشركة
 وهي لغة الاختلاط وشرعا شراكة الحق علي
 جهة الشيوع في شئ واحد لا شئين فالكثرة
والشركة خمس شرائط الاول ان تكون الشركة على
قاضي اي نقد من الدراهم والدنانير ولو كان
 منشوشين واستمر راجعها في البلد ولا تصح
 في تبر وحلي وسبايك وتكون الشركة ايضا علي
 المثلي كالحنطة لا المتقوم كما المرص من ثياب
 ونحوها **الثاني ان يتفقا في الجنس والنوع** فلا
 تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح هو
 ومكسرة ولا في حنطة بيضا وحمل **الثالث ان**
يخطا المالكين بحيث لا يشتمل ان الرابع ان
يأذن كل واحد منهما اي الشريكين لصاحبه
في التصرف واذا اذن له فيه تصرف بالمصلحة فلا
 يبيع كل منهما نسيئة ولا يغير نقد البلد ولا يبيع
 فاحش ولا ييسر في المال المشترك بلا اذن فان
 فعل احد الشريكين ما نهى عنه لم يصح في نصيب
 شريكه وفي نصيبه قوله تفريق الصفقة **والخامس**
ان يكون الربح والخسران علي قدر المالكين سواء
 تساوي الشريكان في العمل في المال المشترك او تفاوتا
 فيه فان شرط التساوي في الربح مع تفاوت
 المالكين او عكسه لم يصح والشركة عقد جائز من

ثبوت

ولا ينفذ المأذون بغير إذن الموكِّل

الطرفين وحسين ذلك **واحد منهما** أي الشرعيين
فمنهما متى شاء وينفذ من غير التفريق بينهما
ومتى ما **تأجدها** أو حتى أو غنى عليه **بطلت** تلك
الشركة **فصل** في أحكام الوكالة
وهي بيع الوكيل وكسرها في اللغة التفويض وفي
الشرع تفويض شخص شيئا له فعله ما يقبل النيابة
إلى غيره ليفعله حال حياته وخارج بهذا القيد
الأيضا وذكر المصنف ضابط الوكالة في قوله
ولا ما جاء **للإنسان التصرف فيه بنفسه** **جاء**
له أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه غيره فلا يصح
من يبيع ومجنون أن يكون موكلا ولا وكيلًا وشروط
الموكل فيه أن يكون قابلا للنيابة فلا يصح التوكيل
في عبادة بدنية الحج وتفرقة الزكاة مثلا وإن
ملكه الموكل فلو وكل شخصًا في بيع عبد سيملكه
أو طلاق امرأة سيملكها **بطل** **والوكالة عقد جائز**
من الطرفين وحسين ذلك **واحد منهما** أي الموكل
والوكيل **فمنهما متى شاء** وتنفسخ الوكالة
بموت أحدهما أو جنونه أو غيابه **والوكيل أمين**
وقوله فيما يقبضه ويصرفه سافط في أكثر النسخ
ولا يضمن الوكيل **إلا بالتفريط** فيما وكل فيه
ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض ثمنه **ولا يجوز**
للكوكل وكالة مطلقة **أن يبيع ويشترى** **إلا**
بشأنه **شرايط** أحدها أن يبيع بثمن المثل لا بد منه
ولا يبيع فاحش وهو ما لا يحتمل في الغالب **الثاني**
فلا يبيع الوكيل شيئا وإن كان قد رغب المثل

ولا يضمن الموكِّل شيئا

الثالث

الثالث أن يكون **بمقتضى البلد** فلو كان في البلد
فقدان يباع بالأغلب منهما فإن استويا باع
بالأغلب للموكل فإن استويا تخير ولا يبيع
بالفلوس وإن راجت رواج النقود **ولا يجوز**
أن يبيع الوكيل ببيع مطلق **من نفسه** **ولا من**
ولده الصغيرة ولو صرح الموكل للوكيل في البيع
من الصغير كما قال المتولي خلا فالبيع في الأصح
أن يبيع لا أبه وإن عله ولا أبه البالغ وإن سفل
أن لم يكن صغيرا ولا مجنونا فإن صرح الموكل
بالبيع منهما صح جزما **ولا يقع** الوكيل **على موكله**
فلو وكل شخصًا في حضرة لم يملك الأقرار على
الموكل ولا إلا ببل من دينه ولا الصلح عنه وقوله
إلا ما إذا **تد** سافط في بعض النسخ والأصح أن
التوكيل في الأقرار لا يصح **فصل**
في أحكام الأقرار وهو لغة الأثبات وشرعا أخبار
بحق على المقر فخرت الشهادة لأنها أخبار
بحق للغير على الغير **والمقر بصر** **بأن** أحدهما **حق**
الله تعالى كالسرقة والزنا **الثاني** **حق الأدي**
كحد القذف لشخص **فحق الله** تعالى **ببيع الرجوع**
فيه عن الأقرار **وإذا** كان يقول من أقر بالزنا
رجعت عن هذا الأقرار أو كذب فيه ويسوت
للمقر بالزنا الرجوع عنه **وحق الأدي** **لا يصح**
الرجوع فيه **عن الأقرار** **وإذا** فرق بين هذا
والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة
وحق الأدي مبني مبني على المشاهدة **ويستحق**

لا يجوز أن يبيع الوكيل ببيع مطلق من نفسه

الاقرار بالثلاثة شرايط احدها البلوغ فلا
 يصح اقرار الصبي ولو مراهقا ولو باذن وليه
 والثاني العقل فلا يصح اقرار المجنون والمغيب عليه
 والمزاول للعقل بما يعذر فيه وان لم يعذر حكمه
 كالسكران والثالث الاختيار فلا يصح اقرار
 مكره بما اكده عليه **وان كان الاقرار عمالا اعتبر**
فيه شرط رابع وهو الرشيد والمراد به كونه المقتدر
 مطلق التصرف واحترام المعنى بما لا ينافي الاقرار
 بغيره كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط
 في المقتدر بهذا الرشيد بل يصح من السفير **واذا**
اقر الشخص بمجهول كقول له فلان علي شي **رجع** بضم
 اوله اليه اي المقتدر **في بيان** اي المجهول فيقبل
 تفسيره بكل ما يتصور وان قل كفسلوس ولو فسر
 المجهول بما لا يتصور وهو من جنسه كجيرة حنطة
 او ليس من جنسه لكن يحل افتناؤه كجلد ميتة
 وكلب معلم وزيل قبل تفسيره في جميع ذلك
 علي الاصح ومتي اقر بمجهول وامتنع من بيان
 بعد ان طوّل برحسني حتي يبين المجهول فان
 مات قبل البيان طوّل به الوارث ووقف جميع
 التركة **وبعد الاستثناء في الاقرار اذا وصل**
به اي وصل المقتدر الاستثناء بالمستثنى منه فان
 فصل بينهما بسكوت او كلام كثير اجنبي ضرا ما
 السكوت اليسير كسكتة تنفس فلا يضره
 ويشترط ايضا في الاستثناء ان لا يستغرق المستثنى
 منه فان استغرق نحو لزيد علي عشرة الا عشرة

ضررها اي الاقرار في حال الصحة والمريض سوا
 اقر شخص في صحة يد من لزيد وفي مرضه يد من
 لم يرو لم يقدم الاقرار الاول وجيز فيقسم
 المقتر به بينهما بالسوية **فصل**
 في احكام العارية وهي يتشدد الياء في الاصح
 ما حوزة من عار اذا ذهب وحقيقته الشريعة
 اياحة الانتفاع من اصل التبرع بما يحل الانتفاع
 به مع بقاء عينه ليرده علي المتبرع بشرط
 تبرعه وكونه مالكا لمنفعة ما يعيره فمن لا يصح
 تبرعه كصبي ومجنون لا تقع اعارته ومن لا يملك
 المنفعة كستجير لا تقع اعارته الا باذن المغير
وكل ما امكن الانتفاع به منفعة صالحة مع
بقاء عينه جازت اعارته فخرج بمباحة الله
 فلا يصح اعارتها وبيعها عينه اعارة الشئمة
 للوقوف فلا يصح وقوله **اذا كانت منافعة ائارا**
 فخرج بالمنافع التي هي اعيان كاعارة شاة هو
 للبنها وشجرة لثمرتها ونحو ذلك فان لا يصح
 فلو قال الشخص خذ هذه الشاة فقد ايجتلك
 درها ونسلها فالإعارة صالحة والشاة
 عارية **وموقته** بوقت كاعارة هذا الثوب
 شهرا وفي بعض النسخ ويجوز العارية مطلقة
 ومقيدة بمدة وللمغير الرجوع في كل منتهى
 متى شاء **وهي** اي العارية اذا تلفت بغير
 الاستعمال المأذون فيه **موقوف علي المستعير**
بقية اي يوم تلفها لا بقيمتها يوم قبضها

كغيره

المقتيرة

منه

ولا با انصاف القيمة فان تلفت بالاستعمال ما ذور
فيه كاعارة ثوب للبيس فاستحقا وتحت بالاش
فلا ضمان **فصل** في احكام الغصب
وهو لفت اخذ الشيء ظلما مجاهرة وشرعا
الا ستيلا على حق الغير عدوانا ويرجع في الاستيلا
للحق ودخل في حق ما يصح غصبه مما ليس بمال
كجلد ميتة وخرج بعدوان الاستيلا بعقد
ومن غصب مالا لا يجد لزم رده لما ذكر ولو
غرم على رده اضما في قيمته ولزم ايضا **ارش**
بعضه ان نقص كن غصب ثوبا فلبس وانقص
بغير لبس لزم ايضا **اجرة مثله** اما لو نقص
المغصوب برخص سعره فلا يعرضه الغاصب
على الصالح وفي بعض النسخ ومن غصب مالا موهبا
اجبر عليه رده الى اخذه **فان تلف المغصوب ضمنه**
الغاصب **مثله ان كان له** اي المغصوب **مثل**
والاصح ان المثالي ما حصره كيل او وزن وجاز
السلم فيه كخماس وقطن لا غالية ومجوف
وذكر المصنف ضمان المتقوم في قول **او ضمنه**
بقيته ان لم يكن له مثل بان كان متقوما واختلف
قيمه **اكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم رده**
التلف والعبرة في القيمة بالتقدير الغالب فان
غلب فقد ان لو شيا ولا قال الرافعي عن القاضي
واحد منهما **فصل** في احكام
الشفعة وهي يسكون الفاء وبعض النسخ
يضمها ومعناها الفة الضم وشرعا حق تملك

فقري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث
بسبب الشراكة بالموضع الذي ملك به وشرعت لدفع
الضرر **والشفعة واجبة** اي ثابتة للشريك **بالخلف**
اي خلطة الشيوع **دون خلطة الجوار** فلا شفعة
لجار الدار ملاصقا كان او غيره وانما تثبت الشفعة
فما يتقسم اي يقبل القسمة **دون مالا يتقسم**
كحمار صغير فلا شفعة فيه فان امكن انقسامه
كحمار كبير يمكن جملة حمامين تثبت الشفعة فيه
والشفعة ثابتة ايضا **في مالا يتقل** من الارض غير
الموقوفه والمحكرة **كالعقار وغيره** من البناء
والشجر تبعا للارض وانما ياخذ الشفع شقص
المقار **بالثمن الذي وقع عليه البيع** فان كان
الثن مثليا كحب ونقد اخذه بمثله او متقوما كعبد
وثوبا اخذه بقيمته يوم البيع **وهي** اي الشفعة
بمعنى طلبها **على الفور** وحينئذ فليبادر الشفع
اذ اعلم بيع الشقص باخذه وتكون المبادرة
في طلب الشفعة على العادة فلا يكلف الاسراع على
خلاف عارفة بعدد او غيره بل الضابط في ذلك
انما عد ثوانيا في طلب حق الشفعة اسقطها والا
فلا **فان اخذها** اي الشفعة **مع القدرة بطلت**
فلو كان مريدا الشفعة مريضا او غايبا عن بلد
المشتري او محبوسا او خائفا من عدو فليوكل
ان قدر والا فليشهد على الطلب فان ترك
المقدر وعليه من التوكيل والا شهادة بطلت
في الاظهر ولو قال الشفع لم اعلم ان حق الشفعة

علي الفور وكان ممن يخفي عليه ذاك الصدق يمينه
وإذا تزوج شخص امرأة علي شقص هذه أي
أخذ الشقيع الشقص بمثل تلك المرأة وإذا
كان الشقعا جماعة استحقوها أي الشفعة علي
قد حصصهم من الأملاك فلو كان لأحد هم
 نصق عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدس فباع
 صاحبه النصق حصته أخذها الآخران أثلاثا
فصل في أحكام القراض وهو لغة مشتق
 من القرض وهو القطع وشرعا دفع المالك مال للعامل
 يملك فيه ويرجع المال بينهما **والقراض أربعة شروط**
أحدها أن يكون علي قاض أي بقدر من الدراهم
والثاني أن لا يصر فلا يجوز القراض علي تبرع
ولا علي ولا مفشوش ولا عروض ومنها القلوس
والثاني أن ياذن رب المال للعامل في التصرف إذا
 مطلقا فلا يجوز للمالك أن يضيق التصرف علي العامل
 كقوله لا تشري شيئا حتي يتشاورني ولا تشري
 إلا الخنطة البيضاء مثلا ثم عطف المصنف علي قوله
 سابقا مطلقا قوله **هنا أصح** **أو فيما أي من**
 التصرف في شيء لا ينقطع **وجوده غالبا** فلو شرط
 عليه شرائشي يميز وجوده كالخيل البلوق لم يصح
والثالث أن يشترط له أي بشرط المالك للعامل
جاء معلوما من الربح كنصفه أو ثلثه قلو قال
 المالك للعامل قارضتك علي هذا المال علي أن لك
 شركة فيه أو نصيبا منه فسد القراض وعلي أن الربح
 بينهما ويكون الربح نصفين **والرابع أن لا يتعد**

القراض **عدة معلومة** كقوله قارضتك سنة وان لا
 يقلق الشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد فارقتك
 والقراض مائة وحسينه **فإن علي العامل في مال**
القراض الأبعد وأن فيه وفي بعض النسخ إلا بالعدول
وإذا حصل في مال القراض ربح وخسر جبر الخمار
بالربح وأعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين
 فكل من المالك والعامل فسخه **فصل**
 في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من البعث وشرعا
 دفع الشخص نخلا أو شجرة غنبل لمن يتعهده بسقي
 أو ترية علي أن له قدر معلوما من الثمرة **والمساقاة**
جائزة علي شقين فقط ثمرة النخل وثمره الكرم
 خاصة فلا تجوز المساقاة علي غيرها كتين ومشمش
 وتقع المساقاة من جازر التصرف لنفسه ولغيره
 ويجوز بالولاية عليهما عند المصلحة وصحتها
 سابقة علي هذا النخل بكذا أو أسلمته اليك
 لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل **ولما**
أي المساقاة شرطان أحدهما أن يقدر بها
المالك عدة معلومة كسنة هله له ولا يجوز
 تقديرها بأدراك الثمرة **والثاني أن يبيع**
المالك للعامل جزء معلوما من الثمرة كنصفها
 أو ثلثها فلو قال المالك علي أن ما فتح الله من
 الثمرة يكون بيننا صح وحمل علي المناصفة **ثم**
العمل فيها علي ضربين أحدهما عمل يسود ونفسه الي
الثمرة كسقي النخل وتلقيح بوضع شيء من طلع
 الذكور في طلع الاناث **فهو علي العامل**

والثاني عمل يعود نفعه الى الارض كغسل الدواب
وحفر الانهار فهو على ربا المال ولا يجوز ان
يشترط المالك على العامل شيئا ليس من اعمال
المساقاة كحفر النهر ويشترط ان زاد العامل
بالعمل فلو شرط ربا المال عمل غلامه مع العامل
لم يبيع **واعلم** ان عقد المساقاة لا يرد من الطرفين
ولو خرج الثمر مستحقا كان اوصى بثمر النخل المساقى
عليه فله العامل على ربا المال اجرة المثل لعمله
فصل في احكام الاجارة وهي
بكره الهرة في المشهور وحكي ضمها وهي لفظة اسم
للاجرة وشرعا عقد على منفعة معلومة متضمن
قابلية للبذل والا باحة ببوض معلوم وشرط كل
من الموجر والمستاجر الرشد وعدم الاكراه
وخرج بمعلومة الجمالة وبمقصودة استيجار
تقاحة لشمها وبقابلية للبذل منفعة البضع
فكا العقد عليها لا يسمى اجارة وبالا باحة
اعارة الجوارى للوطي وببوض الاعارة وبمعلوم
عوض المساقاة ولا تصح الاجارة الا باليجاب
كاجرتك وقبول كاستاجرت وفي ذكر المصنف
ضايط ما تصح اجارته بقوله **وكل ما يمكن**
الا انتفاع به مع بقاء عينه كاستيجار دار للسكنى
ودابة للركوب **صحت اجارته** والا فلا يصح اجارته
ما ذكر مشروطه بقوله **اذا قدرت منفعة**
بالحدام من امانة كاجر تك هذه الدار
سنة او عمل كاستاجر تك لحيطة لي هذا الثوب

وبئر

وتجب الاجرة في الاجارة بنفس المقدار **واطلاقتها**
بمقتضى تحييل الاجرة الا ان يشترط فيها التاجيل
فتكون الاجرة موجلة حينئذ **ولا تبطل الاجارة**
بموت احد المتعاقدين اي الموجر والمستاجر ولا
بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت الى
انقضاء مدتها ويقوم وارث المستاجر مقامه
في استيفاء منفعة العين الموجبة **وتبطل** الاجارة
بتلف العين المستاجرة كانه دمار الدار وموت
الدابة الميمنة وبطلان الاجارة بما ذكره النقل
للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر
بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار اجرة المثل فتقوم
المنفعة حال العقد في المدة الماضية واذا قيل كذا
يؤخذ بملك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم
الا نفاخ في الماضي مقيد بما يبدى قبض العين
الموجبة وبعد مضي مدة لها اجرة والا انفسخ
في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة ما اذا كانت
الدابة موجبة في الذمة فان الموجر اذا احضرها
وماتت في اثناء المدة فلا تنسخ الاجارة
بل يلجئ على الموجر بدالها **واعلم** ان يد
الاجير على العين الموجبة يد امانة **وحينئذ**
لا ضمان على الاجير الا بعد واپ فيها كان
ضرب الدابة فوق العادة او اركبها شخص
اشقل منه **فصل** في احكام الجمالة
وهي بتثليث الجيم ومعناها لقة ما يجمل الشخص
على شيء فيعمله وشرعا التزام مطلق المقر

عوضا معلوما على عمل معين او مجهول لمعين وغيره
والجواز **للبجاية** من الطرفين طرفا الجاعل
والجمول له وهو ان يشترط في مريضه
عوضا معلوما كقول مطلق التصرف من رد
ضالت فلم كذا فاذا ردوها استحق الراد ذلك
الموضع **المشروط له** **فصل** في احكام
الخبايرة وهي عمل العامل في ارض المالك بحيث
ما يخرج منها والبذر من العامل واذا وقع شخص
الى رجل ارضه ليرعها وشرط له جزا معلوما
من ريعها لم يجز ذلك لكن النور يربما لا ين
المند واختار جواز الخبايرة وكذا المراجعة وهي
عمل الارض ببيع ما يخرج منها والبذر للمالك
وان اكره اي شخص اياها اي ارضه **المذهب**
او فسخه او شرط له طعاما معلوما في وقت جاز
اما لو دفع لشخص ارضا فيها تحمل كثير او قليل
فساقاه عليه وزارعه على الارض فخرجت هذه
المراجعة تبعا للمساقاة **فصل** في احكام
احياء الموات وهو كما قال الرافع في الشرح الصغير
ارض لا مال لها ولا ينتفع بها احد **واحياء**
الموات جاز بشرطين احدهما ان يكون المحمي
مسلم فليس له احياء الارض الميتة سوا اذن
له الا امام ام لا اللهم الا ان يتعلق بالموات
حق كان حيا الا امام قطعة منه واحياءها شخص
فلا يملكها الا باذن الامام في الارض اما
الذمي والمعاهد والمستامن فليس لهم احياء

٥٢
الاحياء ولو اذن لهم الامام **والثاني ان تكون**
الارض حرة لم يجز عليها ملك مسلم وفي بعض
النسخ ان تكون الارض حرة والمراد من كلام
المصنف انما كان مهورا وهو الان خراب فحصر
لما كره ان عرف مسلما كان او ذميا ولا يملك هذا
الخراب بالاحياء فان لم يعرف ما كره والعمارة
اسلامية فهذا المهور مال ضائع امره لربي
الامام في حفظه وبيعه وحفظ ثمنه وان كان
المهور جاهليا ملك بالاحياء **ومسألة الاحياء**
ما كان في المادة عمارة للمحيي وتختلف هذه
باختلاف الفرض الذي يقتضيه الحي فان اراد
الحي احياء الموات مسكنا اشترط فيه تحويط
البيعة بينا حيطا نهيا بما جرت به عادة ذلك
المكان من آجر او صخر او نصب واشترط ايضا
سقف بعضها ونصب باب وان اراد الحي احياء
الموات زريبة دواب فيكن تحويط
السكنى ولا يشترط السقف وان اراد احياء
الموات من وعاء فيجوز التراب حولها ويسوي
الارض بكسح مستعمل فيها وطم مخفض وترتيب
سائر لها يشق ساقية من بئر او حفر قناة فان
كناها المطر المعتاد لم يجز لترتيب الماء على
الصحيح وان اراد الحي احياء الموات بستانا
فيجوز التراب والتحويط حول ارض البستان ان
جرت به عادة ويشترط مع ذلك الفرض على
المذهب **واعلم** ان الماء المختص بشخص لا يجب

بذله لما شئته غيره مطلقا وانما يجب بذل الماء
 بثلاثة شرائط احدها ان يفضل عن حاجة اي
 صاحب ماء فان لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله
 لغيره **والثاني ان يحتاج اليه غيره اما لنفسه او لغيره**
 هذا ان كان هناك كحالا ترعاه الماشية ولا يمكن
 رعيه الا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لرعي غيره
 ولا لشجره **والثالث ان يكون الماء في مقعر وهو**
ما يخلق في بئر او عين فاذا اخذ هذا الماء في افاء
 لم يجب بذله علي الصبي وحيث وجب له بذل الماء
 فالمراد به تمكن الماشية من حضورها البئر ان لم
 يتضرر صاحب الماء في زرعها او ماشيتها فان تضرر
 بوزودها منعت منه واستسقي لها الرعاة كما قال
 الماوردي وحيث وجب له بذل الماء امتنع اخذ
 الموضع عليه علي الصحيح **فصل في احكام**
 الوقف وهو لغة الحبس وشرعا حبس مال معين
 قابل للتصرف يمكن الا انتفاع به مع بقاء عينه وقطع
 التصرف فيه علي مصرف في جهة خير تقر بها الي الله تعالى
 وبشرط الواقف صحة عبارته واهلية التبرع **والوقف**
جايز بثلاثة شرائط وفي بعض النسخ والوقف
 جايز وله ثلاثة شروط احدها ان يكون الوقف
 مما ينتفع به مع بقاء عينه ويكون الا انتفاع مباحا
 مقصودا فلا يقع وقف آلة الله ولا وقف
 دبراهم للزينة ولا يشترط الشفع حالا فيصحب
 وقف عبد وحبش صغيرين واما الذي
 لا تبقى عينه كطعموم وريحان فلا يقع وقفه

للقفل
 ح

والثاني

والثاني ان يكون الوقف علي اصل موجود وقرع
لا ينقطع فخرج الوقف علي من سيولد للواقف ثم علي
 الفقرا ويسمى هذا منقطع الاول فان لم يقل ثم علي
 الفقرا كان منقطع الاول والاخر وقوله لا ينقطع
 احترازا عن الوقف المنقطع الاخر كقوله وقفت
 هذا علي زيد ثم نسله ولم يزد علي ذلك فغير
 طريقتان احدها انه باطل كمنقطع الاول وهو
 الذي مشي عليه المصنف لكن الراجح الصحة **والثالث**
ان لا يكون الوقف في محظور بقاء مشاة اي محرم
 فلا يقع الوقف علي عمارة كنيسته للتعبد وانهم
 كلام المصنف انه لا يشترط في الوقف قصد القرية
 بل انتفاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد
 القرية كما الوقف علي الفقرا ولا وكا الوقف علي الاغنية
 ويشترط في الوقف ان لا يكون موقفا كوقفت
 هذا سنة وان لا يكون معلقا كقوله اذ جاء
 راس الشهر فقد وقفت كذا **وهو اي الوقف علي**
ما شرط الواقف فيه من تقديم لبعض الموقوف
 عليهم كوقفت علي اولادي الا وريع منهم
 او تاخير كوقفت علي اولادي فاذا انقرضوا
 فعلي اولادهم **وتسوية** كوقفت علي اولادي
 بالسوية بين ذكورهم وانا شهم **وتفضل**
 لبعض الا ولاد علي بعض كوقفت علي اولادي
 للذكر مثل حظ الانثيين **فصل**
 في احكام الهبة وهي لغة ما خذت من هبوب

الحج ويجوز ان يكون من هب من نومه اذا استيقظ
 فكان فاعلمها استيقظ للاحسان وهي في الشرع
 تملك من مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو من
 الاعلى فخرج بها المخرج الوصية وبالمطلق التملك
 الموقت وخرج بالعين هبة المنافع وخرج بحال الحياة
 الوصية ولا تصح الهبة الا باليجاب وقبول لفظا وذكر
 المصنف ضابط الموهوب في قوله **وكلمها جاز بيعه**
جازت هبته وما لا يجوز بيعه لا تجوز هبته
 الا هبتي خبطة ونحوها فلا يجوز بيعهما ولا تجوز
 هبتهما ولا تملك **ولا تلزم الهبة الا بالقبض**
 باذن الواهب فلو مات الموهوب له او لواهب
 قبل قبض الهبة لم تنفسخ الهبة وقام وارثه مقامه
 في القبض والاقباض **واذ قبضها الموهوب لم يكن**
للوأهب ان يرجع فيها الا ان يكون والدا وان علا
واذا اعم شخص شيئا اي دارا مثلا كقولك
 اعمرك هذه الدار **او اقرها** اي اهاك قوله ارقبتك
 هذه الدار وجعلتها لك رقبا ان مت قبلي عادت
 الي وان مت قبلك استقرت لك فقبل وقبض **كان**
 ذلك الشيء **للبيع والرقب** بلفظ اسم المفعول
 فيها **لو رقبته من بعده** ويلفوا الشرطه
 المذكور **فصل** في احكام اللقطة وهي
 بفتح القاف لفتح اسم الشيء الملتقط ومعناها شيا
 ما لضع من مال كرسقوط او غفلة او نحوها
واذا وجد شخص بالفا كان او لا مسلما كان
 او لا فاسقا كان او لا **اللقطة في طريقا وموات**

قوله ولو من الاعلى
 فمن معنى الموهوب
 يعني في الموهوب

فله اخذها وتركها ولكن اخذها اولى من تركها
ان كان الاخذ لها على ثبوت من القيام بها فلو
 تركها من غير اخذها لم يضمنها ولا يجبالا شهاد
 على التقاطها التملك وحفظه وينزع القاضي
 اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا
 يعتمد توحيق الفاسق للقطعة بل يضمن القاضي اليه
 رقبيا عدلا يمنع من الحياة فيها وينزع اولى
 اللقطة من يد الصبي ويعرفها ثم بعد التبريد
 يملك اللقطة للصبي اي ان راي المصلحة في تملكها
 له **واذا اخذها** اي اللقطة وجب عليه ان يعرف
 في اللقطة عقبا اخذها **سنة اشيا وعاما**
 من جلد او خرقه مثلا **وعفاصها** وهو عيني الوعا
ووكاوها هو بالمد وهو الحنيط الذي ترطبه
وجنسها من ذهب وفضة وعدادها ووزنها
 ويعرف بفتح اوله وسكون ثانيه من المعرفة وان
 يحفظها حقا في حرز مثلها ثم بعد ما ذكر اذا
 اراد الملتقط تملكها عرفها بشد يد الرء
 من التعريف **سنة** على ابواب المساجد وعند
 خراج الناس من الجماعة وفي الموضع الذي وجدها
فيرة وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس ويكون
 التعريف على العادة زمنا ومكانا وابتداء السنة
 من وقت التعريف لا الا لتقاط ولا يجب استيعاب
 السنة بالتعريف بل يعرف بالكل يوم مرتين
 طر في النهار لا ليلا ولا وقت القيلولة ثم يعرف
 بعد ذلك كل اسبوع مرة او مرتين ويذكر

الملتقط في ترفي اللقطة بعض اوصافها فان
 بالغ فيها ضمن ولا يلزم مونة الترفي اذا اخذها
 اي اللقطة ليحفظها علي مالها بل يربطها التمسك
 من بيت المال او يقرضها علي المالك وان اخذ
 اللقطة ليملكها وجب عليه ترفيها ولزمه
 مونة ترفيها سواء تملكها بعد ذلك ام لا
 ومن التقط شيئا حقيق لا يعرفه سنة بل يعرفه
 زمانا يظن ان فاقده يرضى عنه بعد ذلك
 الرمن فان لم يجد صاحبها بعد ترفيها كان
 لدار تملكها بشرط التمسك لها ولا يملكها
 الملتقط بمجرى مضي السنة بل لا بد من لفظ يدل
 علي التملك كتملك هذه اللقطة فان تملكها
 وظهر مالها وهي باقية واتفقا علي رد عينها
 او بدلها فالامر فيه واضح وان تنازعنا فطلبها
 المالك واراد الملتقط العذر الي بدلها اجيب
 المالك في الاصح فان تلفت اللقطة بعد تملكها
 غرم الملتقط مثلها ان كانت مثلية او قيمتها
 ان كانت متقومة يوم التملك لها وان نقصت
 يعيب فله اخذها مع الارش في الاصح **فصل**
واللقطة في بعض النسخ وحيلة اللقطة علي
 اربعة اضربا احدها ما يبق علي الدوام كذهب
 ونقطة فهذا اي ما سبق من ترفيها سنة
 وتملكها بعد السنة حكمه اي حكم ما يبق علي الدوام
 والاضرب الثاني ما لا يبق علي الدوام كالطعام
 الرطب فهو اي الملتقطه مخير بين حصيلتين



الكله وغرمه اي غرم قيمته او بيعه وحفظ ثمنه
 بالي ظهور مال الكه والضرب الثالث ما يبق بولاج
 فيه كالرطب فيفعل ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ
 ثمنه وتخفيفه وحفظه الي ظهور مال الكه والضرب
 الرابع ما يحتاج الي نفعه كالحيوان وهو
 ضربان احدها حيوان لا يعتنق بنفسه من
 صفا والسباع كغنم وعجل فهو اي ملتقطه مخير
 بين ثلاثة امور اكله وغرم ثمنه او تركه بلا
 اكل والنقلوع بالانفاق عليها وبيعه وحفظ
 ثمنه الي ظهور مال الكه الثاني حيوان يتنق بنفسه
 من صفا والسباع كيمبر وفرس فان وجدته اي
 الملتقط في العواقره وحرر عليه التقاطه للتملك
 فلو اخذه للتمك ضمنه وان وجدته الملتقط في الخضر
 فهو مخير بين الاشياء الثلاثة فيه **فصل** في احكام
 السابقة فيما لا يتنق **فصل** في احكام
 اللقيط وهو صبي منبوذ لا كافل له من ابا وجد
 او ما يقوم مقامهما ويلحق بالعمي كما قال بعضهم
 المجنون البالغ واذا وجد لقيط يعني ملتقط
 بقارعة الطريق فاخذه منها وترتيبه وكفالة
 واجبة علي الكفاية فاذا التقطه بعض من هو
 اهل الحضارة اللقيط سقط الاثم عن الباقي
 فان لم يلتقطه احد اثم الجميع ولو علم به واحد
 فقط تعين عليه وبحيطة الاصح الا شهاد علي
 التقاطه وامار الملتقط بشرط الملتقط بقوله
 ولا يقر الا في يد امين حرم مسلم رشيد فان وجد

مع اي اللقيط مال انتفق عليه الحاكم منه ولا
 ولا ينتقل للقط عليه منه الا باذن الحاكم فان
 لم يوجد معه اي اللقيط مال انتفقت كايته
 في بيت المال ان لم يكن له مال عام كالوقف
 على القط **فصل** في احكام الوديع
 وهي فعلية من ردة اذا ترك وتطلق لفتة علي
 الشيء الموضوع عند غير صاحبه للمعظ وتطلق
 شرعا على المقد المتضي للاستحفاظ **والوديعة**
امانة في يد الوديع ويستحق قبولها لمن قام به
يا الامانة فيها ان كان ثم غيره والا وجب
 قبولها كما اطلق جمع قال في الروضة كما اصلها
 وهذا محمول على اصل القول دون ان تلاقى منفعة
 وحرزها مجانا **ولا يضمن الوديع الوديعة الا**
بالنقد فيها وصور النقد كثيرة مذكورة
 في المطولات منها ان يودع غيره بلا اذن من
 المالك ولا عذر من الوديع ومنها ان ينقلها
 من محلة او دار الى اخرى دونها في الحرز وقول
 الوديع يقع الدال مقبول في ردها على المودع
 بكسر الدال وعليه اي الوديع ان يحفظها في حرز
 مثله فان لم يفعل ضمن واذا طوّل اي الوديع
 بها اي الوديعة فلم يخرجها مع القدرة عليها
 حتى تلفت ضمن فان اخراجها بعد لم يضمن
كتاب احكام الفديين والوصايا
 والفديين جميع فريضة بمعنى مفرضة من الفرض
 بمعنى التقدير والفريضة شرعا اسم نصيب مقدر

لست

المستحق والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء
 اذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق مضافا
 بعد الموت **والوارثون من الرجال** الجمع على ارضهم
عشرة بالاختصار وباليسط خمسة عشر وعد
 المستحق بقوله **الا وابن الابن وان سفلر الاب**
والجد والاعلاء والايخ وابن العم وان تراخا
والعم وابن العم وان تباعدوا والزوج والمولى
المستحق الى اخره ولو اجتمع كل من الرجال تقسط
 ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج فقط
 ولا يكون الميت في هذه الصورة الا امرأة
والوارثات من النساء الجمع على ارضهن سبع
 بالاختصار وباليسط عشرة وعد المستحق
 السبع بقوله **البنات وبنات الابن والامم والجد**
والاخت والزوجة والمولاة **المفتقة** الى اخره
 ولو اجتمع كل من النساء فقط ورث منهن خمس
 البنات وبنات الابن والامم والزوجة والاخت
 الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة
 الا رجلا **ومن لا يستقط من الورثة رجال خمس**
الزوجان اي الزوج والزوجة والابوان اي الاب
والامم وولد الصلب ذكر كان او انثى **ومن لا يرث**
رجال سبعة العم والامة ولو عتق بالرق ككان
 اولي والمدة بر واما الولد والمكاتب واما الذي
 بعضه حر اذا مات عن مال ملكه ببعضه الحر ورث
 قريبه الحر وزوجته لا مستحق ببعضه **والقاتل**
 لا يرث من قتله سوا كان قتله مضمونا ام لا

المفتقة

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including a large stylized flourish and some illegible script.

والمرتد ومثله الزنديق وهو من يخفي الكفر
ويظهر الاسلام **واهل مليتين** فلا يرث كافر
وعكس ويرث الكافر الكافر وان اختلفت ملتتهما
كيهودي ونصراني ولا يرث حرابي من ذمي وعكس
والمرتد لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من
كافر **واقرب المصبات** وفي بعض النسخ المصبة
واريد بها من ليس له حال تقصيص سهم مقدر
من الجمع على توريثهم وسبق بيانهم وانما اعتبر
السهم حال التقصيص ليدخل الاب والجد فان
لكل منهما سهم مقدر في غير التقصيص ثم عد
المصنق الاقربية في قوله **الابن ثم ابنه ثم الاب**
ثم ابوه ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب
ثم ابن الاخ للاب والام ثم ابن الاخ للاب
اخره وقوله ثم العم علي هذا الترتيب ثم ابنه
اي يتقدم العم للابوين ثم للاب ثم بنوا العم
كذلك ثم يتقدم عم الاب من الابوين ثم من الاب
ثم بنواهما كذلك ثم يتقدم عم الجد من الابوين
ثم من الاب كذلك وهكذا **فاذا اعدم هو**
المصبات من النسب والميت عمتها بالنسب
المعتق يرثها بالمصوبة ذكر كان المعتق
او انثى فان لم يوجد للميت عمتها بالنسب
ولا عمتها بالولادة لم يترك المال **والزوجه**
وفي بعض النسخ **والزوجه المذكورة** في كتابي
الله تعالى **ستة** لا يزداد عليها ولا ينقص منها
الا لما مضى كالمول والستة هي **النصف الرابع**

والثمن والثلاثان والثالث والسدس وقد
يعبروا المقتضون عن ذلك بعبارة مختصرة
وهي الجمع والثمن وضيق كل ونقص كل **فاذا انفردت**
فرض خمسة للبنت وبنت الابن اذا انفردت
كل منهما عن ذكر يعصبها **والاخذت من الاب**
والام والاخت من الاب اذا انفردت كل
منهما عن ذكر يعصبها **والزوج اذا لم يكن**
معد ولد ذكر كان الولد وانثى ولا ولد ابن
والزوج فرض اثنين الزوج مع الولد او ولد
الابن سوا كان الولد من امه او غيره وهو
اي الزوج للزوجة او الزوجتين والزوجات
مع عدم الولد او ولد الابن والا فضع في الزوجة
خذوا التاء ولكن اثباتها في الزايف حسن
للتمييز **والثمن فرض الزوجة والزوجتين**
والزوجات مع الولد او ولد الابن يشتركن
كلهن في الثمن **والثلاثان فرض ربة البنات**
فاكثر وبنات الابن فاكثر وفي بعض النسخ
وبنات الابن والاختان من الاب والام
فاكثر والاختان من الاب فاكثر وهذا
انفراد كل منهما عن اخواتهن فان كان معهن
ذكر فقد يردن على الثلثين كما لو كن عشرة من
اشي عشر وهي اكثر من ثلثها وقد ينقص كسنتين
مع ابنتين **والثلث فرض اثنين الام اذا لم تحب**
وهو ما اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن
ولا اختان من اخوة او اخوة سواكن اشقا

اولاد او ولام وهو اي الثلث لاثنين
 فصاعدا من الاخوة والاحوات من ولد الام
 ذكورا كانوا او اناثا وحناثا او بعض كذا
 او بعض كذا والسدس فرض سبعة الام مع الولد
 وولد الابن او اثنتين فصاعدا من الاخوة والا
 اخوات ولا فرق بين الاشقا وغيرهم ولا بين
 كون البعض كذا او البعض كذا وهو اي السدس
 للمجدة عند عدم الام والجديتين والثلاثة
 ولبنات الابن مع بنت الصلب تكملته الثلثين
 وهو اي السدس للاخت من الاب مع الاخت
 من الام والام تكملته الثلثين وهو اي السدس
 فرض الاب مع الولد او ولد الابن ويدخل
 في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا وابا فللبنت
 النصف وللأب السدس فرضا والباقي له تقصيصا
 وفرض الجدا الوارث عند عدم **والجد** وقد
 يفرض الجدا السدس ايضا مع الاخوة كما لو كان
 معه ذوا فرض وكان سدس المال خير له من
 المقاسمة ومن ثلث الباقي كبنيتين وجد وثلاث
 اخوة وهو اي السدس الواحد من ولد الام
 ذكر اكان او انثى وتسقط الجادات سوا قرب
 او بعدن بالام فقط وتسقط الاجداد بالاباء
 ويسقط ولد الام اي الاخ للام مع وجود اربعة
 الولد ذكر اكان او انثى مع ولد الابن كذا **والجد**
 ومع الاب والجد وان علا ويسقط ولد الاب
 والام مع ثلاثة الابن وابن الابن وان سفل مع

الاب

الاب

الاب ويسقط ولد الاب بالاربعة ههنا في الثلاثة
 اي الابن وابن الابن والاب والابن والام من الاب
 والام واربعة يعصبون اخواتهم للذكر مثل حظ
 الانثيين الابن وابن الابن والاخ من الاب
 والام والاخ من الاب اما الاخ من الام فلا
 يعصب اخيه بل لهما الثلث واربعة يرثون دون
 اخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام وبنو الاخ
 وعصبات المولى للمعتق واغا انفذ واعز اخواتهم
 لانهم عصبة وارثون واخواتهم من ذوي الاحام
 لا يرثون **فصل** في احكام الوصية
 وسبق معناها المنة وشرا او امل كتاب المصنف ولا
 يشترط في الموصي بر ان يكون معلوما وموجودا **ويشترط**
في الوصية بالعلم والمجهول كالدين في الفرض
والوجود والمعدوم كالوصية بثمر هذه الشجرة
 قبل وجود الثمرة وهي اي الوصية من **الثلاث** اي ثلث
 مال الموصي فان زاد على الثلث وقول الرايد على
 اجازة الورثة المطلقين التصرف فان اجازوا
 فاجازتهم تنفيذ للوصية بالرايد وان ردوا
 بطلت في الرايد **ولا يجوز الوصية للوارث الا ان**
يجوزها الورثة المطلقين التصرف وذكر المصنف
 شروط الموصي في قوله **وتصح** وفي بعض النسخ ويجوز
 الوصية من كل مال عاقل اي مختارا حرا وان كان
 كافرا او مجورا عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون
 ومعنى عليه وصبي ومكره وذكر شرط الموصي في قوله
 لكل متملك اي لمن يتصور له الملك من صغير وكبير

اذا كان موصيا
 مل

وحيثون وحمل موجود عند الوصية بان ينفصل
لا اقل من ستة اشهر من وقت الوصية وخرج بمعيها
ما اذا كان الموصي له جهة عامة فان الشرط في هذا
ان لا تكون الوصية بجهة معينة كمارة كنيته من
مسلم او كافر للتبنيك وقسم الوصية في سبيل الله وتصرف
للزكاة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله تعالى وفي سبيل
البركا الوصية للفقراء ولبناء مسجد وقسم الوصية
اي لا يصا بقضا الديون وتنفيذ الوصايا والنظر
في امر الاطفال الى من اي شخص حيث فيه خصال
الاسلام والخلق والعقل والحرة والامانة واكتفي
بها المصنف من العدالة فلا يصح الا يصلا اضرار
من ذكر لكن الاصح جواز وصية ذي المي في دينه
على اولاد كفار ويشترط ايضا في الوصي ان لا يكون
عاجزا عن التصرف فالعاجز عنه ككبر او هرم مثلا
لا يصح الا يصا اليه واذا جازت امر الطفل الشروط
المذكورة فله ان لا يغيرها **كتاب**
احكام النكاح وما يتعلق به وفي بعض النسخ وما
يتصل به من الاحكام والقضايا وهذه الكلمة ساكنة
في بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لفة على القسم
والوطي والمقد ويطلق شرعا على عقد مشتمل على
الاركان والشروط **والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه**
يتوقان نفسه للوطي ويجدا هيته كهر وتنقته فان فقد
الاهية لم يستحب له النكاح ويجوز للمراة ان يبيع
او يبع حرها فقط الا ان تتعين الواحدة في عقد
كنكاح سقيم ونحوه مما يتوقف على الحاجة ويجوز للسيد

ولو مدبلا او مبعضا او مكاتبا او معلق الشق بصفة
التي بين اثنتين اي زوجتين فقط ولا ينكح الحر
امته لغيره الا بشرطين عدم صداق الحرة او فقد
الحرة او عدم رضاها به **وخوف الفتاة** اي الزنا مدة
فقد الحرة وفكر المصنف شرطين اخرين احدهما ان
لا يكون تحت حرة مسلمة او كتابية تصلح للاستمتاع
والثاني اسلام الامة التي ينكحها الحر فلا يحل للمسلم
امته كتابية واذا نكح الحر امته بالشروط المذكورة
ثم ايسر ونكح حرة لم ينفسخ نكاح الامة ونظر
الرجل الى المرأة على سبقتا ضرب احدهما نظره ولو
كان شيخا هرا ما عاجزا عن الوطي الى اجنبية لغير حاجة
الي نظرها فغير جائز فان كان النظر لحاجة كشهادة
عليها جاز **والثاني ينظر** اي الرجل الى زوجته وامته
فيجوز ان ينظر من كل منهما الى ما عدا الفرج منهما
اما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف والاصح
جواز النظر الى الفرج لكن مع الكراهة **والثالث ينظر**
اليه اي وقت محاربه بنسب او رضاع او مصاهرة وامته
المتروجة فيجوز ما عدا ما بين السر والركبة اما الذي
بينهما فيحرم نظره **والرابع ينظر** الى الاجنبية لا يحل
حاجة النكاح فيجوز للشخص عند عونه على نكاح
امراه ينظر اليه وجعلها وكيفية ما عدا ما بين السر والركبة
وان لم تاذن له الزوجة في ذلك وينظر من الامة
على ترجم النوري عند قصد خطبتها ما ينظره
من الحرة والخامس ينظر للمداواة فيجوز نظره
الطبيب من الاجنبية الى الموضع التي يحتاج اليها

في المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور
 محررا ونج او سيد وان لا يكون هناك امرأة تعالجها
والسادس النظر للشهادة عليها في نظر الشاهد
 فرجها عند شهادته يزنها او ولادتها فان
 فقد النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته
والنظر للمرأة للمعاملة في بيع وغيره فيجوز نظره
 لها وقوله الى الوجه منها خاصة يرجع للشهادة
 والمعاملة والسابع النظر الى الامة عند اتباعها
 اي شراها فيجوز النظر الى المواضع التي يحتاج اليها
 فينظر الى ملامحها وشعرها لا عورتها **فصل**
 فيما لا يبيع النكاح الابرة ولا يبيع عقد النكاح الا بولي
 عدل وفي بعض النسخ بولي ذك وهو احقر من غرض الانثى
 فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها ولا يبيع النكاح
 ايضا الا بحضور **شاهدي عدل** وذكر المصنف شرط
 كل من الولي والشاهدين في قوله **ويقتدر الولي الشاهد**
الي ستة شرائط الاول الاسلام فلا يكون وليا للمرأة
 كافرا الا فيما يستثنيه المصنف بعد الثاني **البليغ**
 فلا يكون وليا للمرأة صغيرا والثالث **العقل** فلا يكون
 وليا للمرأة مجنونا سواا طبق جنونا وتنقطع الرأى
الخربة فلا يكون الولي عبدا في ايجاب النكاح هو
 ويجوز ان يكون قابلا في النكاح **والخامس الذكورة**
 فلا يكون الحرة والحنفى وليتين **والسادس**
العدالة فلا يكون الولي فاسقا واستثنى المصنف
 من ذلك ما تضمنه قوله **الا انه لا يقتدر نكاح الذمية**
الي اسلام الولي ولا يقتدر نكاح الامة الي عدالة

السيد

السيد فيجوز كونه فاسقا وجميع ما سبق في الولي
 معتبر في شهادته في النكاح واما العمى فلا يقدر في الرأى
 في الاصح **فاوليها الولاية** اي احق الاوليا بالترتيب
الاب ثم الجد ابو الاب ثم ابوه وهكذا ويقدر
 الاقرب من الاجداد على الا بعد ثم **الاخ للاب**
والام ولو عبر بالشقيق كان اخضر ثم **الاخ**
الاب ثم ابن الاخ للاب والام وان سفل ثم ابن
 الاخ للاب وان سفل ثم العم الشقيق ثم العم للاب
 ثم ابنته اي ابن كل منهما وان سفل على هذا الترتيب
 فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب فاذا عدم
المصبات من النسب **فالولي المستقر** الذكر ثم عياله
 على ترتيب الارث اما المولاة المعتقة اذا كانت
 حرة فيزوج عتيقها من يزوج المعتقة بالترتيب
 السابق في اولياء النسب فاذا ماتت المعتقة وزوج
 عتيقها من المولاة على المعتقة **ثم الحاكم** يزوج عند
 فقد الاولياء من النسب والولاة ثم شرع المصنف
 في بيان الخطبة بكسر الخاء وهي التماس الخطيب من
 الخطوبة النكاح فقال **ولا يجوز ان يصح خطبة**
معتدة عن وفاة او طلاق باين او رجعي والنكاح
 ما يقطع بالارغبة في النكاح كقول المعتدة اريد
 نكاحك **ويجوز** ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي
ان يدعى لها بالخطبة **ويكفيها بقا اقتضاء**
عدتها والتمريض ما لا يقطع بالارغبة في النكاح
 بل يحتملها كقول الخطيب للمرأة رب راغب فيك
 اما المرأة الحلية عن موافق النكاح وعن خطبة

وفي بعض النسخ كان اولى

سابقة فيجوز خطبتها تقرضا وتصرحيا **والنساء على**
ضربين شابات وابكارا والشيب من زالت بكارتها
 بوطن جلال او حرام والبكر عكسها **فالبيكر يجوز**
للآب والمجد عند عدم الآب اصلا او عدم اهليته
احبارها اي البكر على النكاح ان وجدت شروط
 الاجبار ويكون الزوج غير موطنية بقبل وان تزوج
 بكفو بغير مثلها من نقد البلد **والشيب لا يجوز**
 لوليها تزويجها **الا بعد بلوغها** واذنهما مقطعا
 لا سكوتا **والحرمان** فكاحهن **بالنفس** **عشرة**
 وفي بعض النسخ اربعة عشر **سبع** بالنسب وهي الام
وان علت والبنت وان سفلت اما المخلوقة من
 ماء زنا شخص فتحرل على الاصح لكن مع الكراهة وسوا
 كانت المربي بها مطاوعة او لا واما المرأة فلا جيل
 لها ولدها من زنا **والاخذ** شقيقة كانت اولاد
 اولاد **والخاله** حقيقة او بتوسط كخاله الآب
والعمة حقيقة او بتوسط كعمة الآب **وبنت الاخ**
 وبنات اولاده من ذكر وانثى **وبنت الاخ**
 وبنت اولادها من ذكر وانثى وعطوف المصنف
 على قوله سابقا سبع قوله **هنا واشتتان** اي
 والحرمان بالنسبة **اشتتان** **بالرضاع** **وهما الام**
الموصفة والاخذ من الرضاع واغاقتصر المصنف
 على الاثنتين للنسب عليهما في الآية والافا سبع
 المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع ايضا كما سيأتي
 التصريح به في كلام المتن **والحرمان بالنسب**
بالانصاف **وهن ام الزوج** وان علت امها سوا

نظرا

من نسب او رضاع سوا وقع دخولها بالزوجة او لا
والرسمية اي بنت الزوجة اذ ادخل بالامر
وزوجة الآب وان علا **وزوجة الابن** وان
 سفل والحرمان السابقة حرمتها على التاميد
واحدة حرمتها لا على التاميد بل من جهة
الجمع فقط **وهي اخذ الزوجة** فلا يجمع بينهما
 ويمن احتهما من ابا وحم او منهنما ينسب
 او رضاع ولو رضيت اختها بالجمع **ولا يجمع**
 ايضا بين المرأة وعمتها **ولا بين المرأة**
 فان جمع شخصين من حرمان الجمع بينهما بعقد
 نكحهما فيه بطل نكاحهما او لم يجمع بينهما بل
 فكهما مرتبا فان الثاني هو السابق ان علمت
 السابقة فالا فجهلت بطل نكاحهما وان علمت
 السابقة ثم نسيت منع منهما ومن حرمان جمعهما
بنكاح حرمان جمعهما ايضا في الوطى بملك العيني وكذا
 لو كانت احداهما زوجة والاخرى مملوكة
 فان وطى واحدة من المملوكين حرمت الاخرى
 حتى يحرم الاولى بطريق من الطرق كيمسها
 او تزويجها واذا ولضا بطل كلي بقوله **ويؤمر**
من الرضاع ما يحرم من النسب وسبق ان الذي
 يحرم بالنسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع
 ايضا ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار
 فيه فقال **وتزد المرأة** اي الزوجة **بخت**
احدها بالجنون سوا طبقا وتقطع قبل
 العلاج او لا فخرج الاغما فلا يثبت به الخيار

في فسخ النكاح ولو دأر خلا فالمتولي الثاني
 بوجود **الجزام** بذال بجمعة وهو علم غير منها العضو
 ثم يسود ثم يتقطع ثم يتناثر الثالث بوجود **البرص**
 وهو بياض في الجلد يذهب معه دم الجلد وما
 تحته من اللحم فخرج البهق وهو ما يغير الجلد
 من غير اذها بدمه فلا يثبت به الخيار الرابع
 بوجود **الرتق** وهو انسداد محل الجماع بالحجم
 والخامس بوجود **القرن** وهو انسداد محل
 الجماع بمظلم وما عدا هذه العيوب كالبخر
 والعتان لا يثبت به الخيار **ويرد الرجل الى الزوج**
بمخى عيوب بالجنون والجزام والبرص وسبق
 منها وجود **الجيب** وهو قطع الذكر كله
 او بفضه والباقي دون الحشفة فان بقي قدرها
 فاكثر فلا خيار بوجود **الفنتة** وهي بضم العين
 تجزئ الزوج عن الوطئ في القبل السقوط القوة
 الناشئة بضمق في قلبه او اكثر ويشترط في العيوب
 المذكورة الرفع فيها الى القاضي ولا ينفرد
 الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها كما يقتضيه
 كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص خلافه
فصل في احكام الصداق وهو
 بنتها الصداق اقص من كسرهما مشتق من الصديق
 بنتها الصداق اسم للشدة يد الصليب وشرا اسم
 مال واجب على الرجل بنكاح او وطئ شبهة
 او موت **ويستحب** تسمية المهر في عقد النكاح
 ولو في نكاح عبد السيد مته ويكنى تسمية اي شيء

كان ولكن يسق عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم
 الزيادة على خمسين درهم خالصة واشترط ان يستحب
 بخوان اخلا النكاح عن المهر وهو كذا **فان لم**
يسم في عقد النكاح مهر صح العقد وهذا معنى
 التفويض ويعتد بارة من الزوجة البالغة الرشيدة
 كقولها الوليها زوجني بلا مهر او علمي ان لا مهر لي
 فيزوجها الولي وبني المهر او يسكت عنه وكذا الو
 قال سيد الامم لشخص زوجتك امي ونفي المهر
 او سكت واذا صح التفويض **وجي المهر** فيه
بثلاثة اشياء وهي ان يفرض الزوج على نفسه
 وفرضي الزوجة بما فرضه او يفرض الحاكم على الزوج
 ويكون المفروض عليه مهرا مثل ويشترط علم القاضي
 بقدره اما فرضي الزوجين بما يفرضه القاضي فلا
 يشترط **او يدخل الزوج بها اي الزوجة المفوضة**
 قبل فرض الزوج او الحاكم **فوجب لها مهر المثل**
 بنفس الدخول ويتبر هذا المهر بحال العقد
 في الاربع وان مات احد الزوجين قبل فرض
 ووطئ وجب مهر المثل في الاظهر بمهر المثل
 قدر يرغب به في مثلها **وليس لاقل الصداق**
 حد معين في القلة **ولا الاكثره حد معين في الكثرة**
 بل الضابط في ذلك ان كل شيء جعله ثمن من
 عين او منفعة جعله صداقا وسبق ان
 المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم
 الزيادة على خمسين درهم **ويجوز ان يترجها**
على منفعة معلومة كتعليمها القرآن ويستقط

والملاذع

بالطلاق قبل الدخول نصف المهر اما بعد
 الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان
 الدخول حراما كوطي الزوج زوجته حلالا حراما
 او حياضها ويحب كل المهر كما سبق بموت احد الزوجين
 لا بخلو الزوج بها في الجديد واذا قتلت الحرة
 نفسها قبل دخول بها لا يسقط مهرها بخلاف
 ما لو قتلت الامة نفسها او قتلها سيدها قبل
 الدخول فانه يسقط مهرها **والولاية على العرس**
مستحبة والمراد بها طعام يتخذ للعرس وقال
 الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث
 ضروري واقلها للمكثشة والمقل ما تيسر انواعها
 كثيرة مذكورة في المطولات **والاجابة اليها اي**
 وليمة العرس **واجبة** اي فرض عين في الاصح ولا
 يجب الا كل منها في الاصح اما الاجابة لغير وليمة
 العرس من بقية الولايم فليست فرض عين بل
 هي سنة وانما تجب الاجابة لوليمة العرس وليس
 لغيرها بشرط ان لا يخفى الداعي الاغنيا بالدعوة
 بل يدعومهم والفقرا وان يدعومهم في اليوم الاول
 فان اولم ثلاثة ايام لم تجب الاجابة في اليوم
 الثاني بل يستحب وتكره في اليوم الثالث وبقية
 الشروط مذكورة في المطولات وقول **الامن**
عذر اي مانع من الاجابة لوليمة كان يكون
 في موضع الدعوة من يتاذي به ولا يلبق به
 مجالسته **فصل** في احكام القسم
 والنشوز والاول من جهة الزوج والثاني من جهة

الزوج

الزوجة ومعني نشوزها ارتناعها عن اداء الحق
 الواجب عليها واذا كان في عصمة شخص زوجتان
 فالأكثر لا يجب عليه القسم بينهما او بينهما حتى لو
 اعرض عنهن او عن الواحدة فلم يبيت عندهن
 ولا عندها لم ياتم ولكن يستحب ان لا يعطلهن
 من البيت ولا الواحدة ايضا بان يبيت عندهن
 او عندها وادني درجات الواحدة ان لا يخليها
 كل اربع ليال عن ليلة **والتسوية في القسم بين**
الزوجات واجبة وتقدير التسوية بالمكان قارة
 والزمان اخري اما المكان فيجوز الج بين زوجتين
 فالأكثر في مكان واحد الا بالرضي واما الزمان فمن لم
 يكن حارسا مثلا فمما د القسم في حق الليل والنهار
 تتبع له ومن كان حارسا فمما د القسم في حق النهار
 والليل تتبع **ولا يدخل الزوج ليلا على غير المقسوم**
لها لغير حاجة فان كان للحاجة كقيادة ونحوها لم
 يمنع من الدخول وحينئذ ان طال مكثه قضى من
 نوبة المدخول عليها مثل مكثه فان جامع قضى
 زمن الجماع لا لنفس الجماع الا ان يقصر زمنه فلا
 يقضيه **واذا اراد من في عصمة زوجات النزاع**
بينهن وخرج اي ساف بالتي خرج لها **الترقية**
 ولا يقضي الزوج المسافر للمتمكفات مدة سفره ذهابا
 فان وصل مقصده وصار مقيما بان نوي اقامته
 موثرة اول سفره او عند وصول مقصده وقبل
 وصوله قضى مدة الاقامة ان ساكن المصوبة
 معه في السفر كما قال الماوردي والام يقضى اما

مدة الرجوع فلا يجب علي الزوج قضاؤها بعد اقامته
واذا تزوج الزوج جديدة خصها حتما ولو كانت
 امه وكان عند الزوج غير الجديدة وهو بيت عندها
ينبغي ليا متواليه ان كانت تلك الجديدة بكرا
 ولا يقضي للباقيات وخصها بثلاث متواليه ان
 كانت تلك الجديدة **ثيبا** فلو فرق اليا لي بنوم ليلة
 عند الجديدة وليلة في مسجد مثلا لم يحسد للثيب
 يوفي الجديدة حقها متواليا ويقضي ما فرقه
 للباقيات **واذا اخاف الزوج نشوز المرأة** وفي بعض
 النسخ اذا بان نشوز المرأة اي ظم **وعظها**
 زوجها بلا ضرب ولا هجر لها كقوله لها اتق الله
 في حق الواجب لي عليكي واعلمي ان النشوز مستط للتنت
 والقسم ليس الستم للزوج من النشوز بل شتم الحق
 التاديب من الزوج في الاصح ولا يرفها للتاخي **فان**
ابت بعد الوعد **الا النشوز هجرها** في مضمونها
 وهو فاشها فلا يضامها فيه وهجرها بالكلام
 حرام في ما زاد علي ثلاثة ايام وقال في الروضة انه
 في الهجر بغير عذر شرعي والا فلا تحرم الزيادة علي
 الثلاث **فان اقامت عليه** اي النشوز بتكرره
 منها هجرها **وضربها** ضرب تاديب لها وان افضي
 ضربها الي التلق وجب الغم **فصل**
 في احكام الخلع وهو بضم الخاء المعجمة مشتق من الخلع
 بفتح الخاء وهو الترع وشرعا فرقة بعوض مقصود
 فخرج الخلع علي دم ولحوه **والخلع جائز علي عوض**
معلوم مقدور علي تسليمه فان كان علي عوض

مجهول بان خالعها علي ثوب غير معين بانته
 بمهر المثل والخلع الصحيح **تلك** به المرأة نفسها
ولا رجعة له اي الزوج **عليها** سوا كان العوض
 صحيحا او لا ولا فرق وقوله **الا بنكاح جديد**
 ساقط في اكثر النسخ ويجوز للخلع في الطهر وفي
 الحيض ولا يكون حراما ولا يلحق بالخلع **فصل**
 في احوال الرجعية فيلحقها **فصل**
 الطلاق وهو لغة حل القيد وشرعا اسم لحل قيد
 النكاح ويشترط لنفوذه التكليف والاختيار اما
 السكران فينفذ طلاقه عقوبة له **والطلاق ضربان**
صريح وكناية فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق
 والكناية ما يحتمل غيره ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال
 لم ارد به الطلاق لم يقبل **فالصريح ثلاثة** **فصل**
الطلاق وما اشتق منه كطلقك وانت طالق
 ومطلقة **والزاق والساح** كفارتك وانت مفارقة
 وسرحتك وانت مسرحة ومن الصريح ايضا الخلع ان
 ذكر المال وكذا المفاداة **ولا يفتقر** صريح الطلاق
 الي النية ويستثنى المكره علي الطلاق فصرح كناية
 في حقه ان نوي وقع والا فلا **والكناية كل لفظ احتمل**
الطلاق وغيره ويقتضي الي النية فان نوي بالكناية
 الطلاق وقع والا فلا وكناية الطلاق كانت مبرية
 خلية الحقي باهلك وغير ذلك مما في المطولات
والنساء في اي الطلاق **ضربان** ضرب في طلاق تهنين
 ستة وبدعة وهن ذوات الحيض واراد المصنف
 بالسته الطلاق الحايث وبالبدعة الطلاق الحرام

فالسنة ان يوقع الزوج الطلاق في طهر غير مجامع
 فيه والبدعة ان يوقع الزوج الطلاق في الحيض
 او النفاس وفي طهر جامعها فيه وضرب ليس
 في طلاقه سنة ولا بدعة وهي اربع العنيفة
 والايسة وهي التي انقطع حيضها والحامل
 والمختلفة التي لم يدخل بها الزوج وينقسم
 الطلاق باعتبار اخيه الى واجب كطلاق المولي
 ومندوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال
 كسيرة الخلق ومكروه كسقيمة الحال وحرام كطلاق
 البدعة وسبق وأشار الامام للطلاق المباح
 بطلاق من لا يهواها الزوج ولا تسبح نفسها
 بلا استمتاع بها **فصل في حكم**
 طلاق الحر والعبد وغير ذلك **وعليك** الزوج
 الحر على زوجته ولو كانت امته **ثلاث تطليقات**
وعليك العبد عليها **تطليقتين** فقط حرة كانت
 الزوجة او امته والمعتق والمكاتب والمذموم العبد
ويصح الاستثنا في الطلاق اذا وصل به اي
 وصل الزوج لفظا المستثنى بالمستثنى منه اتصالا
 عرفيا بان يعد في العرف كلاهما واحدا ويشترط ايضا
 ان ينوي الاستثنا قبل فراغ اليمين ولا يكفي التلفظ
 به من غير نية الاستثنا قبل فراغ اليمين ويشترط
 ايضا عدم استفراغه المستثنى منه فان استفرقه
 كانت طالقا **ثلاثا** الا **ثلاثا** تبطل الاستثنا **ويصح**
تعليقه اي الطلاق **بالسنة والشرط** كان دخلت
 الدار فان طالق فتطلق اذا دخلت الدار والطلاق

لا يقع الا على زوجته **حينئذ لا يقع الطلاق قبل**
النكاح فلا يصح طلاق الاجنبية تجيزا كقوله لها
 طلقك ولا تعليقا كقوله لها ان تزوجتك فانك
 طالق او تزوجت فلتطلقا فهي طالق **واربع لا يقع**
طلاقهم المصير بالمجنون وفي معناها المصير عليه
والنايم والمكره اي بغير حق فان كان بحق وصورة
 كما قال ج اكره القاضي للمولي بعد مدة الايلا على
 الطلاق وشرط الاكره قدرة المكره بكسر الراء
 على تحقيق ما هدد به المكره بفتحها بولاية او تغليب
 وعجز المكره بفتح الراء عن دفع المكره بكسر الراء منه
 او ستفاته بمن يخلصه وغوذاك وظنه انه ان
 امتنع بما اكره عليه فعل ما خوفه به ويحصل الاكره
 بالتخويف بضرب شديد او حبس او اطلاق مال
 وغوذاك واذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة
 اختيار بان اكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق
 واحدة وقع الطلاق واذا صدر تعليق الطلاق
 بصيغة من مكلف وجبت تلك الصيغة في غير تكليف
 فان الطلاق المعلق بها يقع والسكران ينفذ
 طلاقه كما سبق **فصل في احكام**
 الرجعة بفتح الراء وحكي كسرها وهي لمة المرة من
 الرجوع وشرعا رد المالة الى نكاح في عدة طلاق
 غير بائن علي وجه مخصوص وخج بطلاق وطلي
 الشبهة والظهار فان استباحه الرطي فبهما
 بعد زوال المانع لا يسمى رجعة **واذا طلق**
شخص امرأته واحدة او اثنتين فلم يميز بينهما

مراجعتها ما لم تنقض عدتها وتختص الرجعة
 من الناطق بالفاظ منها واجبتك وما تصرف
 منها والاصح ان قول المرجع ردتك لنكاحي وامسكتك
 عليه صريحان في الرجعة وان قوله تزوجتك
 او نكحتك كنايةتان وشرط المرجع ان لم يكن محرما
 اهلية النكاح بنفسه وحسينه فيصح رجعة
 السكران لا رجعة المرد ولا رجعة الصبي والخلف
 لان كلا منهما ليس اهلا للنكاح بنفسه بخلاف
 السفية والعبد فرجعتهما صحيحة من غير اذن
 الولي والسيد وان توقفا بتدا نكاحهما على اذن
 الولي والسيد فان **انقضت عدتها** اي الرجعية
 حل له اي زوجهها **نكاحها بمقد جديد وتكون**
معد بعد المقد على ما بقي من الطلاق سوا
 انقضت بزواج غيره املا **وان طلقها** زوجها
ثلاثا ان كان حلا او طلقته ان كان عبدا قبل
 الدخول او بعده **لم تحل له الا بعد وجود خمس**
شرايط احدها **انقضت عدتها** اي المطلق
 والثاني **تزوجها بنيره** تزويجا صحيحا والثالث
 دخوله اي الغير بها **واصابتهما** بان يزوج حشفته
 او قدرهما من مقطوعها بقبول المواة لا بدبرها بشرط
 الا تشا في الذكر وكون المولج يكن جماعة لا طفلا
 والرابع **بيوتها منه** اي الغير **والخامس انقضت**
عدتها منه **فصل في** احكام
 الايلا وهو لغة مصدر آلي يولي اذا خلف
 ونشرها خلق زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطئ

ايلا

زوجته

زوجته في قبلها مطلقا او فوق اربعة اشهر
 وهذا المسمى ماخوذ من قول المصنف **واذا حل**
ان لا يطار زوجته وطيا مطلقا او مدة اي
 او وطيا مقيد بمدة **تزيد على اربعة اشهر فهو**
 اي الحالف المذكور **مول** من زوجته سوا خلق بالله
 تعالى او صفاته او خلق وطئ زوجته مطلقا
 او عتق كقوله ان وطيتك فانت طالق وعبيدي
 حر فاذا وطئ طلقت وعتق العبد وكذا لو قال
 ان وطيتك فلله علي صلاة او صوم او حج
 او عتق فانه يكون مولى ايضا **ويجوز لها** اي
 يعهل المولي حتما حل كان او عبدا في زوجته مطيئة
 للمولي **ان سالت ذلك اربعة اشهر** وابتدأوها
 في الزوجة من الايلا وفي الرجعية من الرجعة ثم بعد
 انقضت هذه المدة **يجوز للمولي بين الغيبة** بان يزوج
 المولي حشفته او قدرهما من مقطوعها بقبول المواة
والكفيل للميمن ان كان خلفه بالله علي ترك وطئها
او الطلاق للمحلف عليها **ان امتنع الزوج** من
 الغيبة والطلاق **طلق عليها الحاكم** طلقة واحدة
 ورجعية فان طلق اكثر منها لم يقع وان امتنع من
 الغيبة فقط امره الحاكم بالطلاق **فصل**
 في احكام الظهار وهو لغة ماخوذ من الظهر وشرعا
 تشبيه الزوج زوجته غير الهان بانثي لم يكن حلا
والظهار ان يقول الرجل لزوجته انت علي ظهري
 امي وخص الظاهر ون البطن مثلا لان الظاهر موضع
 الركوب والزوجة مركوب الزوج **فاذا قال لها**

فبد

ذاك اي انت علي كظهر امي ولم يتبعه بالطلاق
 صار عايدها من زوجته **والزمنه حينئذ الكفارة**
 وهي مرقبة وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله
والكفارة عتق رقبة مومنة مسلمة ولو بها اسلام
 احد ابويها سليمة من العيوب **المفترقة** بالعمل
 والكسب اضرار ابينا فان لم يجد المظاهر الرقبة
 المذكورة بان عجز عنها حسا او شرعا **فصيام شهرين**
 وتعتبر الشهران بالاهلال ولو نقص كل شهر منهما
 عن ثلاثين يوما ويكون صومهما بنية كفارة
 من الليل ولا يشترط نية تتابع في الاصح فان
 لم يستطع المظاهر صوم الشهرين او لم يستطع
 تتابعهما فافطام **ستين مسكينا** او فقيرا **كل**
مسكين او فقير **مد** من جنس الحب الخرج في زكاة الفطر
 وحينئذ يكون من غالب قوت بلد الكفر كبير
 وشعير لا دقيق وسويق واذا عجز الكفر عن
 الخصال الثلاث استقرت الكفارة في ذمته فاذا
 قدر بعد ذلك علي خصلة فعلها ولو قدر علي
 بعضها كمد طعام او بعض مداخره **ولا يحل**
للمظاهر وطؤها اي زوجته التي تظاهر منها حتي
 يكن بالكفارة المذكورة **فصل**
 في احكام العتق واللعان وهو لغة مصدر مأخوذ
 من اللعن اي البعد وشرعا كلمات مخصوصة جعلت
 حجة للمضطر الي قدق من الطبع فراشه والحق العار
 واذا رمي اي قدق الرجل زوجته **بالزنا** فعليه
 حد العتق وسياق انه ثاثنون جلدة الا ان

متابعين

يقيم الرجل القاذي **البينة** بزنا المقتدوف او يلاعن
 الزوجة المقتدوفة وفي بعض النسخ او يلعن اي يلعن
 الحاكم او من في حكمه كالحكم **فيقول عند الحاكم في الجاه**
علي المنبر في جماعة من الناس اقلهم اربعة اشهد
 بالله انني لمن العصاة وقين فيما رويت به زوجته
 الغائبة **فلا نه** من الزنا وان كانت حاضرة اشار
 لها بقوله زوجته هذه وان كان هناك ولد ينفيه
 ذكره في الكلمات فقال **وان هذا الولد من الزنا**
وليس بي ويقول الملاعن هذه الكلمات ويكررها
اربع مرات ويقول في المرة الخامسة **ببدان يفظه**
الحاكم او الحكم بتخويفه من عذاب الله في الاخرة
 وانه اشد من عذاب الدنيا **وعلي لعنة الله ان**
كنت من الكاذبين فيما رويت به هذه من الزنا
 وقول المصنف علي المنبر في جماعة ليس بواجب
 في اللعان بل هو سنة **ويتملق بلعانه** اي الزوج
 وان لم تلاعن الزوجة **خمسة احكام** احدها سقوط
 الحد اي حد قد الملاعنة عنه ان كانت محصنة
 وسقوط التعريض عنه ان كانت غير محصنة **والثاني**
وجوب الحد عليها اي حد زناها مسلمة كانت
 او كافرة **ان لم تلاعن** **والثالث** زوال العتق
 عنه وعبر عنه غير المصنف بالفرقة الموبة وهي
 حاصلة ظاهرا وباطنا وان اكدب الملاعن نفسه
والرابع **تني الولد** عن الملاعن اما الملاعنة فلا ينسفي
 عنها نسب الولد **والخامس** **التحريم** للملاعنة **علي**
الابد فلا يحل للملا عن نكاحها ولا وطئها بملك

غيره

اليمين لو كانت امه واشترها وفي المطول امت
 زيادة علي هذه الخمسة منها سقوط حصاة منها
 في حق الزوج ان لم تلعن حتى لو قد فها بواحد
 ذاك لا يحد **وسيقط الحد عنها بان تلعن**
 اي تلعن الزوج بعد تمام لعانته فتقول في لعانها
 ان كان الملاء من حاضر **اشهد يا الله ان فلانا**
هذا من الكاذبين فيما رما في به من الزنا وتكرر
الملاءة هذا الكلام اربع مرات وتقول في
الملاءة الخامسة من لعانها بعد ان يعظها
الحاكم او يحكم بتجويغه من عذاب في الاخرة
 وانه اشد من عذاب الدنيا **وعلي غضب الله**
ان كان من الصادقين فيما رما في به من الزنا وما
 ذكر من القول المذكور محله في الناطق وما
 الاخرس فيلاد عن باشارة مفهومة ولو بدل
 في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلق كقول
 الملاء عن اخلق يا الله او لفظ الغضب باللعن
 وعكس كقولها لعنة الله وقوله غضب الله
 علي او ذكر كل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادة
 الاربع لم يصح **فصل** في احكام
 المعتدة وانواع العدة وهي لغة الاسم من
 اعتد وشرعا ترعى المرأة مدة تعرف فيها براءة
 رجها باقراء او اشهر ووضع حمل **والمعتدة**
علي ضربين متوفي عنها زوجها وغير متوفي
 فالمتوفي عنها زوجها ان كانت حرة حاملا
 فعدتها عن وفاة زوجها بوضع الحمل كله حتى

ثومين مع امكن نسبة الحمل للميت ولو احق الا
 كسفي بلعان فلو مات صبي لا يولد لمثله عن
 حامل فعدتها بالاشهر لا بوضع الحمل **وان**
كانت حايلا فعدتها اربعة اشهر وعشر
 من الايام بليا ليها وتقتري الاشهر بالاهلة
 ما امكن ويكمل المنكسر ثلاثين يوما **وغير**
المتوفي عنها زوجها ان كانت حاملا فعدتها
بوضع الحمل المنسوب لصاحب العدة وان كانت
 حايلا وهي من ذوات الحيض اي صواحب
 الحيض فعدتها **ثلاثة اشهر** وهي
 الاطهر فان طلقت طاهرا بان بقي من زمن
 طهرها بقية بعد طلاقها انتقضت عدتها بالطمع
 في حيفته ثالثة او طلقت حايضا او نفسها انتقضت
 عدتها بطمعهما في حيفته وبقية وما بقي من
 حيضها الا بحسية **وان كانت** تلك المعتدة هي
 صغيرة او كبيرة لم تحض اصلا ولم تبلغ سن
 الياسر وكانت بحيرة **وايسة** فعدتها **ثلاثة**
اشهر هلالية ان انطبق طلاقها علي اول
 الشهر فان طلقت في اثناء شهر فبعدة هلالا
 ويكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع
 فان حاضت المعتدة في الاشهر وجب عليها
 العدة بالاقراء او بوضن انقضت الاشهر بحجب
 والمطلقة قبل الدخول بها لا عدة عليها
 سوا باشرها الزوج فيما دون الفرج او لا عدة
 الامة الحامل اذا طلقت طلاقا رجيا او باينا

ثومين

قروء

بالجل اي بوضع بشرط نسبتة الى صاحب
 العدة وقوله **كدة الحرة** الحامل اي في جميع
 ما سبق وفي الاخر **ان تعتد بقرين** والمبعدة
 والمكاتبه واما الولد كالا لامة و**بالشهور**
عن الوفاة ان تعتد بشهرين وخمسين ليال
 وعدتها عن الطلاق **بشهر ونصف** على النصف
 وفي قول شهران وكلام القران يفتي في تحريم
 واما المصنف فجملة اولي حيث قال **فان اعتدت**
بشهرين كان اولي وفي قول عدتها ثلاثة
 اشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي وعليه
 جمع من الاصحاب **فصل في احكام**
 الاستبراء وهولفة طلب البراءة وشرعا تربية
 المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها وزواله
 عنها فقبلا وبراءة رحمها من الحمل والاستبراء
 يجب بشين احدهما زوال الفراش وسياقي
 في قول المتن واذا مات سيد الامة الى اخيه
 والسبب الثاني حدوث الملك وذكر المصنف في قوله
ومن استحدث ملكا لامة يشري لا خیار فيه
 او بارث او وصية او هبة او غيرة الك من طرق
 الملك لها ولم تكن زوجة **حر عليه** عند ارادة
 وطبها **لا يستمتع بها حتى يستبرأ بها** ان كانت
 من ذوات الحيض **بحيضة** ولو كانت بكر ولو
 استبرأها بايمها قبل بيعها ولو كانت منتقلة
 من صبي وامرأة **وان كانت من ذوات الشهور**
 فعدتها **بشهر فقط وان كانت حاملا فعدتها**

خاتمة من حفظ هذا من الجيدين
 لم يمد ابدا
 يا ناظري ببعقوب اعينك عما استعاض به
 اذ هب الرمد
 فيصوبه سوادجا البشير به عفو بعقوب ابها

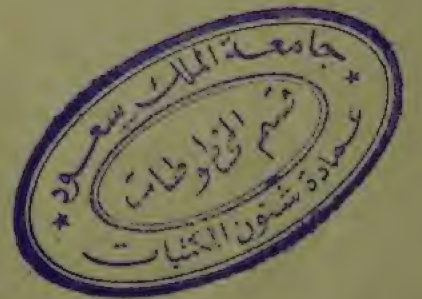
بالوضع

بالوضع واذا اشترى زوجة سن له استبرأوها
 واما الامة المزوجة او المعتدة اذا اشترىها شخص
 فلا يجبر استبرأوها الا فاذا زالت الزوجية والقد
 كان طلقت الامة قبل دخول او بعده وانقضت
 العدة وجب الاستبراء حينئذ **واذا مات سيد**
الولد وليست في زوجية ولا عدة فكاح **استبرأت**
 حتما **نفسها كالا لامة** بشهران كانت من ذوات
 الاشهر والا فحيضة ان كانت من ذوات الحيض
 ولو استبرأ السيد امته الموطوءة ثم اعتقها فلا استبرأ
 عليها ولها ان تتزوج في الحال **فصل**
 في انواع المعتدة واحكامها **وجيب للمعدة**
الرجعية السكنى في سكن فراقها ان لاق بسها
والنفقة الا ناشرة قبل طلاقها او في اشاعتها
 وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المون الا آله
 التتليف **يجب للباين السكنى دون النفقة الا**
ان تكون حاملا فيجب النفقة لها بسبب الحمل علي
 الصحيح وقيل ان النفقة للحمل **وجيب على المتوفى**
عنهان زوجها الاحداد وهو لفته ما خوذ من
 الحد وهو المتع وهو شرعا **لا متناع من الرئية**
 بترك لبس مصبوغ يقصد به رئية كثوب اصفر
 او احمر ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف
 وكتان وابر يسيم ومصبوغ لا يقصد له رئية
 والامتناع من **الطيب** أي من استعماله في بدن
 او ثوب او طعام او محل غير محرم اما الحرم كالانحاح
 بالاعدا الذي لا طيب فيه فحرام **الا الحاجة كرم**

فيرخص فيه للحمدة ومع ذلك فتستعمله ليلا ومستمح
 نهارا الا ان دعت ضرورة لا تستعمل نهارا
 والمرأة ان تحدد علي غير زوجها من قريتها واجبي
 ثلاثة ايام فاقل وتحرم الزيادة ان قصدت
 ذلك فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم ويجب
علي المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت
 اي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفقة ان
 لا يقربها وليس لزوجه ولا غيره اخراجها من مسكن
 فراقها ولا لها خروج منه وان رضي زوجها **الا**
لحاجة فيجوز لها الخروج كان تخرج في النهار
 لشري طعاما وكتان وبيع غزل او فطن ونحو
 ذلك ويجوز لها الخروج ليلا الي دار جارتها
 لقول وحديث ونحوها بشرط ان ترجع وتبب
 في بيتها ويجوز لها الخروج ايضا اذا خافت علي
 نفسها او ولدها وغير ذلك مما هو مذكور
 في المطولات **فصل في احكام الرضاع**
 بفتح الراء وكسرها وهولفت اسم لصبي الثدي وشرب
 لبنه وشرعا وصول لبن ادمية مخصوصة لجوف ادمي
 مخصوص علي وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع بلبن
 امرأة حية بلغت سبع سنين قربة بكر كانت
 او ثيبا خلية او مزوجة **واذا ارضعت المرأة**
بليتها ولدا سوا شرب اللبن في حياتها او بعد
 موتها وكان محلوبا في حياتها **اصار الرضيع**
ولدها بشرطين احدهما **ان يكون له ابي**
الرضع دون الحولين بالا هلة وابتداهما من

تمام انفصال الرضيع ومن بلغ سنين لا يؤثر رضاعه
 تحريما **والشرط الثاني ان ترضع المرضعة خمس**
رضعات متفرقات واصله بخوف الرضيع وضبطه
 بالعرف فاقضي بكونه رضعة او رضعات اعتبره **الا**
 فلا فلو قطع الرضيع الارضاع بين كل من الحس
 اعراضا عن الثدي تعدد الارضاع **ويحرم**
زوجها اي المرضعة اباه اي الرضيع **ويحرم علي**
المريض بفتح الضاد **الترجيع اليها** اي المرضعة **والي**
 كل من ناسبها **اي تنسب اليها** بنسب او رضاع
ويحرم عليها اي المرضعة الترجيع الي المرضع وولده
 وان سفل ومن انتسب اليه وان علا **ودون كان**
في درجة اي الرضيع كاخوته الذين لم يرضموا معه
 او اعلا اي ودون من كان اعلا **طبقة منه**
 اي الرضيع كاعمامه وتقدم في فصل محرمان النكاح
 ما يحرم بالنسب والرضاع مقصلا فالرجع اليه
فصل في احكام نفقة الاقارب
 وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن
 الذي بعده والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو
 الاخراج ولا تستعمل الا في الخير والنفقة اسباب
 ثلاثة القرابة وملك اليمين والزوجة وذكر المفق
 البسب الا ولا يقوله **ونفقة اليهودين من الاهل**
واجبة للوالدين والمولودين اي ذكورا كانوا
 او اناثا اتفقوا في الدين او اختلفوا فيه واجبة
 علي اولادهم **فا اما الوالدون** فيجب نفقتهم
بشرطين لهم وهو عدم قدرتهم علي مال الكسب

والزمانة هي مصدر من الرجل زمانة اذا حصل له
 آفة فان قدروا على مال او كسب لم يجب نفقتهم
 واما المولودون وان سفلوا فجب نفقتهم على
 الوالدين بثلاثة شرائط احدها الفقر والصف
 فالولد الغني الكبير لا تجب نفقته او الفقر والرومانه
 فالغني القوي لا تجب نفقته او الفقر والمجنون فالغني
 العاقل لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني
 في قوله ونفقة الرقيق والبهائم واجبة من ملك
 رقيقا عبدا او امه او مديرا او ام ولد او بهيمة
 وجب عليه نفقته في طعام رقيقه من غالب قوة
 اهل البلد ومن غالب ادمهم بقدر الكفاية
 ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكره في كسوة
 رقيقه ستر المورة فقط ولا يكره من الكمل مالا
 يطبق فاذا استعمل المالك رقيقه نهوا اذ احده
 ليلا وعكسه ويرجى صيفا وقت القيلولة ولا يكره
 دامت ايضا مالا تطبق حمله وذكر المصنف السبب
 الثاني في قوله ونفقة الزوجة المملوكة من نفسها
 واجبة على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة لجب
 حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله وهي مقدرة
 فان وفي بعض النسخ ان كان الزوج موسرا ويعتبر
 يساره بطلوع فجر كل يوم فدان من طعام واجبان
 عليه كل يوم ليلته المتأخرة عنه لزوجه مسلمة
 كانت او ذمية حرة او رقيقة والمدان من غالب
 قوتها والمداد غالب قوة البلد من حنطة
 او شعير او غيرها حتي الاقط في اهل بادية



يتقاتون ويجب للزوجة من الادم والكسوة ما جرت
 به العادة في كل منهما فان جرت عادت البلد
 في الادم بزيت وشيخ وجبن ونحوها اتبعت
 العادة في ذلك وان لم يكن في البلد ادم غالب
 فيجب اللاتي بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف
 الفصول فيجب في كل فصل ما جرت عادة الناس فيه
 من الادم ويجب للزوجة ايضا لحم يليق بحال
 زوجها وان جرت عادة البلد في الكسوة لمثل
 الزوج بكتان او حرير وجب وان كان الزوج
 مسرا ويعتبر اعتباره بطلوع فجر كل يوم فداي
 فالواجب عليه لزوجه مد طعام من غالب قوت
 البلد كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه وما يتأدم به
 المسرون مما جرت به عاداتهم من الكسوة وان كان الزوج
 متوسطا ويعتبر توسطهم بطلوع فجر كل يوم مع
 ليلته المتأخرة عنه فداي فالواجب عليه لزوجه
 مد ونصف من طعام غالب قوت البلد ويجب
 لها من الادم الوسط ومن الكسوة الوسط وهو
 بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج
 تقليد زوجته الطعام حبا وعليه طمخه وخبره
 ويجب لها الات اكل وشرب وطبخ ويحیی لها مسكن
 يليق بحالها عادة وان كانت من بخدم مثلها
 فعليه اي الزوج اخذها لخدمة او امه له او مستأجرة
 او بالالاتفاق على من صحب الزوجة من حرة او امه
 لخدمته ان رضي الزوج بهما وان اعسر بنفقته المستقبل

فان قل جنونها كيوم في سنين لم يبطل حق الحضانة
 بذلك **والثاني الحرية** فلا حضانة لرقيقة ولو اذن
 سيدها في الحضانة **والثالث الدين** فلا حضانة
 لكافرة على مسلمة **والرابع والخامس النفقة والامانة**
 فلا حضانة لفاسقة ولا يشترط في الحضانة المدانة
 الباطنة بل تكفي المعلنة الظاهرة **والسادس**
الاقامة في بلد المميز بان يكون ابواه متيحين
 في بلد واحدة ولو اراد احدهما سفر حاجة كبيع
 وتجارة طويله كان السفه وقصير كان الولد
 المميز وغيره مع المقيم من الابوين حتى يعود المسافر
 منهما ولو اراد احدا الابوين سفر نقله فالاب
 او لي من الامر بحضانته وينزع منه الشرط الثاني
الخلو اي خلوا المميز من زوج ليس من محارم **الطفل**
 فان نكحت شخصاً من محارم كعم الطفل او ابن
 عمه او ابن اخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تسقط
 حضانته بذلك **فان اخجل شرط منها اي**
 السهولة في الامر **سقطت حضانته** كما تقدم
 شرحه مفصلاً **كتاب**
احكام الجنائيات جمع جنائيه وهي عم من
 من ان تكون قطعاً او قتلاً او جرحاً **القتل على ثلاثه**
اضرب لا رابع لها **عمد محض** وهو مصدّر عمد
 بوزن ضرب ومعناه القصد **الخطأ المحض**
وخطأ محض وعمد خطأ وذكر المصنف تفسير
 العمد في قوله **فالعمد المحض ان يهدم الجاني الى**
ضربه اي الشخص بما اي بشي يقتل غالباً وفي

هذا هو المختار في الحضانة
 من غير ان يكون المميز
 في سنين

بها

فان قل الصبر على اعدائه ويتفق على نفسها من
 مالها وتقرض ويصير ما انفقته عليه ديناً عليه
 ولها **فسخ النكاح** واذا فسخت حصلت المفاارقة
 وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاقا ما انفقته المأخوطة
 فلا فسخ للزوجة بسببها **كذلك** للزوجة فسخ
 النكاح **ان عسر زوجها** **يا الصدق قبل الدخول**
 بها سواء علمت بسيارة قبل المقدم **فصل**
 في احكام الحضانة وهي لغة مأخوذة من الحضان
 بكسر الحاء وهو الجنب لضم الحافضة الطفل اليه وشرعا
 حفظ من لا يستقل با امر نفسه عما يؤذي له عدم تمييزه
 كطفل او كبير مجنون **واذا فارق الزوج زوجته**
ولم منها ولد فهي حق بحضانته اي تنميتها
 بما يصلح بتعهده بقطامه وشرابه وغسل بدنه
 وثوبه وتربيته وغير ذلك من مصالحه وموته
 الحضانة على من عليه دين نفقة الطفل واذا
 امتنعت الزوجة من حضانة ولدها انتقلت
 لامهاتها وتسمى حضانة الزوجة **الي مضي سبع**
سنين وغير المصنوع ان التمييز يقع فيها او بعد
 ثم بعد ها **المميز بين ابوين** **اختار**
سالم اليه فان كان في احد الابوين نقص كجنون
 فالحق للاخر مادام النقص قائما به واذا لم يكن
 الاب موجودا خير المميز لدين الجد والام
 وكذا بين المميزين ومن علي حاشية النسب
 كالحق وعم **وشرائط الحضانة سبع** احدها
العقل فلا حضانة لمجنونه اطبق جنونها او قطع

بعض النسخ في الغالب **وتقصد الجاني قتل** اي
 الشخص **بذلك** الشيء حينئذ **فيجب القود** اي المقصود
 عليه اي الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد
 القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لوجوب
 القصاص في نفس القاتل او قطع اطرافه اسلام
 او امان فيه والحرابي والموتد في حق المسلم **فان**
عني عنه اي عني الجاني عليه عن الجاني في صورة العمد
 المحض **وجبت** علي المقاتل **دية مفلطة** حاله
 في مال القاتل وسيدكر المصنف بيان تقليظها
 والخطاء المحض ان يرمي الي شيء كصيد فيصيب
 رجلا فيقتله **فلا قود** عليه اي الرامي **بالجيب**
 عليه **دية مخففة** وسيدكر المصنف بيان تخفيفها
 علي **العاقله موجلة** عليهم **في ثلاث سنين** يؤخذ
 اخر كل سنة منها قدر ثلث **دية كاملة** وعلي
 الفتي من العاقله من اصحاب الذهب اخر كل سنة
 نصف دينار ومن اصحاب الفضة ستة دراهم
 كما قال المتولي وغيره والمراد بالعاقله عصبة
 الجاني الا اصله وفرعه **وعمد الخطا ان يقصد**
ضرب بما لا يقتل غالبا كضرب بمصفي خفيفة **فيموت**
 المضروب **فلا قود** عليه **بالجيب** **دية مفلطة**
علي العاقله موجلة في ثلاث سنين وسيدكر
 المصنف بيان تقليظها ثم شرع المصنف في ذكر من
 يجب عليه القصاص لما حوذه من اقصاص الاثر
 اي تتبعه لا ان الجاني عليه تتبج الجنابة هو
 فياخذ مثلها فقال **وشرايط وجوب القصاص**

في القتل **اربعة** وفي بعض النسخ فصل وشرايط وجوب
 القصاص اربع الاول **ان يكون القاتل بالغا** فلا
 قصاص علي صبي ولو قال انا الان صبي صدق بيمينه
 الثاني ان يكون القاتل **عاقلا** فيمتنع القصاص من
 مجنون الا ان تقطع جنونه فيقتص منه ومن افاقته
 ويجيب القصاص علي من زال عقله بشرط مسكو
 متدد في شره فخرج من لم يتعد با ان شره مظنه
 غير مسكو فزال عقله فلا قصاص عليه **والثالث**
ان لا يكون القاتل والد للمقتول فلا قصاص
 علي والد يقتل ولده وان سفل الولد قال ابن الج
 ولو حكم قاض يقتل والد بولده تنقض حكمه **والرابع**
ان لا يكون المقتول انقص من القاتل بكر او حر
 فلا يقتل مسلم بكافر حريبا كان او ذميا او معاهدا
 ولا يقتل حر برقيق ولو كان المقتول انقص من
 القاتل بكبرا وصغرا وطولا وقصرا مثلا فلا عبرة
 بذلك ويقتل الجماعة بالواحد ان كانوا كافيههم وكان
 قتل كل واحد منهم لو انقذه كان قاتلا ثم اشار
 المصنف لقاعدة بقوله **وكل شخصين جري القصاص**
بينهما في النفس جري بينهما في الاطراف التي
 لتلك النفس فكما يشترط في القاتل كونه مكلفا يشترط
 في القاص لطف كونه مكلفا وحينئذ فمن لم يقتل
 بشخص لا يقطع بطلانه **وشرايط وجوب القصاص**
في الاطراف بعد الشرايط المذكورة في قصاص
النفس اثنان احدهما **الا يشترك في الاسم**
الحاص الطرف المقطوع وبينه المصنف بقوله

باد

شاء

اليمنى باليمنى اي تقطع اليمنى مثلاً من اذن اوريد
 او رجل باليمنى من ذلك **واليسرى** ما ذكر
باليسرى لا وعينيد فلا تقطع اليمنى يسرى
 ولا عكس **والثاني ان لا يكون باحدا الطرفين**
شلال فلا تقطع يدا او رجل صحيحة بشلا وهي
 التي لا عمل لها اما الشلا فتقطع بالاصححية
 على المشهور الا ان يقول عدلان من اهل
 الخبرة ان الشلا اذا قطعت لا ينقطع الدم
 بل تنفتح افواه المروق ولا تشد بالحسم
 ويشترط مع هذه ان يقع بها مستوفيهما
 ولا يطلب ارسا للشلال ثم اشار المصنف لقاعدة
 بقوله **وكل عضو اخذ اي قطع من مفصل كرفق**
وكوع فغير القصاص وما لا مفصل له لا قصاص
 فيه واعلم ان شجاج الراس والوجه عشرة
 حارصة عصبونات وهي ماشق الجلد قليلا ودائمة
 تدمية وباضعة تقطع اللحم وتلاصق تفوص فيه
 ويحقاق تبلع الجلدة التي بين اللحم والعظام
 وموضحة توضع المظم من اللحم وهما شمة تكسر
 المظم سوا او وضحة ام لا ومنقلة تنقل المظم
 من مكان الى مكان اخر وما مومة تبلع خريطة
 الدماغ المسماة ام الراس ودائمة بنزف
 ميجرة تحرق تلك الخريطة وتصل الى ام الراس
 واستثنى المصنف من هذه المشرة ما يفهمه
 قوله **ولا قصاص في الجرح** اي المذكورة **الا**
في الموضحة فتطال في غيرها من بقية المشرة

٧٥
 الا في الموضحة في بيان الدية وهي المال الواجب بالجنات
 على جرح في نفس او طرف **وقص** الدية
 على ضربين **مغلظة** و**مخففة** ولا ثالث لهما
فالمغلظة بسبب قتل الذكر الحر المسلم عمدا ما يدر
 من الابل والمائة مثلثة **ثلاثون حقة** وثلاثون
 جذعة وسبق معناها في كتاب الزكاة **وابعون**
خلفة بفتح الخاء وكسر اللام وباء الفاء وفسرها
 المصنف بقوله **في بطونها اولادها** والمعنى ان
 الاربعين حوامل ويثبت حملها بقول اهل الخبرة
 بالابل **والخففة** بسبب قتل الذكر الحر المسلم
 ما يدر من الابل والمائة مخففة **عشرون جذعة**
وعشرون حقة **وعشرون بنت لبون** **وعشرون**
بنت مخاض **وعشرون ابن لبون** ومتى وجبت
 الابل على القاتل او عاقلة اخذت من ابل من
 وحيت عليه وان لم يكن له ابل فيؤخذ من غالب
 ابل بلدة بلدي او قبيلة بدوي فان لم يكن
 في البلدة او القبيلة ابل فتؤخذ من غالب ابل اقليم
 البلاد اليه موضع المودي **فان عدمت الابل**
 انتقل الى قيمتها وفي نسخة اخري وان عوزت
 الابل انتقل الى قيمتها هذا ما في القول الجديد
 وهو الصحيح **وقيل** في التقديم **تنتقل الى النديتار**
 في حق اهل الذهب او تنتقل الى اثني عشر درهم
 في حق اهل الفضة وسوا في ما ذكر الدية المغلظة
 او المخففة **وان عطلت في التقديم زيد عليها**
 الثلث اي قدره وتغلظ دية الخطا في ثلاثة

مواضع احدها **اذا قتل في الحرم** اي حرم مكة
 اما المقتول في حرم المدينة او القتل في حال
 الاحرام فلا تغليظ فيه على الاصح والثاني مذكور
 في قول المصنف **وقتل في الاشهر الحرم** اي ذي القعدة
 وذو الحجة والحرم ورجب والثالث مذكور
 في قوله **او قتل قريبي** له **دارم** محرم يكون المصلحة
 فان لم يكن الرحم محرما كينت العم فلا تغليظ
 في قتلها **ودية المرأة** والحختي المشكل **علي النصف**
من دية الرجل نفسا وجرحا ففي دية حرة مسلمة
 في قتل عمد وشبه عمد خمسون من الابل خمسة عشر
 حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون حوامل وفي
 قتل خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لمخض
 وعشر حقات وعشر جذاع **ودية اليهودي** **نفسه**
والنطري والمستامن والمعاهد **ثلاث دية**
المسلم نفسا وجرحا اما الجوسي فنية ثلثا عشر دية
 مسلم واخص منه ثلث خمس دية مسلم **وتكمل**
دية النفس وسبق انهما مائة من الابل **في قطع كل**
من اليدين والرجلين فيجب في كل يدا ورجل خمسون
 من الابل وفي قطعهما مائة من الابل **وتكمل**
الدية في قطع الانف اي في قطع ما لان منه وهو
 المارن وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية
وتكمل الدية في قطع الاذنين او قلمهما بغير
 ايضاح فان حصل مع قطعهما ايضاح وجب
 ارشه وفي كل اذن نصف دية ولا فرق فيما
 ذكر بين اذن السميع او غيره ولو ايسر

بنو النضير
وعشرون

خطة ابلات

الاذنين بجناية عليهما فنيهما دية والعينين
 ففي كل منهما نصف دية وسوا في ذالك عين
 احول او اعور او اعشى **والجفون الاربع**
 ففي جفن كل منهما ربع دية **واللسان** لما طلق
 سليم الذوق ولو كان اللسان لا لثغ او ارت
والشفتين وفي قطع احدهما نصف دية **وذهاب**
الكلام كله وفي ذهاب بعضه ينسطر من الدية
 والحرف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون
 حرفا في لغة العرب **وذهاب البصر** اي ذهاب
 من العينين اما اذهابه من احدهما فنية نصف
 دية ولا فرق بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ
 او طفل **وذهاب السمع** من الاذنين وان نقص
 من اذن واحدة سدت وضبط منتهي سماع
 الاخرى وجب قسط التفاوت واخذ
 بنسبة من الدية **وذهاب الشم** من المتقين
 وان نقص الشم وضبط قدره وجب قسطه
 من الدية والاختكوة **وذهاب العقل** فان زال
 بجرح على الرأس له ارش مقدرا وحكومت وجبت
 الدية مع الارش **والذكر السليم** ولو ذكر صغير
 وشيخ وعين وقطع الحشمة ففي قطعها
 وحدها دية **والانثيين** اي البيهنتين ولو من
 عينين ومحبوب وفي قطع احدهما نصف دية
وفي الموضحة من الذكر المسلم الحر **وفي السن** منه
خمس من الابل وفي اذهاب كل عضو لا منفعة
 فيه حكومت وهي جزو من الدية نسبت اليه دية

النفس نسبة نقصها إلى الجنائية من قيمة الجنين عليه ولو
كان رقيقا بصنائه التي هو عليها فلو كانت قيمة
الجنين عليه بلا جنائية على يده مثلاً عشرة وبعد
الجنائية تسعة فالنقص عشر فيجب عشر دية النفس
ودية العبد المصوم قيمة والامة كذا الك ولو
زادت قيمة كل منهما على دية الحر ولو قطع ذكر
عبد وانثى وجبت قيمتان في الاظهر **ودية**
الجنين الحر المسلم ولو تباعا لا ابوي او لاحدهما
ان كانت امه معصومة حال الجنائية **غرة** اي تسعة
من الرقيق **عبد كان امانة** سليم من عيب مبيع
ويشترط بلوغ الفة بنقص عشر الدية فان فقدت
الفة وجب بدلها وهو خمسة ابرة وتجب الغرة
على عاقلة الجاني **ودية الجنين الرقيق عشر قيمة**
امه يوم الجنائية عليها ويكون ما وجب لسيدها
وتجب في الجنين اليهودي او النصراني غرة كثلث
غرة مسلم وهو بغير ثلثا بغير **فصل**
في احكام القسامة وهي ايمان الدماء **واقترن**
بدعوى القتل لو بثلثة وهولفة الضمف
وشرعا فنية تدل على صدق المدعي بان توقع
تلك القربة في القلب صدقه والى هذا اشار
المصنف بقوله **يقع به في النفس صدق المدعي**
بان وجد قتيل او مبعوض كراسه في محلة
منفصلة عن بلدة كبيرة كما في الروضة واصلا
او وجدت في قرية صغيرة لا اعدا به ولم
يشاركهم في القرية غيرهم **حلق المدعي خمسين**

عينا ولا يشترط مولا قتها على المذهب ولو
تحلل ايمان جنون من الحلق وانما من بني بعد
الافاقه على ما مضى منها ان لم يغزل القاضي
الذي وقعت القسامة عنده فان غزل وولي
غيره وجب استيفائها واذا حلق المدعي **استحق**
الدية ولا تقع القسامة في قطع طرف وان لم يكن
هناك لو ثا اليمين على المدعي عليه فيجوز خمسين
عينا وعلى قاتل النفس المحرمة عمدا او خطا
او شبه عمدا **كفارة** ولو كان القاتل صبيا او مجنونا
فيعتق الولي عنهما من الصما والكفارة **عتق**
رقة مومنة سليمة من اليوب المضرة اي الخلعة
بالعمل والكسب فان لم يجد لها فصيلا **شهرين**
بالهلال **متتابعين** بنية الكفارة ولا يشترط
نية التتابع في الاصح فان عجز المكفر عن صوم
الشهرين لهر او لحقه بالصوم مشقة شديده
او خاف زيادة المرض كن باطعام ستين مسكينا
او فقيرا بدفع لكل واحد منهم مدام طعام تحري
في الفطرة ولا يطعم كافرا ولاها مشميا ولاها
مطلبيا **كتاب الحدود**
جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بهذا لك
لمنعها من ارتكاب الفواحش وبدا المصنف من
الحدود بحد الزنا المذكور في اثناء قوله
والزاني على صريحتين **محض** وغيره **فا المحض**
وسياقي قريبا انه البالغ العاقل الحر الذي غيب
حششته او قدرها من مقطوعها بقتل في نكاح

صحيح **حد** **الرجم** بجارة معتدلة لا تحصى صغيره
 ولا يهني **وغير المحقق** من رجل وامرأة **حد** **جلد**
 مائة سميت بذلك لانقضاءها بالجلد **وتفريب**
عام الى مسافة قصر فالأكثر برأي الامام وحسب
 مدة العام من اول سنة الزا في لامن وصوله مكان
 التفريب والاولي ان يكون بعد الجلد **وشرائط**
الاحسان **الرب** الاول والثاني **البلغ** **والمقل**
 فلا حد علي صبي ومجنون بل يرد بان بما نجرهما
 عن الوقوع في الزنا **والثالث الحية** فلا يكون
 الرقيق والمبعض والمكاتب وام الولد مضافان
 وان وطئ كل منهما في نكاح **صحيح** **والرابع وجود**
الوطي من مسلم او ذمي **في نكاح صحيح** وفي بعض
 النسخ في النكاح الصحيح واراد بالوطي تنبيب
 الحشفة او قد رها من مقطوعها بقبل وخرج
 بالصحاح **الوطي** في نكاح فاسد فلا يحصل به
 التحسين **والعبد والامة نصف حد الحر** فيحد
 كل منهما خمسون جلدة ويغيب نصف عام ولو
 قال المصنف ومن غير وقخذه الى اخره كان اولي
 ليعم المكاتب والمبعض وام الولد **وحكم اللواط**
وايتان البهايم حكم الزنا لمن لا ط بشخص
 كن وطير في دبره حد علي المذهب ومن اتى
 بهيمة حد قال المصنف لكن **الراجح** انه يعزى
 ومن وطئ الاولي ومن باشر اجنبية في مادون
 الفرج عز وجل لا يبلغ الامام بالانفرد في
 الحد **ود** فان عز محمد وجب عليه ان ينقص

من تفريه عشر من جلدة او عز وجل وجب عليه
 ان ينقص من تفريه اربعين جلدة لا زاد في حد
 كل منهما **قصة** في احكام القذف
 وهو لغة الرمي بالزنا علي جهة التعيير لخرج هو
 الشهادة بالزنا **واذا قذف** بذال **المخلة** **غيره** بالزنا
 كقوله زنيته فعليه **حد القذف** ثمانين جلدة كاسياقي
 هذا اذا لم يكن القاذف ابا او اما وان عليا كاستيل
 ثمانية عشر بيط ثلاثة وفي بعض النسخ ثلاث منها
 في القاذف وهو ان يكون **بالفاعة** قلا فالصبي
 والمجنون لا يحدان بقذفهما شخصا ولا يكون
والد للمقذوف فلو قذف الاب والام وان علا
 ولده وان سفل لاحد عليه **وخمس** في المقذوف
 وهو ان يكون مسلما **بالفاعة** قلا حرا عفيفا عن
 الزنا فلا حد بقذف الشخص كافر او صغيرا هو
 او مجنونا او رقيقا او زانيا **ويحد الحر** القاذف
 ثمانين جلدة **ويحد العبد اربعين** جلدة **ويقطع**
 عن القاذف **حد القذف** بثلاث اشيا احدها
اقامة البينة سوا كان المقذوف اجنبيا او زوجة
 والثاني مذكور في قوله **وعفو المقذوف** اي عفو
 القذف والثالث مذكور في قوله **او اللعان** في حق
 الزوجة وسبق بيان في قول المصنف **فصل** **واذا**
 رمي الرجل الي اخره **قصة** في احكام
 الاشرية وفي الحق المتعلق بشربها ومن شرب خمر
 وهي المتخذة من عصير العنب **وشربا** **بمسك** من غير
 الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب **حد** ذلك الشارب

وشرع الرمي

ان

ان كان حرام **ربيعين** جلدة وان كان رقيقا عشرين
 جلدة **ويجوز ان يبلغ** الامام **بداي** حد الشرب
ثمانين جلدة والزيادة على ربيعين في حرو عشرين
 في رقيق **علي وجب التفسير** وقيل الزيادة على
 ما ذكره حد وعلي هذا يعتنع النقص عنها **وجيب**
 عليه الحد اي شارب الخمر المسكر **بداي** من
باليينه اي رجلين يشهدان بشرب ما ذكر
والاقرار من الشارب **بداي** شرب مسكر افلا
 يجد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة
 امرأتين ولا بيمين مردودة ولا بعلم القاضي
 ولا يحد ايضا شارب الخمر **بداي** **والاقرار**
 بان يشتم رايحة الخمر **فصل** في احكام
 قطع السرقة وهي لقة اخذ المال حقيقته وشرعه
 اخذه حقيقته ظلما من حرز مثله **وتقطع يد السارق**
ثلاثة شرايط وفي بعض النسخ بست شرايط
 ان يكون السارق **بالغا** عاقلا مختارا مسلما او ذميا
 فلا قطع على صبي ومجنون ومكروه ويقطع مسلم
 وذمي مال مسلم وذمي واما المعاهد فلا قطع
 عليه في الاظهر وما تقدم شرط في السارق وقد
 المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق في قوله **وان**
يسرق نساء با قيمة ربع دينار اي خالصا مضروبا
 او يسرق قدرا مفشوشا يبلغ خالصا ربع دينار
 مضروبا او قيمته **من حرز مثله** فان كان المسروق
 بعدا او مسجدا او شارع اشترط في احراره ودار
 الحياض وان كان **لنحوه** كني لحاظ معتاد

كان

في مثله وثوب ومتاع وضعة شخص بغير بصيرة
 مثلا ان لاحظته بنظره له وقتا فقتل ولم يكن
 هناك اذ حار الطارقين فهو محرر والا فلا هو
 وشرط الملا حفظ قدره على منع السارق ومن
 شرط المسروق ما ذكره المصنف في قوله **لا ملك له**
غير ولا شبهة اي السارق في مال المسروق منه
 فلا قطع بسرقة مال اصل وفرع للمسارق ولا
 بسرقة رقيق مال سيده **ويقطع** من السارق يده
 اليمنى **من مفصل الكوع** بعد خلعه من رجله يمين
 بعنف وانما يقطع اليمنى بالسرقة الاولى فان
سرق ثانيا بعد قطع اليمنى **قطعت رجله اليسرى**
 بجد يده ماضية دفعة واحدة بعد خلعه من
 مفصل القدم فان سرق **ثالثا** قطعت يده اليسرى
 بعد خلعه فان سرق **رابعا** قطعت رجله اليمنى
 بعد خلعه وينفس محل القطع بزيت او دهن
 مغلي فان سرق **بعد ذلك** اي بعد الرابعة عثر
 وحديث الامم يقتله في المائة الخامسة **منسوخ**
فصل في احكام قاطع الطريق
 وسمى بذلك لا متناع الناس من سلوك الطريق
 خوفا منه وهو مسلم مكلول مشوكة مختار ولا
 يشترط فيه ذكورة ولا عدد فخرج بقاطع الطريق
 المحتلس الذي يتعرض لاخذ القافلة ويعتد
 الهرب **وقاطع الطريق** على اربعة اقسام الاول
 مذكور في قوله **ان قتلوا** اي عمدا وعدوانا
 من يكاؤه ولم ياخذوا المال قتلوا حتما وان

قتلوا خطأ او شبهة عمدا ومن لم يكافيه لم يقتلوا
 والثاني مذكور في قوله **وان قتلوا واخذوا المال**
 اي نصاب السرقة فاكثر **قتلوا وصلبوا علي**
 خشية ولحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم
 والصلاة عليهم والثالث مذكور في قوله **وان**
اخذوا المال ولم يقتلوا اي نصاب السرقة فاكثر
 من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه **تقطع ايديهم**
وارجلهم من خلاف اي يقطع منهم اليد اليمنى
 والرجل اليسرى فان عادوا فيسرهم ويمسكهم
 يقطعان فان كانت اليمنى والرجل اليسرى
 منقودة اكتفي بالموجودة في الاصح والراجح مذكور
 في قوله **فان خافوا** المارين في الطريق **ولم يلقوا**
 منهم **مالا ولم يقتلوا** حسبوا في غير مواضعهم
 حسبهم الامام وغورهم **ومن تاب منهم اي**
 قاطع الطريق **قبل القدرة** من الامام **عليه سقط**
عن الحد اي العقوبات المختصة بقاطع الطريق
 وهي حتم قتله وصلبه وقطع يده ولا يستطاي في
 الحدود التي لله تعالى كزنا وسرقة بعد التوبة
 وفهم من قوله **واخذ** بفهم اوله **بالحقوق** التي
 تتعلق بالادمين قصاص وحد قذف ورد
 مال انه لا يسقط شي منها عن قاطع الطريق
 بتوبته وهو كذا **فصل**
 في احكام الصيال واقتلاف البهائم **ومن قصد**
 بغير اوله باذي في نفسه او ماله او حرمة با ان
 صال عليه شخص يريد قتله واخذ ماله وقتل

اي

او وطى حرمة **فما تل عن ذالك** اي عن نفسه وماله
 وحرمة **وقتل الصيال** علي ذالك **فما الصيال** فلا ضمان
 عليه بقصاص ولا دية ولا كفارة **وعلي ذالك**
الذات سوا كان ماله حيا او مستميرها او مستاجر
 او غاصبها **فان ما اتلفت ذات** سوا كان الاقتلاف
 بيدها او رجلها او غير ذالك ولو بالت او راشت
 بغير يدي قتلته بذالك لنفسه وماله فلا ضمان
فصل في احكام البغاة وهم فرقة
 صلحون تحت المنون الامام العادل ومنزلة البغاة باع
 من البغي وهو الظالم **ويقاتل** بغير ما قبل اخيه **اهل**
البغاة ان يقاتلهم الامام بثلاثة شرائط **هي**
 احدها **ان يكونوا في منعة** بان يكون لهم شوكة
 بقوة وعدد وعطاع فيهم وان لم يكن المطاع
 اماما منصوبا بحيث يحتاج الامام العادل
 في ردعهم لطاعته الى كلفة من بدل مال وتحصيل
 رجال فان كانوا افرادا يسهل ضبطهم فليسوا
 بغاة **والثاني ان يخرجوا عن قبضة الامام**
 العادل اما بترك الا نقياد له او منع حق توجبه
 عليهم سوا كان الحق ماليا او غير ذلك وقصا
والثالث ان يكون لهم اي البغاة تاويل شاي
 اي محتمل كما عبر به بعض الاصحاب كطالبتة اهل
 صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا ان عليا رضي
 الله عنه يعمي من قتل عثمان فان كان التأويل
 قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا
 يقاتل الامام البغاة حتي يبعث اليهم امينا

فقطنا يسألهم ما يكرهون فها ان ذكر والمظلمة
 هي السبب في امتناعهم من طاعة ازالها فان لم
 يذكر واشيا وامروا بعد ازالة المظلمة على النبي
 نصيحتهم ثم اعلمهم بالقتال **ولا يقتل اسيرهم**
 اي البينة فان قتله شخص عادل لا قصاص عليه
 في الاصح ولا يطلق اسيرهم وان كان صبيا او امرأة
 حتى ينتهي الحرب ويتفرق جمعهم الا ان يطيح
 الاسير مختارا بما يمتد للامام **ولا ينفذ ما لهم**
 ويرد سلاحهم وخيلهم اليهم اذا انتفضي الحرب
 وامنت غايلتهم بتفرقهم او ردهم للطاعة
 ولا يقاتلون بمظلم كئنا ومخيف الا لضرورة
 فيقاتلون بذلك كما ان قاتلون بدوا حاطوا بنا
ولا يذوق جرحهم والتدقيق تنعيم القتل وتجميله
فصل في احكام الردة وهي اربع
 انواع اكفر ومعناها الكفر الرجوع عن شيء الى غيره
 وشرعا قطع الاسلام اي من يصح طلاقه بنيسة
 كبر او قول مكفر او فعل كفر كسجود لعنم سوا كان
 على جهة الاستهزاء او العناد او الاعتقاد كمن
 اعتقد حدوث الصانع **ومن ارتد عن الاسلام**
 من رجل او امرأة كمن انكر وجود الله تعالى او كذب
 رسولا من رسل الله او حلل محرما بالاجماع
 كالزنا وشرب الخمر وحرم حلالا بالاجماع
 كالنكاح والبيع **استيب** وجوبا في الحال
 في الارض فيهما ومقابل الارض في الارض في الارض
 الاستتابة وفي الثانية انه يجهل **ثلاثا** اي الى

اي ان ارتد عن الاسلام وجوبا في الحال

ثلاثة

ثلاثة ايام **فان تاب** بعوده للاسلام بان
 اقر بالشهادتين على الترتيب بان يؤمن بالله
 ثم برسوله فان عكس لم يصح كما قال النووي
 في شرح المذهب في الكلام على نيته الوضوء **والا**
 اي وان لم يقب الميرقد **قتل** اي قتله الامام ان
 كان حارب ضرب عنقه لابقا احراق ونحوه فان
 قتله غير الامام عزروا ان كان الميرقد وقيفا
 جاز للسيد قتله في الارض ثم ذكر المصنف حكم القتل
 للفصل وغيره في قوله **ولم يفسل ولم يصلي عليه**
ولم يدفن في مقابر المسلمين وذكر غير المصنف
 حكم تارك الصلاة في رجب المباركات واما المصنف
 ذكره هنا فقال **وتارك الصلاة المصودة**
 الصادقة باحد الخمس على ضربين احدهما ان
 يتركها وهو مكلف غير معتقد لوجوبها فحكمه
 اي التارك لها حكم المرتد وسبق قرنا حكمه
 والثاني ان يتركها كسلاح حتى يخرج وقتها حال
 كونه معتقد لوجوبها فيستتاب **فان**
تاب وصلي هو تفسير للتوبة والا اي وان لم
 ينسب قتل احد الكفر وكان حكمه حكم المسلمين
 في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم
 المسلمين ايضا في النسل والكفن والصلاة عليه
كتاب احكام الجهاد
 وكان الامر به في عهده صلى الله عليه وسلم
 بعد الطهارة من ضحائية واما بعده فللكفار
 حالان احدهما ان يكونوا ميلادهم فالجهاد فرض

كفاية علي المسلمين في كل سنة فاذا فعله من فيهم
 كفاية سقط الحج عن الباقيين والثاني ان يدخل
 الكفار بلدة من بلاد المسلمين او ينزلوا قرية
 منها فاجهاد حينئذ فرض عليهم فيلزم
 اهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم
 وشرايط وجوب الجهاد سبع خصال احدها
 الاسلام فلا جهاد علي كافر والثاني البلوغ
 فلا جهاد علي صبي والثالث العقل فلا جهاد علي
 مجنون والرابع الحرية فلا جهاد علي رقيق ولو
 امره سيده ولا مبعوض ولا مدبر ولا
 مكاتب والخامس الذكورية فلا جهاد علي امرأة
 وخنثي مشكل والسادس الصحة فلا جهاد علي
 مريض يمرض يمنعه عن قتال وركوب الا بمشقة
 شديدة لكي مطبقة والسابع الطاقة علي
 القتال فلا جهاد علي اقطع يد مثلاً ولا من
 عدم اهبة القتال كسلاح ومركوب ونفقة
 ومن اسر من الكفار فعلي ضربين ضرباً لا تخيير
 فيه للا مأمور وفي بعض النسخ بدل يكون رقيقاً
 رقيقاً بنفس السبي اي الاخذ بهم الصبيان
 والنساء اي صبيان الكفار ونساءهم ولحق
 بما ذكره الحنابلة والجائز نساء المسلمين لان
 الاسر لا يتصور في المسلمين وضرب لا يرق
 بنفس السبي وهم الكفار الا صليوني الرجال
 البالغون الاحرار العاقلون والا مأمور فيهم
 بخير بين اربعة اشيا احدها القتل بغير رقية

وخرج بالكفار
 الصبي

لا تجزيق وتزويق مثلاً والثاني الاسترقاق وحكمهم
 بعد الاستراق كبقية اموال الفينة والثالث
 المن عليهم بتولية سبيهم والرابع الفدية اما
 بالمال او بالرجال اي الاسري من المسلمين
 ومال فدايتهم كبقية اموال الفينة ويجوز ان يفادي
 مشرك واحد بمسلم او اكثر ومشركون بمسلم
 بفعل الامام في ذلك ما فيه المصلحة للمسلمين
 فان خفي عليه الاحتساب منهم حتي يظهر له الاحتساب
 فينقله وخرج بقولنا سابقاً الا صليوني الكفار
 غير الا صليين كما المرتد فيطالب بهم الامام
 بالاسلام فان امتنعوا قتلهم ومن اسلم
 من الكفار قبل الاسر اي اسر الامم له اجر
 ماله ودمه وصغار اولاده عن السبي وحكم
 بالاسلام منهم تبعاً له بخلاف البالغين من اولاده
 فلا يعصمهم اسلام ابيهم واسلام الجد
 يعصم ايضا الولد الصغير واسلام الكافر
 لا يعصم زوجته عن استرقاقها ولو كانت
 حاملاً فان استرقت انتزع نكاحه في الحال
 وتحكم للصبي بالاسلام عند وجود ثلاثة
 اشيا احدها ان يسلم احداً بوير فيحكم
 بالاسلام تبعاً لهما وامام من بلغ مجنوناً
 او بلغ عاقلان ثم جن فكا الصبي والسبب الثاني
 مذكور في قولنا ويسببه مسلم حال كون
 الصبي منفرداً عن ابويه فان سبي الصبي
 مع احد ابويه فلا يتبع الصبي السابي له

ومعنى كونه مع احدا بويده ان يكون في جيش
واحد او غنمة واحدة لا ان مالها يكون
واحد ولو سباه ذمي وحمله الي دار الاسلام
لم يحكم باسلامه في الاصح بل هو على دين
السابق له والسبب الثالث المذكور في قوله
او يوجداي الصبي لقيط في دار الاسلام وان
كان فيهما اهل ذمة فانه يكون مسلما وكذا لو
وجد في دار الكفار وفيها مسلم **فصل**
في احكام السلب وقسمة الغنمة **ومن قتل قتيلا**
من الكفار اعطى سلبه بشرط كون القاتل
مسلم اذ كان او انشجر او عبدا شرطه
الا ماله اولا والسلب ثياب القتل التي
عليه والحق والران وهو خرق بلا قدم يلبس
للساق فقط والات الحرب والمركوب الذي
قاتل عليه اسكه بمنائه والسرج والجام ومثله
الدابة والسوار والطوق والمنطقة وهي التي
يشد بها الوسط والخاتم والنفقة التي
معه والجنسية التي تقاد معه وانما يستحق
القاتل سلب الكافر اذا غر بنفسه حال الحرب
في قتله بحيث يكفي بركوب هذا الفرس بشر
ذلك الكافر فلو قتله وهو اسير وتايم وقتله
بعد ان هزم الكفار فلا سلب له وكفاية بشر
الكافر ان ينزل امتناعه كان يفتاع غنميه هي
او يقطع يديه او رجله **والغنمة** لغة ما حوذا
من الغنم وهو الرمح وشرعا المال الحاصل للمسلمين

من كفاط اهل الحرب بقتال او احياء خيل او ابل
وخرج لاهل حربا لالمال الحاصل من المرتدين
فان في الغنمة **وتقسم الغنمة بعد ذلك**
اي بعد اخراج السلب منها على خمس **اخماس**
فيعطى اربعة اخماسها من عقار ومنقول
لمن شهد اي حضرو الواقعة من الغنمين
بنية القتال وان لم يقاتل مع الجيش وكذا من
حضر لبنية القتال وقاتل في الاظهر ولا شيء
لمن حضر بعد انقضاء القتال ويعطى **للفارس الحاضر**
الواقعة وهو من اهل القتال بفارس مهي للقتال
عليه سوا قاتل ام لا **ثلاثة اسهم** سهمين لفرسه
وسهم له ولا يعطى الا لفارس واحد ولو كان معه
افراس كثيرة **وللراجل اي المقاتل على رجله سهم**
واحد **ولا يسهم الا لمن اي شخص استكمل فيه**
خمس شرايط الاسلام والبلوغ والعقل والحربة
والذكورية فان اختلف بشرط من ذلك **رضخ**
ولم يسهم له اي لمن اختلف فيه الشرط اما لكونه صغيرا
او مجنونا او رقيقا او انثى او ذمي والرضخ لفنة
الغطاء القليل وشرعا شيء دون سهم يعطى لمن
ذكر ويشهد الامام في قدر الرضخ بحسب رايه
فينزل المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الاقل
قتالا وبحل الرضخ **الاخماس الاربعة في الاظهر**
والثاني محله اصل الغنمة ويقسم الخمس الباقي
بعد **الاخماس الاربعة على خمسة اسهم** سهم
منه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي

كان له في حياته **يصرف بعد المصالح المتعلقة**
 بالمسلمين كالقضاة الحاكمين في البلاد واما
 قضاة العسكريين وقون من الاخماس الاربعه
 كما قال الماوردي وغيره وكذا الثغور وهي
 المواضع الخوفه من اطراف بلاد الاسلام
 الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور بالرجال
 واللات الحرب ويقدم الاعم من المصالح فالاعم
وسهم لذوي القربى اي قربي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم **وههم بنو اهاشم وبنو**
المطلب يشتركون في ذلك الذكر والانشي
 والعتي والفقير ويفضل الذكر فيعطى مثل
 حظ الانثيين **وسهم لليتامى** المسلمين جمع
 يتيم وهو صغير لا باله سوا كان الصغير ذكرا
 او انثى له جدا ولا قتل ابوه في الجهاد ولا يشترط
 فقر اليتيم وسهم للمساكين وسهم لا ابناء
 السبيل وسبق بيانها قبل كتاب الصيام
فصل في قسم الفتي على مستحقه والفتي
 لغة ما خوذ من فاء اذا رجع ثم العمل في الحال
 الراجع من الكفار الى المسلمين وشرعاهو مال
 حلال من كفار بلا قتال ولا ايجاف خيل ولا ابل
 كالجزية وعشر التجارة ويقسم مال الفتي **علي**
بصرف خمسة يعني الفتي **من** اي الخمسة الذين
يصرف عليهم خمس القيمة وسبق بيان
 الخمسة ويعطى اربعة اخماسها وفي بعض النسخ
 اربعة اخماس اي الفتي للمقاتلة وهم الاجناد

الذين

الذين عينهم الامام للجهاد واثبت اسماءهم
 في ديوان المرتزقة بعد ان تصافهم بالاسلام
 والتكليف والحرية والصحة فيفرق الامام عليهم
 الاخماس الاربعه على قدر حاجاتهم فيبحث
 عن كل حال من المقاتلة وعن عياله اللازم له
 نفقتهم وما يكفيهم فيعطونهم كما يتهم من نفقة
 وكسوة وغير ذلك ويراعي في الحاجة الزمان
 والمكان والرخص والفلا وأشار المصنف بقوله
وفي مصالح المسلمين الا انه يجوز للامام ان
 يصرف الفاضل عن حاجات المرتزقة في مصالح
 المسلمين من اصلاح الحصون والثغور ومن
 شراء سلاح وخيل علي الصالح **فصل**
 في احكام الجزية وهي لغة اسم الخراج مجعول على اهل
 الذمة سميت بذلك لانها اجزأت اي كفت
 عن القتل وشرعا ما يلتزمه كافر بمقد مخصوص
 ويشترط ان يعقدها الامام او نائبه على جهة
 التاقيت فيقول اقرركم بدار الاسلام غير
 الحجاز واذا ننت لكم في اقامتكم بدار الاسلام علي
 ان تبذلوا الجزية وتنقادوا لحكم الاسلام
 ولو قال الكافر للامام ابتدا اقرركم بدار
 الاسلام كفي **وشرايط وجوب الجزية خمس**
خصال احدها البلوغ فلا جزية علي صبي الثاني
المقل فلا جزية علي مجنون اطبق جنونه فان
 تقطع قليلا كساعة من شهر لم منه الجزية
 او تقطع جنونه كثيرا كيومين في يومين

فيه لفتت ايام الا فاقته اذا بلغت سنة وحيث
جزيتها والثالث الجزية فلا جزية علي رقيق ولا
علي سيده ايضا والمكاتب والمدبر والمبعض
كالرقيق والرابع **الذكورة** فلا جزية علي امراة
وخشي فان باننت ذكورة اخذت منه الجزية
للنين الماضية كما يحسنه النووي في زوايد الروضة
وجزم به في شرح المذهب والخامس ان يكون
الذي تعقد له الجزية من اهل الكتاب كاليهود
والنصاريا ومن له شبهة كتاب وتعقد ايضا
له اولاد من تهود او تنصر قبل النسخ او شككتنا
في وقت وكذا لك تعقد لمن احد ابويه وثني والاخر
كتابي ولزاعم التمسك بصحيفة ابراهيم المترلة عليه
او زبور او وود المترلة عليه واقل ما يجب في
الجزية علي كل كافر دينار في كل حول ولا حد
لا اكثر الجزية وتؤخذ اي يسن للامام ان يماكت
من عقدت له الجزية وحينئذ يؤخذ من
المستطاع الحال ديناران ومن المؤسرات ربع
دينار استحب بان لم يكن كلا منهما سفيها فان
كان سفيها لم يماكت الا امام ولي السفير والعبوة
في التوسط واليسار باخر الحول ويجوز اي يسن
للامام اذا صالح الكفار من بلدهم لاني دال
الاسلام ان يشترط عليهم الضيافة لمن يربهم
من المسلمين المجاهدين وغيرهم فضلا كي زايلا
عن مقدار اقل الجزية وهو دينار كل سنة
ان رضوا بهذه الزيادة ويتفق عقد الجزية

بعد صحته اربعة اشيا احدها ان يؤد الجزية
وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور ولا علي وجه
الاهانة والثاني ان يجري عليهم احكام الاسلام
فيضمنوا ما يتلفوه علي المسلمين من نفس ومال
وان فعلوا ما يستقدون تخريمه كالزنا اقيم
عليهم الحد والثالث ان لا يذكروا دين
الاسلام الا بخير والرابع ان لا يفعلوا ما فيه
ضرر علي المسلمين با ان يادوا ومن يطلع علي عورة
المسلمين وينقلها اليه ارا الحرب ويلزم المسلمين
بعد عقد الذمة الصلح الكف عنهم نفسا ومالا
وان كانوا في بلدنا او ببلد مجاور لنا لم ننادف
اهل الحرب عنهم **ويعرفون بلبس الفياراي**
يكسر الفين المجنة وهو تغيير اللباس بان يخط
الذمي علي ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون ذا الك
علي الكتف والاولي باليهودي الاصفر والنصراني
الازرق والمجوسي الاسود والاحمر وقول المعنف
يعرفون عبرة النووي ايضا في الروضة بتعسا
لا اصلها لكنه في المنهاج قال ويومر اي الذمي
ولا يعرف من كلامه ان الامر للوجوب والندب
لكن مقتضي كلام الجمهور الاول وعطف المعنف
علي الفيار قوله **وشد النار** وهو ناري محقة
خط غليظ يشد في الوسط فوق الشاف ولا
يكفي جعله تحتها **ويعنفون من ركوب الخيل** النيسة
وغيرها ولا يعنفون من ركوب الخيل ولو كانت
نيسة ويعنفون من اسماع المسلمين قول الشرعي

كالله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا
 كبيرا **كتاب أحكام الصيد والذبيحة**
 والضحايا والأطعمة والصيد مصدر أطلق
 هنا على اسم المفعول وهو الصيد وما أي
 والحيوان البري المأكول الذي **قد** وبضم
 أوله **عليه** كانه أي ذبحه **قد** كانه تكون في حلقه
 وهو أعلا العنق **ولبته** أي بلام مفتوحة
 وموحدة مشددة أسفل العنق والذكاة
 بذال مجمة معناها لفة التطيب لما فيها من
 تطيب الكالمذبح وشرعا بطل الحارة
 الفريزية على وجه مخصوص ما الحيوان المأ
 كول البري فيل على الصحيح بلا ذبح وما أي
 والحيوان الذي لم **يقدر** بضم أوله **عليه** كانه
 كشاة إنسية فوحشت أو بغير ذبح شارد
قد كانه عقره بفتح العين عقر من هقار واحد
 حيث **قد** عليه أي في أي موضع كان المقصود
 وتكال الذكاة وفي بعض النسخ ويستحب الذكاة
 أربعة أشياء أحدها **قطع الحلقوم** بضم الحاء
 المعجمة وهو مجرى النفس دخولا وخروجا
 والثاني **قطع المري** بفتح الميم وهو آخره ويجوز
 تسهيله مجرى الطعام والشراب من الحلق
 إلى المعدة والمري تحت الحلقوم ويكون قطع
 ما ذكره دفعة واحدة لادفعتين فانه مجرم
 المذبح حينئذ ومتى بقي شيء من الحلقوم
 والمري لم يحل المذبح **والثالث والرابع قطع**

الودجين بواو واد مفتوحين تشنية وبع
 بفتح الدال وكسرها وهما عرقان في صفحة العنق
 يحيطان بالحلقوم **والجزء منها أي الذي**
يسكن في الزكاة شيان قطع الحلقوم والمري
 فقط ولا يسن قطع ما وري ذلك الودجين
ويجوز أي يحل الاصلطيا أي كل المصاد بكل
جارية معقولة من السباع كالنهد والتمر والكلب
 ومن جوارح الطير كصقر وباز في أي موضع كان
 جرح السباع والطير والجارية مشتقة من الجرح
 وهو الكسب وشرائط تعليمها أي الجوارح
 أربعة أحدها أن تكون الجارية معقولة بحيث
 إذا أرسلت أي أرسلها صاحبها استرسلت
 والثاني أنها إذا أخرجت بضم أوله أي زجرها
 صاحبها **أن تجرت** والثالث أنها إذا قتلت
 صيدها **تأكل منها** أي يتكرر الشرايط الأربعة
 من الجارية بحيث يظن ناء ديها ولا يرجع في التكرار
 لعدد بل المرجع فيه لأهل الخبرة بطباع الجوارح
 وأن معدمت منها أحد الشرايط لم يحل ما أخذت
 الجارية إلا أن يذكر ما أخذت الجارية حيا
 فيركي فيل حينئذ ثم ذكر المصنوع الذي في قوله
ويجوز الزكاة بكلمة أي كل محددي كحديد ونحاس
الا السن والفلز وباقي المظام فلا تجوز
 التذكية بها ثم ذكر المصنوع من نفع منه التذكية
 في قوله **ويحل ذكاة كل مسلم بالغ** أو غير يطبق النجس
 وذكاة كل كتابي يهودي أو نصراني ويجوز ذبح

والرابع انه يتكرر ذلك منها

مجنون وسكران في الاظهر وتكره ذكاة الاغني
 ولا تحل ذكاة بحوسي ولا وثني ولا غيرها ممن
 لا كتابة له وذكاة الجنين حاصلة بذكاة
 امه فلا يحتاج لتذكيته هذا ان وجد ميتا
 او فيه حياة غير مستقرة اللهم الا ان يوجد حي
 بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن امه فيذكي
 حينئذ وما قطع من حيوان حي فهو ميت الا
 الشراي المقطوع من حيوان ما كول وفي بعض
 النسخ الا الشمور المنتفع بها في الفارش
 والملابس وغيرها **فصل** في احكام
 الاطعمة الحلال منها وغيره وكل حيوان هو
 استطابتة العرب الذين هم اهل ثروة وخصب
 وطباع سليمة ورفاهية فهو حلال الا ما ي
 حيوان ورد الشرع بتحريمه فلا يرجع فيه
 لا استطابتهم له وكل حيوان استخشته
 العرب اي عدوه خبيثا فهو حرام الا ما ورد
 الشرع باباحته فلا يكون حراما ويخرج من السباع
 ماله ناب اي سني قوي يعد وابه على الحيوان
 كالاسد وغر ويحرم من الطيور ماله مخدب
 كالكوكب الميم وقية اللام اي ظفر قوي يخرج به
 كصقر وباز وبجل المضطر وهو من خاق على نفسه
 من عدم الاكل في الخمسة موتا او مرضا مخوفا
 او زيادة مرضا او تقطاع رفته ولم يجد ما ياكله
 حلالا ان ياكل من الميتة المحرمة عليه ما ايشيا
 يشد به ومعه اي بقية روحه ولنا ميتتان

حلالا لان وهما السمك والجلاد ولنا دمان
 حلالا لان وهما الكبد والطحال وقد عرف من
 كلام هنا وفيما سبق ان الحيوان على ثلاثة
 اقسام احدها مالا يوكل فذبحته وميتته سواء
 الثاني ما يوكل فلا يصح الا بالتذكية الشرعية
 الثالث ما تحل ميتته كالسمك والجلاد هو
فصل في احكام الاضحية بضم الهمزة
 في الاشهر وهو اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر
 وايام التشريق تقربا الى الله تعالى والاضحية سنة
 مؤكدة على الكفاية فاذا ذبحها واحد من اهل
 البيت كفي عن جماعتهم ولا تجب الاضحية الا باليد
 ويجزي منها الجذع من الضان وهو ماله ستة
 وطين في الثانية والثني من البقر ماله ستان
 وطين في الثالثة وتجزي البقرة عن سبعة
 اشتركا في التضحية بها والبقرة عن سبعة
 كذلك وتجزي الشاة عن شخص واحد وهو
 افضل من مشاركتة في بيعير وافضل انواع الاضحية
 ابل ثم بقرة ثم غنم **واربع** وفي بعض نسخ المتن
 اربعة لا تجزى في الضحايا احدها الموراء
 البين اي الظاهر عورها وان بقية الحدقة
 في الوجة والثاني العرجا البين عرجها ولو كان
 حصول العرج لها عند اضمارها للتضحية لها
 بسبب اضطرارها **والثالث** المريضة البين
 مرضها ولا يضر سير هذه الامور **والرابع**
 الجفاري التي ذهب مخها اي ذهب دماغها

ثم من ص

والثني من الحن وهو ماله ستان وطين في الثالثة والثني
 من الابل ماله خمس وطين في السادسة

من الهزال الحاصل لها ويجزى الحضي أي المقطوع
الحصتين **والكسور** **والقرن** أن لم يوشرك الكسر
في اللحم ويجزى أيضا فقد **القطوع** **والقرون** وهو
المسما بالجلحا ولا تجزى **المقطوعة** كل الأذن ولا
بعضها ولا المخلوقة بلا أذن ولا المقطوعة الذنب
ولا بفضه ويدخل وقت **الذبح** للضحية من وقت
صلاة العيدين أي عيد النحر وعبرة الروضة وأصلها
يدخل وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر
ومضي قدر ركعتين وخطبتين خفيفتان انتهى
ويستمر وقت **الذبح** إلى غروب الشمس من أحد
أيام التشريق وهي الثلاثة المتصلة بمباشرة الحجة
ويستحب عند **الذبح** خمسة أشياء أحدها التسمية
فيقول الذابح بسم الله الرحمن الرحيم فلولم
يسم حل المذبح **والثاني الصلاة على النبي صلى**
الله عليه وسلم ويكره أن يجتمع بين اسم الله
ورسوله والثالث استقبال القبلة بالذبيحة
أي بوجه الذابح مذهبها ويتوجه هو أيضا
والرابع التكبير أي قبل التسمية وبعدها ثلاثا
كما قال الماوردي **والخامس الدعاء بالقبول** فيقول
الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل هذه
الضحية نعمة منك وتقرب بها إليك فتقبلها
ولا يأكل المضحى شيئا من **الضحية المذروعة** بل يجزى
عليه الصدق بجميع لحمها فلو أخرجها فقلنت
لزم ضمها وياكل من **الضحية** **المقطوعة** بها
ثلثا على الجذيد وأما الثلثان فقل يتصدق

بهما ورجه النوري في تصحيح التنبية وقيل
يهدى ثلثا للمسلمين الأغنيا ويتصدق بثلث
على الفقراء ولم يبرح النوري في الروضة وأصلها
شيئا من هذين الوجه **ولا يبيع أي** أي يحرم على
المضحى بيع شيء من **الضحية** أو جلد لها أو يحرم
أيضا جملها جرة الجزار ولو كانت **الضحية**
تطوعا **ويطعم** حتما من **الضحية** **المقطوعة** بها
الفقراء والمساكين **والأفضل** الصدق بجميعها
الألفعة **أولها** يترك المضحى يأكلها فانه يسير
ذاك وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي
حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض
فصل في أحكام **المعققة** وهي لغة اسم لشعر
علي رأس المولود وشرعا ما سيذكره المضى **والمعققة**
عن المولود **مستحبة** وفرض **المضى** **المعققة** بقوله
وهي **الذبيحة** عن المولود يوم **سابع** أي سابع
ولادته ويحسب يوم الولادة من **السابع** ولو مات
المولود قبل **السابع** ولا تفوت بالتأخير بعده
فإن تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق
عن المولود أما هو فمخير في العق عن نفسه **ويذبح**
عن الغلام **شاة** **ثان** **ويذبح** عن **الجارية** **شاة**
قال بعضهم أما الحنثي فيحمل الحاقه بالغلام
أو بالجارية فلو بانث ذكوره أمر بالتذكار
وتعدد **المعققة** بتعدد الأولاد **ويطعم**
العاق من **المعققة** **الفقراء والمساكين** فيطبخها
بجلد ويهدى منها للفقراء **والمساكين** ولا يتخذها

دعوة ولا يكسر عظمها واعلم ان سن القتيقة
وسلامتها من عيب ينقص لحمها والاكل منها
والتصدق ببعضها وامتناع بيعها وتبيينها
بالنذر وحكمه على ما سبق في الاصلية ويسن ان
يؤذن في اذن المولود اليمين حين يولد المولود
وان **يحنك المولود بتمر** فيضع ويدلك برحنكه
داخل فمه ليتزل منه شيء لجوفه فان لم يوجد
تمر فربط والافشي حلقه وان يسمي يوم سابع
ولادته وتجاوز تسميته قبل السابع وبعد
ولو مات المولود قبل السابع **كتاب**
احكام السبق والرمي اي سهام ونحوها وتقع
المسابقة على الدواب اي على ما هو الاصل
في المسابقة عليها من خيل وابل خزما وفيل وبقل
وحمار في الاظهر ولا تقع المسابقة على بقرة
ولا على نطاح الكباش ومها ريشة الديكة
لا بعوض ولا غيره وتقع **المنافسة** اي الرأفة
بالسهام اذا كانت **المسابقة** اي مسابقة ما بين
موقن الرامي والفرس الذي يرمى اليه **معلومة**
وكانت **صفة المنافسة معلومة** ايضا بان
يبين المتنافسان كيفية الرمي من قرع وهو
اصابة السهم للفرس ولا يثبت فيه او من خنق
وهو ان يثقب السهم الفرس ويثبت فيه
او من خرق وهو ان ينفذ السهم من الجانب
الاخر من الفرس **والعلم** ان عوض المسابقة
وهو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج به احد

وتسمى في السبق

مرق

المشا

المتسابقين وقد يخرجاه معا وذكر المصنف
الاول في قوله **ويخرج العوض احد المتسابقين**
حتى اذا سبق بفتح السين استرده اي
العوض الذي اخرج به **وان سبق** بضم اوله اخذه
اي العوض **صاحب** السابقه وذكر المصنف
الثاني في قوله **وان اخرج** اي العوض المتسابق
معالم **يجري** اي لم يصح اخرجهما الا ان يدخل
بينهما محلا بكسر اللام الاولى وفي بعض
النسخ الا ان يدخل بينهما محلا فان سبق
بفتح السين كلا من المتسابقين **اخذ** العوض
الذي اخرج به **وان سبق** بضم اوله لم يفر
لها شيئا **كتاب احكام الايمان**
والنذور والايمان بفتح الهمزة جمع يمين واصلا
لفظة اليد اليميني ثم اطلق على الحلق وشرعا تحقيق
ما يحتمل الخالفة او تأكيد بذكر اسم الله تعالى
او صفة من صفاته والنذور جمع نذر وسيا في
معناه في الفصل الذي بعده **ولا تتعد اليمين**
الا بالله تعالى اي بذاته كقول الخالق والله
او باسم من اسمائه المختصة به التي لا تستعمل
في غيره كالحق الخلق **وصفة من صفات ذاته**
القائمة بكلمة وقد رتد وضابط الخالق هو
كل مكلف مختار ناطق قاصد لليمين **ومن حلف**
بصدقته ماله كقوله لله علي ان اتصدق بمالي
ويبر عن هذا اليمين تارة بمعنى اللجاج والغضب
وتارة بنذر اللجاج والغضب فهو اي الخالق

او الناذر **مخبر بين** الوفا بما خلق عليه
 او الترامه بالنذر من الصدقة **عالمه وكفارة**
يمين في الاظهر وفي قول يلزم كفارة يمين وفي
 قول يلزم الوفا بما التزمه **ولا شيء في اليمين**
 وفسر عن سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير
 ان يتصدرها كقوله في حال غضبه او عجلته
 لا والله مرة مثلا وبلا والله مرة في وقت
 آخر قال **ومن خلق ان لا يفعل شيئا** اي كبيع
 عبده **فامر غي بهعله** بان يباع عبد الحالف
لم يحنث ذلك الحالف بفعله غيره الا ان يريد
 الحالف ان لا يفعل هو ولا غيره فنحنث بفعله
 مأمورة اما لو خلق ان لا يتكلم فوكل في النكاح
 فانه يحنث بفعله وكيله له في النكاح **ومن خلق**
عليه قبل امور كقوله والله لا ابس هذين
 الثوبين **فوقل** اي لبس احدهما **لم يحنث** فان
 لبسهما معا او مرتبا حنث فان قال لا ابس
 هذا ولا هذا حنث بلبس احدهما ولا يخل
 يمينه بل اذا فعل الاخر حنث ايضا **وكفارة**
اليمين هو اي الحالف اذا حنث **مخبر فيها بين**
ثلاثة اشياء احدها عتق رقبة موصية سليمة
 من عيب يخل بعمل او كسب وثانيها مذكور
 في قوله او اطعام عشرة مساكين كل مسكين
 مداي رطلا وثلاثا من حب من غالب قوت
 بلد المكفر ولا يجزي غير الحب من ثمار اقط
 وثالثها مذكور في قوله او كسوتهم اي يدف

المكفر لكل من المساكين **ثوب ثوبا** اي شيئا يسمى كسوة
 مما يعتاد لبسه كقميص او عمامة او خمارا وكسا
 ولا يكن خف ولا قفازا ولا يشترط في القميص كونه
 صالحا للتمتع اليه فيجوز ان يدفع للرجل ثوبا صغيرا
 وثوب امرأة ولا يشترط ايضا كون المدفوع جديدا
 فيجوز دفعه ملبوسا لم تذهب قوته **فان لم يجد**
 المكفر شيئا من الثلاثة السابقة **فصيام** اي فيلزم
 صيام **ثلاثة ايام** ولا يجب تتابعها في الاظهر
فصل في احكام النذر وهو بذل البعثة
 وحكي فتحها ومعناه لفظة الوعد بخير او شر وشرعا
 الترام قربة غير لازمة باصل الشرع والنذر
 ضربان احدهما نذر الحاج بفتح او كنه وهو التماضي
 في الخصومة والمراد بهذا النذر ان يخرج مخرج
 اليمين بان يقصد الناذر منع نفسه من شيء
 ولا يقصد القربة وفيه كفارة يمين او ما التزمه
 بالنذر والثاني نذر المجازاة وهو نوعان
 احدهما ان لا يعلقه الناذر على شيء كقوله ابتدا
 لله علي صوم او عتق واكتفى **ان يعلقه** على
 شيء واشار المصنف له بقوله **والنذر يلزم**
في المجازاة على نذر مباح في طاعة كقوله اي
 الناذر ان شيء الله مريض وفي بعض النسخ وكنت
 شر عدوي فلله علي ان اسلي او اصوم او اتصدق
ويلزم اي الناذر من ذلك اي بما قدره من
 صلاة او صوم او صدقة ما يقع عليه **الاسم**
 من صلاة واقطعها ركعتان او الصوم واقل يوم

او الصدقة وهي اقل شي مما يتمول وكذا لو نذر
 التصديق عال عظيم كما قال القاضي ابو الطيب
 ثم صرح المصنف بعفوه قوله سابقا على مباح
 في قوله **ولا نذر في معصية** اي لا ينقذ نذرها
كقوله ان قتلت فلا فاني حق فله على كذا
 وخرج بالمعصية نذر الكفر ونذر شخص صوم
 الدهر فينقذ نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح
 ايضا نذر الواجب على العين كالصلوات الخمس
 اما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام
 الروضة واصلاحها **ولا يلزم النذر** اي لا ينقذ
 على ترك مباح او فعله فالاول كقوله **لا آكل**
لحم ولا اشرب لبنا وما اشبهه من المباح كقوله
 لا البس كذا والثاني نحو **كل كذا واشرب كذا**
 واذا خالف النذر المباح لزمه كفارة يمين
 على الراجح عند البغوي وتبعد الحرة والمنهاج
 لكن قضية الروضة واصلاحها عدم اللزوم
كتاب احكام
 الا قضية والشهادات والا قضية جمع قضاء
 بالمد وهو لغة احكام الشئ وامضاؤه وشرعا
 فصل الحلومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات
 جمع شهادة مصدر وشهد من الشهود بمعنى
 الحضور والقضا فرض كفاية فان تيقن علي
 شخص لزمه طلبه **ولا يجوز ان يلي القضاء الا**
من استكمل فيه خمس عشر وفي بعض النسخ خمسة
 عشر خصلة احدها الا سلام فلا تصح ولاية



الكافر

الكافر ولو علي كافر قال الماوردي وما جرت به
 عادة الولاية من نصب رجل من اهل الذمة فتقليد
 رياسته وزعامته لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم
 اهل الذمة الحكم بالزام بل بالزامهم **الثاني والثالث**
البلوغ والعقل فلا ولاية لصبي ومجنون اصبحت
 جنونه **اولا والرايع الحية** فلا ولاية لرقق كله
 او بعضه **والخامس الذكورة** فلا ولاية لامرأة
 ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال الجهل تحكم ثم بان
 ذكر الم ينفذ حكمه في المذهب **والسادس العدالة**
 وسياتي بيانها في فصل الشهادة فلا ولاية
 لفاسق بشئ لا شبهة له فيه **والسابع معرفة**
الكتاب والسنة على طريق الاجتهاد ولا يشترط
 حفظه لا يات الاحكام ولا احاديثها المتعلقة
 بها عن ظهر قلب وخرج بالاحكام المواعظ والنصص
والثامن معرفة الاجماع وهو اتفاق اهل الحل
 والعقد من امة محمد صلى الله عليه وسلم على امر
 من الامور ولا يشترط معرفته لكل فرد فرد من
 افراد الاجماع بل يكفي في المسئلة التي يفتي او يحكم
 بها ان قوله لا يخالف الاجماع فيها **والتاسع**
معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء العاشر معرفة
الاجتهاد اي كيفية الاستدلال من ادلة
 الاحكام **والحادى عشر** معرفة **طرف من مسائل**
الرب من لغة ونحوه صرف ومعرفة **تفسير**
كتاب الله تعالى **والثاني عشر** ان يكون سميا
 ولو مبيح في اذنه فلا يصح تولية اعم والثالث

بالنظام

احكام

عشر ان يكون **بصيرا** فلا يصح ولا يترفع
 ويجوز كونه اعمورا كما قال الرواية في الرابع عشر
 ان يكون **كاتباً** فاذكره المصنف من اشتراط
 كون القاضي كاتباً وجب مرجوح والا يصح حذفه
 والخامس عشر ان يكون **مستيقظاً** فلا يصح
 تولية مقفل بان اختل نظره او فكره اما الكبير
 او مرض او غيره ولا فرغ المصنف من شروط
 القاضي شرع في اداية فقال **وسيجب ان يجلس**
 وفي بعض النسخ ان ينزل اي القاضي **في وسط**
البلد اذا اشاعت خطته فان كان البلد
 صغيراً نزل حيث شاء ان لم يكن هناك موضع
 معتاد تنزله القضاء ويكون جلوس القاضي
في موضع قبيح **بازي** اي ظاهر للناس بحيث
 يراه المستوطن والفرج والقوي والضعيف
 ويكون مجلسه مصوناً من اذى جرب وبرد بان
 يكون في الصيف في مهبط الريح وفي الشتاء في كن
ولا حجاب وفي بعض النسخ ولا حاجب للتقضا
 دون ذلك فلو اتخذ حاجباً او بواباً كره **ولا يعقد**
 القاضي القضاء **في المسجد** فان قضى فيه كره فان
 اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة وغيرها
 خصوصاً لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتج الى
 المسجد لغدر من مطر ونحوها **ويسوي** القاضي
 وجوباً بين الخصمين **في ثلاثة اشياء** احدها
 التسوية **في المجلس** فيجلس القاضي الخصمين
 بين يديه ان استويا شرعاً اما المسلم فيرفع

علي الذي في المجلس والثاني التسوية **في اللفظ** اي
 الكلام فلا يسمع كلام احدهما دون الآخر **الثالث**
في المحظ اي النظر فلا ينظر لاحدهما دون الآخر
 ولا يجوز للقاضي ان يقبل الهدية من اهل عمله
 فان كانت في غير عمله من غير اهل له لم يجرم
 في الاصح وان اهدى اليه ممن هو في محل ولايته
 وله خصوصية ولا عادة له بالهدية قبلها
 حرم قبولها **والمجتنب** القاضي **القضاء** اي يكره
 له ذلك **في عشرة مواضع** وفي بعض النسخ احوال
 عند وفي بعض النسخ في **الغضب** قال بعضهم
 واذا اخرج به الغضب عن حالة الاستقامة
 حرم عليه القضاء حينئذ **والجوع** والشبع
 المفرطين **الشح** ومثدة الشهوة **والحزن**
والفرح المفرط وعند المرض ومدافعة الاخشين
 اي البول والغايط وعند التعاس وعند
 شدة الحر والبرد والضابط الجامع لهذه
 العشرة وغيرها انه يكره للقاضي القضاء في كل حال
 يسوء خلقه واذ حكم في حال مما تقدم نعت
 حكمه مع الكراهة **ولا يسأل** اذا جلس الخصمان
 بين يدي القاضي لا يسأل المدعي عليه الا بعد
 كمال اي فراغ المدعي من الدعوي **التيهية** حينئذ
 يقول القاضي للمدعي عليه اخرج من دعواه فان
 اقر بما ادعى به عليه لزم ما اقر به ولا يفنده
 بعد ذلك رجوعه وان انكر ما ادعى عليه به
 فللقاضي ان يقول للمدعي الك بينة او شاهد

والعش

مع يمينك ان كان الحق مما ثبت بشاهد وعي
ولا يحلفه وفي بعض النسخ ولا يستحلفه اي لا يحلف
 القاضي المدعي عليه **الا بعد سوال المدعي** من القاضي
 ان يحلف المدعي عليه **ولا يلتزم** القاضي خصما **حجة**
 اي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا اما
 استفسار الخصم فجائز كان يدعي شخص قتيلا
 علي شخص فيقول القاضي للمدعي قبله عمدا ام خطأ
ولا يفرضه كلاما اي لا يفرضه كيف يدعي وهذه
 المسئلة ساقطة وفي بعض نسخ المتن **ولا**
يعنت بالشهادة وفي بعض النسخ ولا يثبت
 شاهدا اي كان يقول القاضي له كيف تحملت
 ولعلك ما شهدت **ولا تقبل الشهادة الا ممن**
 اي من شخص ثبتت **عدالته** فان عرف القاضي
 عدالة الشاهد على بشهادة او عرف فسقط
 رد شهادته فان لم يعرف عدالته ولا فسقه
 طلب منه التركية ولا يكفي في التركية قول المدعي
 عليه ان الذي يشهد عليه عدل بل لا بد
 من احضار من يشهد عند القاضي بعد الت
 الشاهد فيقول اشهد انه عدل ويثبت
 في المزمع شروط الشاهد من العدالة وعدم
 العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته
 باسباب الجرح والتعديل وخبرة باطن من
 يعده لصحبة او جوار او معاملة **ولا يقبل**
 القاضي شهادة عدو علي عدوه والمعاد بعدد
 الشخص من يفضله **ولا يقبل** القاضي شهادة والد

وان علا لولده وفي بعض النسخ لولوده اي وان
 سفل **ولا شهادة ولد لوالده** وان علا اما
 الشهادة عليهما فتقبل **ولا يقبل كتاب قاض الي**
قاضي اخر في الاحكام اي بعد شهادة شاهدين
 يشهدان علي القاضي الكاتب بما فيه اي الكتاب
 عند المكتوب اليه واشتار المصنف بذلك الي انه
 اذا ادعي شخص علي غايب بمال وثبت المال عليه
 فان كان له حاضر فقضاء القاضي منه وان لم يكن
 له مال حاضر وسال المدعي ايضا الحال بان يشهد
 قاضي بلدا حاضر عدلين بما ثبت عنده من الحكم
 علي الغايب وصنف الكتاب لبسم الله الرحمن
 الرحيم حضر عا فانا الله واياك فلان وادعي علي
 فلان الغايب المقيم في بلدك بالشي الغلاني واقام
 عليه شاهدين هما فلان وفلان وقد عدلا
 عندي وحلفت المدعي وحلفت له بالمال هو
 واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا وشيروط
 في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند
 القاضي المكتوب اليه **ولا تثبت** عدالتهم عنده
 بتعديل القاضي المكتوب **فصل**
 في احكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من
 قسم الشيء تقسيمه القاف ويشترط ان يكون
 الانصاف من بعض بالطريق الا في **مقتضى القام**
 المنسوب من جهة القاضي الي سبب وفي بعض
 النسخ الي سبعة **شرايط الاسلام والبلوغ**
والعقل والحرية والذكورة والحساب فمن اتصف

بضد ذلك لا يكون قاسما واما اذا يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فالشار له المصنوب قوله **فان تراضا** وفي بعض النسخ **فان تراضيا هـ** **الشريكان** عن يقسم بينهما المال المشترك لم يقتصر في هذا القاسم الى ذلك اي الى الشروط السابقة واعلم ان القسمة على ثلاثة انواع احدها القسمة بالاجزا ويسمى قسمة المشاهيات كقسمة المثليات من حيوت وغيرها فيجزى الانصاف بينهم كيلا في مكيل ووزنا في موزون وذراعا في مذرورع ثم بعد ذلك يقرع بين الانصاف ليتعين كل نصيب منها لواحد من الشركاء وكيفية الاقرع ان تؤخذ ثلاث رقاع متساوية وتكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء او جزء من الاجزا اي مميز عن غيره منها وتدرج تلك الرقاع في بندوق مستوية من طين مثلا بعد تجفيفه ثم يوضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الاول من تلك الاجزا ان كتب اسم الشركاء في الرقاع كزيد وخالد ويكتب في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة اخرى على الجزء الذي يلي الجزء الاول فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الباقي للثالث ان كان الشركاء ثلاثة او يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا ان كتب على الرقاع اجزا الشركاء فيخرج على اسم زيد ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الثالث

الباقي النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهام وهي الانصاف بالقيمة كما ارضي تعلق قيمة اجزاها بقوة انبات او قرب ماء وتكون الارض بينهما تصفين ويساوي ثلث الارض مثلا لجودته ثلثيها ويحمل الثلث سهمها والثلثان سهمها ويكفي في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد النوع الثالث القسمة بالرد بان يكون في احد جانبي الارض المشتركة بئر او شجر مثلا لا تعلق قسمة فيرد من ياخذ بالقسمة التي اخذتها القرعة قسط قيمة البئر والشجر في المثال المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر والشجر الفا وله الف من الارض رد الاخذ ما فيه ذلك خمسمائة ولا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال **وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر في اي المال المقسوم على اقل من اثنين** وهذا ان لم يكن القاسم حاكما في التقويم بمعرفة فان حكم في التقويم بمعرفة فهو كمن يدير بعلمه والاصح جوازه **واذا ادعى احد الشريكين شريكه الى قسمة ماله ضرر فيه** **لزم الشريك الاخر اجابته** الى القسمة اما الذي في قسمة ضرر كمن مضمين لا يمكن جعله حامين اذا اطلب احد الشركاء قسمة وامتنع الاخر فلا يجاب طالبا قسمة في الاصح **فصل** في الحكم بالبينة **واذا كان مع المدعي بينة سمعها الحاكم وحكم له بها** ان عرف عدالتها والا اطلب منها التزكية وان لم يكن له اي المدعي

بينة فاقول قول المدعي عليه مع يمينه والمراد
 بالمدعي من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافق
 قوله الظاهر فان نكل اي امتنع المدعي عليه عن اليمين
 المطلوبة منه ردت على المدعي فيجوز حينئذ ويستحق
 المدعي بدو النكول ان يقول المدعي عليه بعد عرض
 القاضي عليه اليمين انا فاكل عنها او يقول له القاضي
 اخلق فيقول لا اخلق واذا ادعى اي اثبات شيئا
 في يد احدهما فاقول قول صاحب اليد ان الذي
 في يده له وان كان في ايديهما ولم يكن في يد واحد
 منهما تخالفا وجعل المدعي بينهما ومن على فعل
 نفسه اثباتا او نفيا خلق على البت والقطع والبت
 بموحدة مشتقة فوقيه معناه القطع وحينئذ
 فنطق المصنق القطع على البت من عطف التفسير
 ومن خلق على فعل غيره فغير تفصيل فان كان اثباتا
 خلق على البت والقطع وان كان نفيا مطلقا خلق
 على نفي العلم وهو انه لا يعلم ان غيره فعل كذا اما النفي
 المحصور فيخلق فيه الشخص على البت **فصل**
 في شروط الشاهد ولا تقبل الشهادة الا من
 اي شخص اجتمعت فيه خمس احوال احدها الاسلام
 وتوابع التيمية فلا تقبل شهادة كافر على مسلم او كافر
 والثاني البلوغ فلا تقبل شهادة صبي ولو مراعتا
 والثالث العقل فلا تقبل شهادة مجنون والرابع
 الحرية ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق قنا
 كان او مديرا او مكاتب او الخامس العدالة وهي لغة
 المتوسط وشرعا ملكة في النفس تمنعها عن

اقتراف

اقتراف الكباير والزاييل المباحة والعدالة خمس
 شرائط وفي بعض النسخ خمس شروط احدها ان
 يكون العدل **مجنب الكباير** اي لكل فرد منهن
 فلا تقبل شهادة صاحب كبرة كالزنا وقتل النفس
 بغير حق والثاني ان يكون غير مصر على القليل من
 الصغائر فلا تقبل شهادة المصر عليها وعدد
 الكباير مذكور في المطولات والثالث ان يكون
 العدل سليم **السرية** اي العقيدة فلا تقبل
 شهادة مبتدع يكتف أو يفتنق ببدعته فالاول
 كمنك البعث والثاني كسايل الصحابة اما الذي
 لا يكتف ولا يفتنق ببدعته فتقبل شهادته
 ويستثنى من هذا الخطابية فلا تقبل شهادته
 وهم فرقة يحوزن الشهادة لصاحبهم اذا سمعوا
 يقول لي علي فلان كذا فان قالوا راينا به يقر
 كذا قبلت شهادتهم والرابع ان يكون العدل
 مأمون **النفس** وفي بعض النسخ مأمون عند
 المنصب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند
 غضبه والخامس ان يكون العدل محافظا على
 مروة مثله والمراة تخلق الانسان بخلق امثاله
 من ابنا عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة
 من لا مروة له كمن يمشي في سوق مكشوف الرأس
 او البدن غير المورة ولا يلبق به ذاك اما كشي
 المورة فخام **والحقوق ضربان** احدهما حق الله
 تعالى وسياي الكلام عليه والثاني حق الادمي
 فاما حقوق الادميين فتلاثة وفي بعض النسخ

والمرورة

فهي علي ثلاثة **اضرب ضرب** لا يقبل فيه الا شاهدا
ذكران فلا يكتفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا
 الضرب بقوله **وهو مالا يقصد منه المالا ويطلع**
عليه الرجال غالبا كطلاق وتكاح ومن هذا الضرب
 عقوبة الله تعالى كحد شرب او عقوبة لا ادمي
 كتف يبرقصاص **وضرب** اخر **يقبل فيه** احد
 امور ثلاثة اما **شاهدان** اي رجلان او رجل
 وامرأتان او **شاهد واحد** **وعيين** وانما تكون
 عيينه بعد شهادة شاهده وبعد تعد يلية
 ويحجب ان يذكر في خلفه ان شاهده صادق فيما
 شهد له به فان لم يخلف المدعي وطلب عيين خفي
 فله ان يخلف عيين الرد في الاظهر وفسر المصنف
 هذا الضرب بان **ما كان المقصد منه المالا**
 فقط **وضرب** اخر **يقبل فيه** احد امرين اما رجل
 وامرأتان او اربع نسوة وفسر المصنف هذا الضرب
 بقوله **وهو مالا تطلع عليه الرجال** غالبا بل نادرا
 كولاية او حيض ورضاع واعلم انه لا يثبت
 شيء من الحقوق با امرتين وعيين **واما حقوق**
 الله تعالى فلا يقبل فيها **النساء** بل الرجال فقط
 وهي اي حقوق الله تعالى علي ثلاثة **اضرب ضرب**
 لا يقبل فيه اقل من اربعة من الرجال وهو الزنا ويكون
 نظرهم له لاجل الشهادة فلو تقدموا النظر لغيرها
 فسقوا وردت شهادتهم اما اقرار شخص بالزنا
 فيكتفي في الشهادة عليه رجلان في الاظهر **وضرب**
 اخر من حقوق الله تعالى **يقبل فيه اثنتان** اي

رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله **وهو**
ما سوى الزنا من الحد وكد شرب **وضرب** اخر
يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان
 فقط دون غيره من الشهور وفي المبسوطات
 مواضع تقبل فيه شهادة الواحد فقط منها
 شهادة اللوث ومنها ان يكتفي في الحزب
 بعدل واحد **ولا تقبل شهادة الاعمي الا في خمسة**
 وفي بعض النسخ خمس مواضع والمراد بهذه
 الخمسة ما يثبت بالاستفاضة مثل الموت
والنسب لذكر او انثى من اب او قبيلة وكذا
 الامر بتيث النسب فيهما بالاستفاضة علي
 الاصح وقوله **الملك المطلق والترجمة** وقوله **وما**
شهد به قبل المي ساقط في بعض نسخ المتن
 ومعناه ان الاعمي لو حمل الشهادة فيها يحتاج
 البصر قبل عروضة العملي ثم عمي بعد ذلك
 شهد بما يحمله ان كان المشهود له وعليه
 مفرد في الاسم والنسب وما شهد به **علي**
المضبوط وصوريته ان يقر شخص في اذن اعمي
 بعقوب او طلاق لشخص عرفه اسمه وشبهه وتيد
 ذلك الاعمي علي راس ذلك الحق فيتملق الاعمي
 به ويضبطه حتي يشهد عليه بما سمعه منه
 عند قاض **ولا تقبل شهادة شخص جاور نفسه**
نفما ولا دافعا عنها **ضرب** او حينئذ تردده
 شهادة السيد لبعده الماذون له في التجارة
 ومكاتبه **كتاب احكام العتق**

وهولقة ماخوذ من قولهم عتق الفخ اذا طار واستقل وبشرعا ازالة ملك عن ادمي لا الي مالك فخر بالله تعالى وخرج باادي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما **ويصح العتق من كل مالك جازا لامر** وفي النسخ جازا البصر في ملكه فلا يصح عتق غير جازا التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقوله **بصرح العتق** كذا في بعض النسخ وفي بعضها **ويصح العتق بصرح العتق** واعلم ان صرحه الاعتاق والتحرير وما تصرف منهما كانت عتقا ومحررو ولا فرق في هذا بين هاذل وغيره ومن صرحه في الاصح فكل الرقة ولا يحتاج الصريح للنية ويقع العتق ايضا بغير الصريح كما قال **والكفاية** مع النية كقول السيد لمبده لا ملك لي عليك لا سلطان لي عليك وخوذاك **واذا اعتق جازا التصرف ببعض عبد** مثلا عتق عليه جميعه موصرا كان السيد ولا مينا كان البصر ولا **وان اعتق** وفي بعض النسخ **اعتق** شركا اي نصيبا له في عبد مثلا او عتق جميعه وهو موصر بباقي **سري العتق** الي باقية اي العبد او سري الي ما ليس به من نصيب شريكه علي الصحيح ويقع السرية في الحال علي الاظهر وفي قول با اذا القيمة وليس المراد بالموصر هنا هو العتق بل من له نصيب من المال وقت الاعتاق ما يفي بقيمة شريكه فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلته وعن دشت ثوب يليق به وعن سكني يومه

وكان عليه اي المعتق قيمة نصيب شريكه يوم اعتاقه ومن ملك واحدا من والديه او من مولوديه عتق عليه بعد ملكه سوا كان المالك من اهل البرع او لا كصبي ومجنون **فصل** في احكام الولا وهو لقة مشتق من الموالة وشرعا عصبية سببها زوال الملك عن رقيق يعتق **والولا** بالمد من حقوق العتق **وحكمه** اي حكم الارث بالولا **حكم التعصيب عند عدمه** وسبق معنى التعصيب في الفرائض وينقل الولا عن المعتق الي الذكور من عصبته المتعصبين بانفسهم لا كبت المعتق واخذه وترتيب العصبات في الولا كترتيبهم في الارث لكن الاظهر في باب الولا ان اخا المعتق وابن اخيه مقدمان علي جد المعتق بخلاف الارث فان الاخ والجدة شريكان ولا ترث المرأة بالولا الا من شخص باشرت عتقه او من اولاده وعتقا يبر **ولا يجوز** اي لا يصح بيع الولا ولا هبته **فصل** في احكام لا ينقل الولا عن مستحقه التدبير وهو لقة النظير في عواقب الامور وشرعا عتق عن دبر الحياة وذكره المصنف في قوله **ومن اي** والسيد اذا قال **لعبد** مثلا اذا امت انا فان انت حر فهو اي العبد مدبر يعتق بعد وفاته اي السيد من ثلثه اي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والا عتق منه بقدر ما يخرج ان لم يخرج الورقة وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه اعتقتك بعد موالي ويصح التدبير ايضا بالكفاية مع النية كخليت

مبيك بعد موقي ويجوز له اي السيد ان يبيع
اي المدبر في حال حياته ويبطل التدبير وله ايضا
التصرف بكل ما ينزله الملك كهيئة بعد قبضها وجعله
صدقا والتدبير تعليق عتق بصفة في الاظهر
او في قوله وصية للعبد بعقته فعلى الاظهر لو باع
السيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب وحكم
المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن وحكم
يكون اكساب المدبر للسيد وان قتل المدبر فللسيد
قيمة او قطع المدبر فللسيد الا رشدين التدبير
بحاله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده
حكم العبد القن **فصل** في احكام الكتابة
يكسر الكافي في الاشهر وقيل بنتها كالعتاقة وهي
لغة مأخوذة من الكتب بمعنى الفم لان فيها ضم نجم
الونجم وشرعا عتق معلق على مال منجم لوقيتين فالأكثر
والكتابة مستحبة اذا سالها العبد والامة وكان
كل منهما مامونا اي امينا مكتسبا اي قويا على كسب
يو في ما التزمه من النجوم ولا تصح الاعمال
معلوم كقول السيد لعبد كاتبتك على دينارين
مثلا ويكون المال المعلوم موحلا الى اجل معلوم
اقله بخان كقول السيد في المثال المذكور لعبد
تدفع الى الدينارين في كل نجم دينار فاذا اديت
ذلك فانت حرة اي الكتابة الصالحة من
جهة السيد لا زمة فليس له فسخها بعد
لزمها الا ان يجرى المكاتب عن اداء النجوم
او بعضه عند الحل كقوله عجزت عن ذلك فللسيد

حينئذ فسخها وفي معنى الحجر امتناع المكاتب
من اداء النجوم مع القدرة عليها والكتابة من جهة
العبد المكاتب جائزة وله بعد عقد الكتابة فسخ
نفسه بالطريق السابق وله ايضا فسخها متى شاء
وان كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة وافهم قول
المصنف متى شاء ان اختار الفسخ اما الكتابة الفاسدة
فجائزة من جهة المكاتب والسيد والمكاتب التصرف
في ما في يده من المال ببيع وشراي وايجار ونحو
ذلك لا بصحة ونحوها وفي بعض نسخ المتن
وعلى المكاتب التصرف فيما فيه قيمة المال والمعاد
ان المكاتب يملك بعقد الكتابة متافيه واكتسابه
الا انه يجوز عليه لاجل السيد في استهلاكها بغير
حق ويجب على السيد بعد صحة كتابة عبده ان يضع
اي يخط عنه من مال الكتابة اي شي يستعمله على اداء
نجوم الكتابة ويقوم مقام الخط ان يدفع له السيد
جزءا من مال الكتابة ولكن الخط اولى من الدفع لأن
القصد من الخط الاعانة على العتق وهي محقة
في الخط موهومة في الدفع ولا يمتنع المكاتب الا باءا
جميع المال اي مال الكتابة بعد القدرة الموضوع
عنه من جهة السيد **فصل** في احكام
امهات الاولاد واذا اصاب اي وطى للسيد
مسلم كان او كافرا امته ولو كانت حايضا او محرما
له او من رجة او لم يصبها ولكن استدخلت ذكره
او ماوه المحترم فوضعت حيا او ميتا او ما يجب
فيه غره وهو ما اي لحم يتبين فيه شيء من خلق آدمي

وفي بعض النسخ من خلق الادميين لكل احدى
اولادهم الخيرة من النساء وثبتت بوضوحها ما ذكر
كونها مستولدة لسيدها وحينئذ حرم **عليه**
بيعهما مع بطلانها ايضا الا من نفسيهما فلا يحرم
ولا يبطل **وحرم عليه ايضا رهنها وهبتها**
والوصية بها **وجاز له التصرف فيها بالاسم**
والوطي وبالأجارة والاعارة وله ايضا ارش
جناية عليها وعلى اولادها التابعين لوصا
وقيمتهم اذا قتلوا وقيمتها اذا قتلت وتزوجها
بغير اذنها الا اذا كان السيد كافرا وهي مسلمة
فلا يزوجهما **واذا مات السيد ولو قتلها**
عنتت من راس ماله وكذا عنتوا اولادها قبل
دخول الديون التي على السيد **والوصايا** التي اوصي
بها **وولدها** اي المستولدة **من غيره** اي غير
السيد ما ان ولدت بعد استيلادها ولدان
زوج او زنا **عنزلتها** وحينئذ فالولد الذي
ولدت له السيد يفتق **ومن اصاب** اي وطئ
امه **غيره بنكاح** او زنا واجبلها **فالولد منها**
مملوك لسيدها اما لو غر شخص حبيبة امه
واولدها فالولد حر وعلى المفور قيمته
لسيدها **وان اصابها** اي امه **الغير بشبهة**
منسوبة للفاعل كظنها امته وزوجتها الحرة
فولده **منها** حر **وعليه قيمته للسيد** ولا تقصر ام
ولد في الحال بلا خلاف **وان ملك الوطي بالنكاح**
الامة المطلقة بعد ذلك لم تقصر ولد له بالوطي

في النكاح وصارت ام ولد له بالوطي **بالشبهة**
على احد القولين والقول الثاني لا تقصر ام
ولد وهو الراجح في المذهب **والله اعلم**
بالصواب وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى
كتابه بالتقوى رجاء لعتق الله له من النار
وليكن سببا في دخول الجنة دار الثواب
وهذا آخر شرح الكتاب الذي هو غاية
الاختصار بلا اطناب والحمد لله رب العالمين
الوهاب وسأل الله الكريم المنان الموت
على الاسلام والايمان بحججه نبيه سيد المرسلين
وجيب رب العالمين السيد الكامل الفاضل
الحائتم صلي الله عليه وعلى اله
والعابد واخوته من النبيين
والمرسلين والحمد لله رب
العالمين وكان الفراغ من
هذه النسخة المباركة
يوم الجمعة خلا سبعة وعشرين
من شعبان المبارك
الذي من شهر ربيع
وما بين وسبعة
وثلاثين على يد
احوج عباد الله
الفتير الحقير
المعتق بالذن
وبالقدير
الشيخ محمد
ابن المحمود
محمد كذا
البارود
في غزيرة ولوالديه وكل المسلمين امنين